روايات فاتحة «عبس» في الميزان

دراسة حديثية نقدية

إعداد

الدكتور / وليد عبد الرحيم إبراهيم عبد الرحيم

مدرس الحديث وعلومه بجامعة الأزهر

في كلية الدراسات الإسلامية والعربية بنين بدمياط الجديدة

ملخص البحث باللغة العربية

فاتحة سورة عبس ثناء على النبيّ ﷺ وليس عتابًا له؛ فالقرآن الكريم وصحيح السنة النبوية المطهرة يدفعان الزعم بأنها من صور عتاب رب العزة جل وعلا لنبيه ﷺ ؛ إذ لم يثبت في الباب كبير شيء يعتمد عليه؛ فكل روايات الباب إما مرسلة أو مطعون في نقلتها، فضلا عما في متونها من تناقضات شتى وتباينات مريبة، يترتب على قبولها الإساءة إلى النبيّ ﷺ وأولي الأعذار من صحبه الكرام ﷺ، فضلا عن كونها مرتعًا خصبًا للمستشرقين وأذيالهم للطعن في الإسلام .

The Narrations of the Beginning of *Surat ʿAbasā's* under Scrutiny: A Modern Critical Study

By: Dr. Waleed Abdul Raheem Ibrahim

Abstract

The beginning of *Surat ʿAbasā* (Chapter 80) is a commendation to the Prophet (pbuh), rather than a scolding. The Qurʾān and the Holy Prophet's Sunnah (tradition) refute the claim of its being a scolding. There was no considerable proof in this regard backing that claim, and all the pertaining narratives mentioned are either *mursal* (disconnected narration) or *maṭʿūn* (invalid) texts, not to mention many contradictions and differences in those texts. Acknowledging such narratives could lead to insulting the Prophet (pbhu), as well as those of the companions who had special excuses. Moreover, it could allow a perfect opportunity for the orientalists and their minions to slander Islam.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

والصلاة والسلام على خير الأنام محمد صلى الله عليه وسلّم .

مقدمة

• الحمد للهِ الذي بعث نبيه خاتمًا للأنبياء والمرسلين ، وهاديًا للخلق أجمعين ، ومنكرًا على الجامدين المقلدين، ومنبهًا لمن كانوا على درب آبائهم سائرين، ومادحًا لذوي الألباب المجتهدين، ومقرًّا لمبدأ اختلاف المجتهدين، ومبينًا لهم ضوابط النظر والتدبر، والفكر والتّأمّل، فانبرى أصحابه لنبيهم معظّمين، ولطريقته متّبعين، ولضوابط منهجه مطبّقين، وللحق وحده طالبين، وبمكارم الأخلاق مستمسكين .

وبعد:

• _ فقد اقتضت حكمة الله _ جل وعلا _ أن تتفاوت فيوضاته على خلقه؛ فكانت تلك سنةَ الخلق؛ فالأنبياء والملائكة والبشر وسائر الخلق كذلك .

• وقد جاءت أوامر الشارع الحكيم بحسن الفهم عن ربّ العزة جل وعلا، وإنزال أهل العلم والفضل _ فضلا عن الأنبياء عليهم السلام _ بالمنزلة اللائقة بهم والذبّ عن حياضهم وإظهار فضائلهم، ومع ذا .. فقد وُجِد على مرّ العصور من أساء فهمَ الوحي وأساءَ لأولي الفضل!! .

• _ وكان الداعي للنظر في هذا؛ أنّي سمعت غيرَ واحدٍ من المتخصصين وطلاب العلم أنهم حملوا مطلع سورة عبس على أنّه من صور العتاب لسيّد الخلق ﷺ فهالني ما سمعت؛ لما فيه من إساءةٍ بالغةٍ لساحةِ النبيّ ﷺ؛ إذ يقتضي أنّ النبيّ ﷺ غاب عنه أولويات فقه الدعوة، فضلا عن الإساءة لذوي الأعذار من الصحابة الأخيار، وغير ذلك مما سيأتي التنبيه عليه ! .

• _ ومن ثمّ .. فقد استعنت بالله _ ﷻ _ في دراسة روايات الباب، وتقييد ما جاءت به النصوص من تنزيه ساحة النبيّ ﷺ من كل ما لا يليق به في

هذا الصدد، وإظهار فضله وعلوّ فقهه وعميق علمه، وكذا تبرئةً لساحة أصحابه الكرام _ رضوان الله عليهم_ مما يسيء إليهم.

- _ وقد جاء بحثًا لطيفًا في ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : **تنزيه الأنبياء أمرٌ (مطلبٌ) شرعيٌ** .

المطلب الثاني : **روايات الباب في الميزان** .

المطلب الثالث : **وقفات مع متون الروايات** .

- ** هذا .. وقد اتبعت في البحث عدة مناهج للمساعدة على الوصول إلى الحق في غير شطط أو تقصير ، وأهم تلك المناهج : المنهج الوصفي، الاستقراء والتتبع ، التحليل والمقارنة .
- ثم ألحقت آخر البحث بخاتمة بيّنت فيها أهمّ ما توصلت إليه من نتائج ، ثم الفهرس.
- والله من وراء القصد .

****

*** **المطلب الأول** :

تنزيه الأنبياء أمرٌ (مطلبٌ) شرعيٌ

لقد أمر الشارعُ الحكيمُ إنزالَ الأنبياءِ جميعًا كالنبيّ ﷺ المنزلة اللائقة بهم من وجوب إحسان الظنّ بهم وبما يليق بعلمهم بالله _ جل وعلا _؛

- واعتقاد خلاف ذلك يوقع المرءَ في حرجٍ شرعيٍّ ؛ إذ هو طعنٌ في اختيارِ ربّ العزّةِ _ جلّ وعلا _ لموضع تلقّي وحيه ؛

(أ) قال تعالى : { وَإِذا جاءَتْهُمْ آيَةٌ قالُوا لَنْ نُؤْمِنَ حَتَّى نُؤْتى مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسالَتَهُ سَيُصِيبُ الَّذِينَ أَجْرَمُوا صَغارٌ عِنْدَ اللَّهِ وَعَذابٌ شَدِيدٌ بِما كانُوا يَمْكُرُونَ } [الأنعام: ١٢٤] .

_ ومن ثمّ .. يتبين وجوب إحسان الظن بالأنبياء جميعًا فيما ينقل عنهم ؛

_ ** والناظر في القرآن الكريم يجد ربّ العزة _ جل وعلا _ قد تكفّل بنصر رسله وأنبيائه، وأمرَ بالإيمان بهم وعدمِ التفرقةِ بينهم، وتوعّدَ من خالف ذلك ؛

- قال الله سبحانه وتَعَالَى: { إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنا وَالَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَياةِ الدُّنْيا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهادُ } [غافر: ٥١] .

_ وعليه .. يظهر أنّ من سلك هذا المنهج القويم إنما يأتمر بأمر الله _جل وعلا_ ويقتدي به في حفظ رُسُله والذبّ عنهم .

- وقال سبحانه وتَعَالَى: { وَلَقَدْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا وَقَالَ اللَّهُ إِنِّي مَعَكُمْ لَئِنْ أَقَمْتُمُ الصَّلَاةَ وَآتَيْتُمُ الزَّكَاةَ وَآمَنْتُمْ بِرُسُلِي وَعَزَّرْتُمُوهُمْ وَأَقْرَضْتُمُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا لَأُكَفِّرَنَّ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَلَأُدْخِلَنَّكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ فَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ

السَّبِيلِ } [المائدة : ١٢] .

- وقال تَعَالَى : { آمَنَ الرَّسُولُ بِما أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ وَقالُوا سَمِعْنا وَأَطَعْنا غُفْرانَكَ رَبَّنا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ } البقرة (٢٨٥).
- وقال تعالى : {إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذلِكَ سَبِيلاً (١٥٠) أُولئِكَ هُمُ الْكافِرُونَ حَقًّا وَأَعْتَدْنا لِلْكافِرِينَ عَذاباً مُهِيناً (١٥١) وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ أُولئِكَ سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أُجُورَهُمْ وَكانَ اللَّهُ غَفُوراً رَحِيماً (١٥٢) } النساء .
- ** وكذا يجد أنّ ربّ العزة جل وعلا، قد فضّل أنبياءَه وأنزلهم _ لبقية الخلق _ بالمكان الأسمى والمنزلة الأعلى التي لا يجادل فيها كُلّ من لديه قدرٌ من النظر والفهم؛
- (أ) فقد قال سبحانه وتعالى في كتابه العزيز : { وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقاً }النساء :٦٩) .

_ قال أبو جعفر الطبريّ _ رحمه الله _ : يعني بذلك جل ثناؤه : «ومن يطع الله والرسول» بالتسليم لأمرهما، وإخلاص الرضى بحكمهما، والانتهاء إلى أمرهما، والانزجار عما نهيا عنه من معصية الله، فهو مع الذين أنعم الله

عليهم بهدايته والتوفيق لطاعته في الدنيا من أنبيائه، وفي الآخرة إذا دخل الجنة ... ». [١]

_ وقال ابن تيمية _ رحمه الله _ : اتفق سلف الأمة وأئمتها، وسائر أولياء الله تعالى، على أن الأنبياء أفضل من الأولياء الذين ليسوا بأنبياء،...}.[٢]

- **(ب)** قال الله سبحانه وتَعَالَى : {إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ} [آل عمران: ٣٣] .
- (ج) وقال تَعَالَى: { مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ حَتَّى يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَجْتَبِي مِنْ رُسُلِهِ مَنْ يَشَاءُ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَإِنْ تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا فَلَكُمْ أَجْرٌ عَظِيمٌ } [آل عمران: ١٧٩] .

_ قال الفخر الرازي : اعْلَمْ أَنَّهُ تَعَالَى لَمَّا بَيَّنَ أَنَّ مَحَبَّتَهُ لَا تَتِمُّ إِلَّا بِمُتَابَعَةِ الرَّسُلِ.. بَيَّنَ عُلُوَّ دَرَجَاتِ الرُّسُلِ وَشَرَفَ مَنَاصِبِهِمْ؛ فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ..

والِاصْطِفَاءَ يَدُلُّ عَلَى مَزِيدِ الْكَرَامَةِ وَعُلُوِّ الدَّرَجَةِ، وَاعْلَمْ أَنَّ تَمَامَ الْكَلَامِ فِي هَذَا الْبَابِ أَنَّ النَّفْسَ الْقُدْسِيَّةَ النَّبَوِيَّةَ مُخَالِفَةٌ بِمَاهِيَّتِهَا لِسَائِرِ النُّفُوسِ، وَمِنْ

(١) ينظر: التفسير للطبري (٨/٤٣٠) .

(٢) ينظر: الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: ٧٢٨هـ) حققه: عبد القادر الأرناؤوط : مكتبة دار البيان، دمشق (ص ٨٩) .

لَوَازِمِ تِلْكَ النَّفْسِ: الْكَمَالُ فِي الذَّكَاءِ، وَالْفِطْنَة، وَالْحُرِّيَّة، وَالِاسْتِعْلَاء، وَالتَّرَفُّع عَنِ الْجِسْمَانِيَّاتِ وَالشَّهَوَاتِ . (١)

_** **قلت:** وهذا الاصطفاء يستلزم الجلالة في العلم وأنهم أعلمُ الخلقِ بمراد الله ﷻ؛

- **(أ)** قال تَعَالَى: { يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ آياتِي وَيُنْذِرُونَكُمْ لِقاءَ يَوْمِكُمْ ...} الأنعام (١٣٠) .
- **(ب)** وقال سبحانه وتَعَالَى: { وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ قَالَ أَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَى ذَلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَقْرَرْنَا قَالَ فَاشْهَدُوا وَأَنَا مَعَكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ} [آل عمران: ٨١] .
- **(ج)** وقال تَعَالَى: { يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالْكِتابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلى رَسُولِهِ وَالْكِتابِ الَّذِي أَنْزَلَ مِنْ قَبْلُ وَمَنْ يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَمَلائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلالاً بَعِيداً (١٣٦) [النساء: ١٣٦] .
- **(د)** وقَالَ وتَعَالَى: {وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ إلا رِجَالا نُوحِي إِلَيْهِمْ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ}[الأنبياء: ٧].
- **(هـ)** وقال تَعَالَى: {قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَى وَعِيسَى وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِنْ رَبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ} (١٣٦) البقرة .
- **(و)** وقال تَعَالَى: {شَرَعَ لَكُم مِّنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحاً وَالَّذِي أَوْحَيْنَآ

(١) ينظر: التفسير الكبير (١٩٨/٨ _ ٢٠٠) » .

إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُواْ الدِّينَ وَلاَ تَتَفَرَّقُواْ فِيهِ كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ اللَّهُ يَجْتَبِي إِلَيْهِ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَن يُنِيبُ} الشورى (١٣) .

- **(ز)** وقال تَعَالَى: { لَقَدْ أَرْسَلْنا رُسُلَنا بِالْبَيِّناتِ وَأَنْزَلْنا مَعَهُمُ الْكِتابَ وَالْمِيزانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنافِعُ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ (٢٥) ... }الحديد .

_**__والشاهد__**: أنّ مَنْ تَلَقّى آياتِ الله وكتبَه أعلمُ بالله وبمراده من سائر الخلق!!.

_** **__كما أنه مما لا شكّ فيه__** : أنّ كل نبيّ سيحاول جهده عدم مخالفة ما أنعم الله عليه من العلم والفضل، والقول بخلاف هذا ادعاءٌ بغفلتهم عن علمهم بالله وواجبهم تجاهه والطعن في فقههم وأهليتهم للرسالة ؟!! .

****

**_ وكذا من ينظر في نصوص السُّنّة النَّبويَّة المطهّرة .. يجد فيها غيرَ نصٍّ يصدّق القرآنَ الكريمَ في التنبيه على أفضليّة النبيّ ﷺ على سائر الخلق ووجوب حسن الظن به، منها؛

- **(أ)** عن أَبي هُرَيْرَةَ ﷺ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَأَوَّلُ مَنْ يَنْشَقُّ عَنْهُ الْقَبْرُ، وَأَوَّلُ شَافِعٍ وَأَوَّلُ مُشَفَّعٍ»[1].

(١) مسلم، كتاب الْفَضَائِلِ ، بَابُ تَفْضِيلِ نَبِيِّنَا ﷺ عَلَى جَمِيعِ الْخَلَائِقِ (١٧٨٢/٤، ح ٣ - (٢٢٧٨).

(ب) _ جاء عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها ، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَمَرَهُمْ، أَمَرَهُمْ مِنَ الأَعْمَالِ بِمَا يُطِيقُونَ، قَالُوا: إِنَّا لَسْنَا كَهَيْئَتِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ اللَّهَ قَدْ غَفَرَ لَكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ، فَيَغْضَبُ حَتَّى يُعْرَفَ الغَضَبُ فِي وَجْهِهِ، ثُمَّ يَقُولُ: «إِنَّ أَتْقَاكُمْ وَأَعْلَمَكُمْ بِاللَّهِ أَنَا »[1]

_ أي: إذا سمعتم منّي أو عنّي شيئًا .. فيجب عليكم أن تظنّوا بي أنّي أعلمكم بالله _جل وعلا، وأتقاكم له، وألا تتوهموا اقترافي لذنب أو مجرد اقترابي منه، وأنّ قولي هذا إنما هو كما قال الله جل وعلا : {وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى (٣) إِنْ هُوَ إِلا وَحْيٌ يُوحَى (٤) عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَى (٥) النجم }!!.

- _ قال ابن رجب الحنبلي _رحمه الله _ : فكونه أتقاهم لله يتضمن شدة اجتهاده في خصال التقوى وهو العمل، وكونه أعلمهم به يتضمن أن علمه بالله أفضل من علمهم بالله[2].
- وفيه أنّ لرسول الله ﷺ رتبة الكمال الإنساني العلمية والعملية، وقد أشار إلى الأولى بقوله: «أعلمكم» وإلى الثانية بقوله «أتقاكم» .

---

(١) أخرج البخاري، كِتَابُ الإِيمَانِ ، بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : «أَنَا أَعْلَمُكُمْ بِاللَّهِ» . وَأَنَّ المَعْرِفَةَ فِعْلُ القَلْبِ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: {وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ} [البقرة: ٢٢٥] (١٣/١ ، ح ٢٠ –

جاء في الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري لـ: أحمد بن إسماعيل بن عثمان الكوراني الشافعي ثم الحنفي المتوفى ٨٩٣ هـ : دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان (٧٤/١) (أتقاكم وأعلمكم بالله) إنه قدَّم التقوى على العلم –وإن كان العلمُ أشرف وأقدم–؛ لأن الكلامَ وَقَعَ فيه، ولأنه نتيجةُ العلم، والغرض عنه. وحيثُ قابلَ العلمَ بالتقوى دلَّ على أن محل العلم هو القلبُ، فدلَّ على أن المعرفةَ فعلُ القلب.

(٢) ينظر: فتح الباري (٨٩/١) .

(ج) _ جاء عَنْ عَلِيٍّ ﷺ، قَالَ: « إِذَا حُدِّثْتُمْ عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدِيثًا، فَظُنُّوا بِهِ الَّذِي هُوَ أَهْدَى، وَالَّذِي هُوَ أَهْيَا ، وَالَّذِي هُوَ أَتْقَى» [1].

- **ورواته ثقات إلا أنه منقطع** . [2]

([1]) جاء في حاشية تحقيق مسند أحمد ، ط الرسالة (٢/٢٨٢) قوله: «الذي هو أهدى» قال السندي: أي: فظنوا بذلك الحديث الظنّ الذي هو أهدى، أي: أهدى الظنون، وهو أن ذلك الحديث صدق حق.

«أهيا»: معناه: أحسن هيئة، وفي رواية ابن ماجه: "أهنأ" بنون وهمزة، ومعناه: أوفق وأليق.

«أتقى»: اسم تفضيل من الاتقاء، على الشذوذ؛ لأن القياس بناء اسم التفضيل من الثلاثي المجرور، وهو مبنى على أن التاء حرف أصلي .

([2]) **هذا الحديث رواه الْأَعْمَشُ واختلف عنه** ؛

- **الوجه الأول:**

أخرج أحمد (٢/٢٨٢ ، ح ٩٨٥ – حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ أَبِي الْبَخْتَرِيِّ، عَنْ عَلِيٍّ ﷺ

وأخرج **عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ** (٢/٣٢٦ ، ح 1080 • – حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ، حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ نُمَيْرٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ أَبِي الْبَخْتَرِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﷺ، قَالَ: " إِذَا حُدِّثْتُمْ...»

- **الوجه الثاني: وخالف أَبا مُعَاوِيَةَ وعَبْدَ الله بْنَ نُمَيْرٍ، (جَرِيرٌ) ؛ فرواه عن الْأَعْمَش عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ أَبِي الْبَخْتَرِيِّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ، عَنْ عَلِيٍّ ، فزاد أَبا عَبْدِ الرَّحْمَنِ،**

كما أخرج **عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ** (٢/٣٢٦ ، ح • ١٠٨١ – حَدَّثَنِي عُثْمَانُ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ ...

==

==

و (٣٣٢/٢ ، ح • ١٠٩٢ – حَدَّثَنِي أَبُو خَيْثَمَةَ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، ...

** وأبو يعلى (٤٤٣/١ ، ح ٥٩١ – حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، «...»

والضياء في المختارة (١٩٢/٢، ح ٥٧٣ – من طريق أَبي يَعْلَى الْمَوْصِلِيُّ ثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ ... به .

- **<u>الوجه الثالث: وخالفهم جميعا</u>** أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ؛ **فرواه عن الْأَعْمَش** عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ، عَن السُّلَمِيّ عَنْ عَلِيٍّ؛

كما أخرجه عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ (٣٢٧/٢ ، ح • ١٠٨٢ – ...عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيّ، عَنْ عَلِيٍّ، ... »

** **<u>وتابع مِسْعَرٌ وشُعْبَةَ الأعمشَ عن عمرو بن مرة، بإثبات أَبِي عَبْدِ الرحمن السلمي</u>** ؛

كما أخرج الدارمي، العلم، بَابُ تَأْوِيلِ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ (٤٧٦/١ ،ح ٦١٢ – أَخْبَرَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ، عَنْ عَمْرِو بن مرة...»

** جاء في إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة للبوصيري الكناني الشافعي (ت: ٨٤٠هـ): دار الوطن للنشر، الرياض (٢٢٨/١ ، ح ٣٣١ / ١ – وَقَالَ مُسَدَّد: ثَنَا يَحْيَى، عَنْ شُعْبَةَ، حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ مُرَّةَ، عَنْ أَبِي الْبَخْتَرِيِّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرحمن، عن علي...». <u>وقال بإثره: هَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ</u>.

- **<u>وكلها منقطعة رغم تصحيح البوصيري له!! ؛ انظر دراسة الإسناد</u>** ؛

<u>• • • دراسة إسناد (جَرِير) • • •</u> :

<u>(١)</u> ـ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَنْبَل بْن هلال ، أَبُو عَبْد الرحمن الشيباني البغدادي . سمع أباه، وخلقًا كثيرًا. وعنه : البغوي، والطبراني ، وخلق. قال الخطيب :كان ثقة ثبتًا فهمًا ، وقَالَ ابن المنادي: لَم يكن في الدنيا أحد أروى عَن أبِيهِ منه، لأنه سمع المسند وهو ثلاثون ألفًا، والتفسير وهو مائة ألف وعشرون ألفًا، سَمع منها ثَمانين ألفًا، وسمع الناسخ والمنسوخ، والتاريخ، والمقدم والمؤخر في كتاب الله تعالى، وجوابات القرآن،

==

==

والمناسك، وغيرها من التصانيف، وحديث الشيوخ. قَالَ: وما زلنا نرى أكابر شيوخنا يشهدون له بِمعرفة الرجال، وعلل الحديث، والمواظبة على طلب الحديث في العراق وغيرها، ويذكرون عن أسلافهم الإقرار له بذلك، قَالَ أَبو زرعة قَالَ: قَالَ لي أَحْمَد: ابني عبد الله محظوظ من علم الحديث لا يكاد يذاكرني إلا بِمَا لا أحفظ، وقال أحمد لعبَّاس الدوري: يا عباس إنَّ أبا عبد الرحمن قد وعى علمًا كثيرًا ، وقال ابن أبي حاتم: صدوق ثقة ، وَقَال بدر بْن أَبي بدر البغدادي: جهبذ بن جهبذ ، وقال النسائي : ثقة ، وقال الدارقطني : ثقة نبيل، قال الذهبي: الإمَام، الحَافِظ، النَّاقِد، الحجة مُحَدِّث بَغْدَاد . ولد سنة ثلاث عشرة ومائتين . ومات سنة تسعين ومائتين .

كتاب : مشيخة النسائي (صـ ٩٠) ، الجرح والتعديل (٧/٥) ، الكامل لابن عدي (٢٣٤/١) ، سؤالات السلمي للدارقطني (صـ ٢١٤) ، تاريخ بغداد (٣٨٢/٩) ، تهذيب الكمال (٢٨٥/١٤) ، تذكرة الحفاظ (١٧٣/٢) ، سير أعلام النبلاء (٥١٦/١٣) ، التهذيب (١٤١/٥) .

(٢) _ **عُثْمَان بن مُحَمَّد بن إِبْرَاهِيم بن عثمان العَبْسِيُّ**، مولاهم، أَبُو الْحَسَنِ بْنُ أَبي شَيْبَة الكوفي، أَخُو أَبِي بَكْر، أحد الأعلام، وصنف «المسند» و «التفسير». روى عن: ابن المبارك، وابْن مهدي، وخلق . وعَنه: الْبُخَارِي، وعبد الله بن أحمد، وخلق. أثنى عليه أحمد(نقله الخطيب) ؛ لكثرة علمه وَقَال: مَا علمت إِلاَّ خَيْرًا وَقَال: عُثْمَان رجل سليم وأنكر عليه أحاديث واستغربها جدًّا، وَقَال ابْن مَعِين: ثقة أمين مأمون (نقله المزي) ومرة: ثقة ليس فيه شك (الخطيب) ، وَقَال الْحُسَيْن بْن حبان(نقله المزي): ثقة صدوق لَيْسَ فيه شك، وَقَال ابْن نمير حينما سئل عنه: سبحان اللَّه !! ومثله يسأل عَنْهُ إِنَّمَا يسأل هُوَ عنا(الخطيب)، وَقَال أَبو حاتم : صدوق، وَقَال العجلي وابن الجوزي : ثقة، قال الذهبي: الإِمَامُ الحَافِظُ الكَبِيْرُ المُفَسِّرُ صَاحِبُ التَّصَانِيْفِ وقال: له أفراد وغرائب. مات سنة تسع وثلاثين ومئتين، عن ثلاث وثمانين سنة. **حافظ ثقة له غرائب** .

كتاب : طبقات ابن سعد (٣٧٦/٦) ، الثقات للعجلي (١٣٠/٢) ، الجرح والتعديل (١٦٦/٦) ، الثقات لابن حبان (٤٥٤/٨) ، تاريخ بغداد (٢٨٢/١١) ، المنتظم (٢٦٨/١١) ، تهذيب الكمال (٤٧٨/١٩) ، تذكرة الحفاظ (٢٤/٢) ،

==

==

سير أعلام النبلاء (١٥١/١١) ، الكاشف (١٢/٢) ، تقريب التهذيب (صـ٣٨٦)، تهذيب التهذيب (١٤٩/٧) .

(٣) _ **جرير بن عبد الحميد بن قُرْط** الضَّبِّي **أبو عبد الله الرازي الحافظ أحد الْأَئِمَّة . ولد سنة سبع أو عشر ومئة . روى عن: الأعمش وخلق ، وعنه : ابن المديني وجماعة . وثقه الأئمة ؛ قال اللالكائي وأبو أحمد الحاكم والخليلى : مجمع على ثقته ، وقال البيهقي : نسب في آخر عمره إلى سوء الحفظ . مات سنة سبع أو ثمان وثمانين ومئة .**

كتاب : الطبقات الكبرى(٧/ ٢٦٧)، معرفة الثقات(١/ ٢٦٧)، الجرح والتعديل(٢/ ٥٠٥)، الثقات(٦/ ١٤٥)، الإرشاد للخليلي (٥٦٨/٢)، سنن البيهقي الكبرى (١٤٣/٦)، تاريخ بغداد (٢٦٢/٧)، المنتظم (١٥٨/٩) ، تهذيب الكمال (٥٤٠/٤)، تذكرة الحفاظ(١/ ١٩٩)، سير أعلام النبلاء (٩/٩)، المختلطين (ص ١٧)، تقريب التهذيب (ص ١٣٩)، التهذيب (٢/ ٧٥).

(٤) _ **الأعمش : سليمان بن مِهْرَان الأسدي الكاهلي ، أبو محمد الكوفي . روى عن : عبد الله بن مرة وخلق كثير . روى عنه: الثوري وخلق .كان يسمى المصحف ، وقال يحيى القطان :علامة الإسلام ، قال أبو زرعة : إمام ، وقال ابن معين : أجود الأسانيد : الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله ، قال الذهبي : وربما دلس عن ضعيف ولا يدري به ؛ فمتى قال: (حدثنا) فلا كلام ومتى قال :(عن) تطرق إليه احتمال التدليس إلا في شيوخ له أكثر عنهم كإبراهيم وأبي وائل وأبي صالح السمان فإن روايته عن هذا الصنف محمولة على الاتصال. مات سنة ثمان وأربعين ومئة وقيل قبلها .**

كتاب : الطبقات الكبرى (٦/ ٣٣١)، الجرح والتعديل(٤/ ١٤٦)، مشاهير الأمصار (ص ١٧٩)، تهذيب الكمال(١٢/ ٨٧) تذكرة الحفاظ(١/ ١٥٤)، الكاشف (ص ٤٦٤)، جامع التحصيل (ص ١٠٦)، تقريب التهذيب (ص ٢٥٤)، التهذيب(٤/ ٢٢٢)، طبقات المدلسين (ص ٣٣).

(٥) _ **عمرو بن مُرّة بن عبد الله الجَمَلي** المرادي **أبو عبد الله الكوفي الأعمى أحد الاعلام . روى عن: أبي وائل وابن المسيب وجماعة ، روى عنه : ابنه عبد الله**

==

==

والأعمش وغيرهما . قال أحمد وابن معين: ثقة ، وقال أبو حاتم : صدوق ثقة كان يرى الإرجاء ، وأثنى عليه الأعمش وقال: كان مأمونا على ما عنده(نقله ابن أبي حاتم)، وقال شعبة(نقله ابن أبي حاتم) : كان أكثرهم علما ، وقال ابن مهدي (نقله ابن أبي حاتم) : أربعة بالكوفة لا يختلف في حديثهم فمن اختلف عليهم فهو يخطىء ، ووثقه ابن نمير والفسوي (قاله ابن حجر) . مات سنة ست أو ثمان عشر ومائة . قال الذهبي: الحافظ وكان ثقة ثبتا إماما.

كتاب : الطبقات الكبرى (٣١٢/٦) ، معرفة الثقات (١٨٥/٢) ، المعرفة والتاريخ (٦١٥/٢) ، الجرح والتعديل (٢٥٧/٦) ، الثقات لابن حبان (١٨٣/٥) ، تهذيب الكمال (٢٣٢/٢٢) ، الكاشف (٨٨/٢) ، تذكرة الحفاظ (٩١/١) ، تهذيب التهذيب (١٠٢/٨).

(٦) _ عبد الله بن حَبِيب بن رُبَيّعة أبو عبد الرحمن السُلَمي**الكوفي القاريء . روى عن: علي وأبي موسى وغيرهما ، وعنه : إبراهيم النخعي و عمرو بن مُرّة وآخرون . وثقه العجلي والنسائي وابن حجر وزاد الأخير: ثبت ، قال الواقدي : ثقة كثير الحديث ، وقال الذهبي : الإمام مقرئ الكوفة وعالمها ، وقال ابن حبان : من قراء القرآن وأهل الورع في السر والإعلان . مات بعد السبعين وقيل بعد الثمانين عن تسعين سنة . ثقة ثبت .**

كتاب : الطبقات الكبرى ٦/ ٢١٢ ، معرفة الثقات ٢/ ٢٦ ، الجرح والتعديل ٥/ ٣٧ ، الثقات ٩/٥ ، مشاهير الأمصار ص ١٦٤، تهذيب الكمال ١٤/ ٤٠٨ ، تذكرة الحفاظ ١/ ٤٧ ، الكاشف ١/ ٥٤٤ ، تقريب التهذيب ص ٢٩٩ ، تهذيب التهذيب ٥/ ١٨٣ .

(٧) _ سعيد بن فيروز وهو ابن أبي عمران أبو البَخْتَري الطائي الكوفي . روى عن: ابن عباس وأرسل عن عمر وعلي ...، وعنه : عمرو بن مرة وغيره . قال ابن معين: ثبت، ومرة : ثقة، ووثقه أبو زرعة وأبو حاتم والعجلي وابن نمير وابن حبان، قال شعبة وابن معين والبخاري وأَبُو حَاتِم وأبو زرعة :كثير الإرسال عن علي؛ قَالَ شُعْبَة وأَبُو حَاتِم: لم يُدْرِك عليا وَلم يره... . مات سنة ثلاث وثمانين .

==

**** ولحديثِ عليٍّ ﷺ شاهدٌ عن ابنِ مسعودٍ ﷺ :**

• جاء عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ قَالَ: « إِذَا حُدِّثْتُمْ بِالْحَدِيثِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَظُنُّوا بِهِ الَّذِي هُوَ أَهْيَأُ، وَالَّذِي هُوَ أَهْدَى، وَالَّذِي هُوَ أَتْقَى » [1]

==

كتاب : الجرح والتعديل ٤/ ٥٤ ، الثقات ٤/ ٢٨٦ ، مشاهير الأمصار ص ١٠٥ ، تهذيب الكمال ١١/ ٣٢ ، الكاشف ١/ ٤٤٢ ، جامع التحصيل ص ١٨٣ ، تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل ص ١٢٦، تقريب التهذيب ص ٢٤٠ ، تهذيب التهذيب ٤/ ٧٢ .

([1]) أخرجه الدارمي ، كتاب العلم ، بَابُ تَأْوِيلِ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ (١/٤٧٦ ، ح ٦١١ – أَخْبَرَنَا نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، وأبو يعلى (٩/١٧٠، ح ٥٢٥٩ – حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى،

كلاهما(عبد العزيز ويَحْيَى : عَنِ ابْنِ عَجْلَانَ، عَنْ عَوْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا حُدِّثْتُمْ ...»

وهذا إسناد رجاله ثقات، لكنه منقطع أيضا ؛ عون بن عبد الله لم يدرك ابن مسعود ؛

_ **عون بن عبد الله بن عتبة بن مسعود** الهُذَلي أبو عبد الله الكوفي ﷺ . روى عن : الشعبي وأبي بردة وجماعة ، وعنه محمد بن عجلان والزهري وآخرون . وثقه ابن معين وأحمد والعجلى والنسائي وابن حبان والذهبي ، وقال ابن عيينة وابن سعد : ثقة كثير الإرسال . مات في حدود العشرين ومائة . ثقة يرسل . وجاء في تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل لأبي زرعة (ص ٢٥١) : عون بن عبد الله بن عتبَة بن مَسْعُود عَن عَم أَبِيه عبد الله بن مَسْعُود وَهُوَ مُرْسل قَالَه التِّرْمِذِيّ وَالدَّارَقُطْنِيّ وَذَلِكَ وَاضح .
كتاب : الطبقات الكبرى ٦/ ٣١١ ، معرفة الثقات ٢/ ١٩٦ ، الجرح والتعديل ٦/ ٣٨٤ ، الثقات ٥/ ٢٦٣ ، الكاشف ٢/ ١٠٢ ، سير أعلام النبلاء ٥/ ١٠٣ ، تقريب التهذيب ص ٤٣٤ ، تهذيب التهذيب ٨/ ١٧١ .

والشاهد هنا : أنّه كيف يحقّ لمن لم ترسخ قدمه في العلم _ أنْ يتقوّل شيئًا يسيء للنبيّ ﷺ دون دليلٍ ثابتٍ أو برهانٍ واضح؟! ، ولو كان هذا حقا.. لما تركه الله ﷻ حتى يبينّه؛ فالله ﷻ لنْ يُقرَّ نبيًّا على خطأٍ في حقّ أحدٍ وإن كان من آحاد الناس؟!!.

- ومسألة عدم إقرار الله _جل وعلا_ لأنبيائه على الخطأِ مشهورة في علم الأصول ؛

_ قَالَ الْمَاوَرْدِيُّ وَالرُّويَانِيُّ: اخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا فِي عِصْمَةِ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ الْخَطَأِ فِي الِاجْتِهَادِ عَلَى وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُا: أَنَّهُمْ مَعْصُومُونَ، وَهُوَ مُقْتَضَى الْوَجْهِ الْقَائِلِ بِأَنَّهُمْ لَا يَجْتَهِدُونَ إلَّا عَنْ دَلِيلٍ وَنَصٍّ.

وَ(الثَّانِي) الْمَنْعُ، لَكِنْ لَا يُقِرُّهُمْ اللَّهُ عَلَيْهِ لِيَزُولَ الِارْتِيَابُ بِهِ، وَإِنْ جَازَ أَنْ يَكُونَ غَيْرُهُمْ مِنْ الْعُلَمَاءِ مُقِرًّا عَلَيْهِ، وَهُوَ مُقْتَضَى الْوَجْهِ الْقَائِلِ بِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَجْتَهِدَ بِالرَّأْيِ مِنْ غَيْرِ اسْتِدْلَالٍ بِنَصٍّ وَقَالَا: قَالَ ابْنُ أَبِي هُرَيْرَةَ: نَبِيُّنَا – عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ – مَعْصُومٌ فِي الِاجْتِهَادِ مِنْ الْخَطَأِ دُونَ غَيْرِهِ مِنْ الْأَنْبِيَاءِ؛ لِأَنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدَهُ يَسْتَدْرِكُ بِخِلَافِ غَيْرِهِ مِنْ الْأَنْبِيَاءِ.

- قُلْت: وَهَكَذَا رَأَيْتُهُ فِي تَعْلِيقِهِ " فِي الْأَقْضِيَةِ فَحَصَلَ فِي عِصْمَتِهِمْ فِي الِاجْتِهَادِ مَذَاهِبُ:

(ثَالِثُهَا) : نَبِيُّنَا فَقَطْ وَقَالَ الْمَاوَرْدِيُّ: وَهَذَا لَا وَجْهَ لَهُ؛ لِأَنَّ جَمِيعَهم غَيْرُ مُقرّينَ عَلَى الْخَطَأِ فِي وَقْتِ التَّنْفِيذِ، وَلَا يُمْهلُونَ عَلَى التَّرَاخِي حَتَّى يَسْتَدْرِكَهُ مَنْ بَعْدَهُمْ: وهذا حَكَاهُ عِيَاضٌ، وَهُوَ أَفْسَدُ الْأَقْوَالِ،

وَقِيلَ: الْخِلَافُ فِي غَيْرِ أُمُورِ الدُّنْيَا، أَمَّا أُمُورُ الدُّنْيَا فَيَجُوزُ عَلَى الْكُلِّ، لِحَدِيثِ التَّلْقِيحِ. (١)

ـ وقال الغزالي ـ رحمه الله تعالى ـ : « ثَبَتَ بِبُرْهَانِ الْعَقْلِ صِدْقُ الْأَنْبِيَاءِ، وَتَصْدِيقُ اللَّهِ تَعَالَى إِيَّاهُمْ بِالْمُعْجِزَاتِ، فَكُلُّ مَا يُنَاقِضُ مَدْلُولَ الْمُعْجِزَةِ فَهُوَ مُحَالٌ عَلَيْهِمْ بِدَلِيلِ الْعَقْلِ، وَيُنَاقِضُ مَدْلُولَ الْمُعْجِزَةِ جَوَازُ الْكُفْرِ، وَالْجَهْلِ بِاَللَّهِ تَعَالَى ، وَكِتْمَانِ رِسَالَةِ اللَّهِ، وَالْكَذِبِ، وَالْخَطَإِ، وَالْغَلَطِ فِيمَا يُبَلِّغُ، وَالتَّقْصِيرِ فِي التَّبْلِيغِ، وَالْجَهْلِ بِتَفَاصِيلِ الشَّرْعِ الَّذِي أُمِرَ بِالدَّعْوَةِ إِلَيْهِ... » (٢).

ـ وقال صفي الدين الهندي: « مسألة في عصمة الأنبياء ، وأما بعد الإنباء، فاعلم أن كلَّ معصيةٍ تناقض مدلولَ المعجزةِ، نحو الجهل بوجوده تعالى، والكذب فيما يدعيه من دعوى الرسالة وكتمانها، والجهل بتفاصيل الشرع الذي يدعيه أنه أمر بالدعوة إليه فهو غير جائز عليهم عقلًا لا عمدًا ولا سهوًا وفاقًا»(٣).

ـ **قلت** : ورضي الله عن ابنِ عباس، وعن أهل البيت؛ إذ أصّل لهذا المنهج العظيم مع كل عظيمٍ شاع في الناس فضلُه واشتهر ورعُه وبلغ الآفاقَ علمُه؛ فعَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، قَالَ: كَتَبْتُ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ أَسْأَلُهُ أَنْ يَكْتُبَ لِي كِتَابًا، وَيُخْفِي عَنِّي، فَقَالَ: «وَلَدٌ نَاصِحٌ أَنَا أَخْتَارُ لَهُ الْأُمُورَ اخْتِيَارًا، وَأُخْفِي عَنْهُ» ،

---

(١) البحر المحيط في أصول الفقه لـ: بدر الدين الزركشي (ت: ٧٩٤هـ): دار الكتبي، ط: أولى، ١٤١٤- ١٩٩٤(٢٥٤/٨).

(٢) ينظر: المستصفى ، دار الكتب العلمية (ص ٢٧٤) .

(٣) ينظر: نهاية الوصول في دراية الأصول، المؤلف: صفي الدين محمد بن عبد الرحيم الأرموي الهندي (٧١٥ هـ) أصل الكتاب: رسالتا دكتوراة بجامعة الإمام بالرياض: المكتبة التجارية بمكة المكرمة (٢١١٤/٥) .

قَالَ: فَدَعَا بِقَضَاءِ عَلِيٍّ، فَجَعَلَ يَكْتُبُ مِنْهُ أَشْيَاءَ، وَيَمُرُّ بِهِ الشَّيْءُ، فَيَقُولُ: «وَاللهِ مَا قَضَى بِهَذَا عَلِيٌّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ ضَلَّ»(١).

• قال النووي _ رحمه الله _ : مَعْنَاهُ مَا يَقْضِي بِهَذَا إِلَّا ضال، ولا يقضي به علىٌّ إلا أن يُعْرَفَ أَنَّهُ ضَلَّ، وَقَدْ عُلِمَ أَنَّهُ لَمْ يضل، فيعمل أَنَّهُ لَمْ يَقْضِ بِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ (٢).

_** **قلت**: وهذا منهجٌ نبويٌّ كريمٌ قد أصّله النبيُّ ﷺ مع الأنبياء عليهم السلام وأصحاب الفضل عليهم رضوان الله؛

• ففي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه _ المتفق عليه _ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: « نَحْنُ أَحَقُّ بِالشَّكِّ مِنْ إِبْرَاهِيمَ ﷺ إِذْ قَالَ: {رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى قَالَ: أَوَلَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَى وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي} [البقرة: ٢٦٠] »، قَالَ: «وَيَرْحَمُ اللهُ لُوطًا لَقَدْ كَانَ يَأْوِي إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ، وَلَوْ لَبِثْتُ فِي السِّجْنِ طُولَ لَبْثِ يُوسُفَ لَأَجَبْتُ الدَّاعِيَ».

• وفي حَدِيثِ عَائِشَةَ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا – حِينَ قَالَ لَهَا أَهْلُ الإِفْكِ مَا قَالُوا: فَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلِيًّا، وَأُسَامَةَ حِينَ اسْتَلْبَثَ الوَحْيُ يَسْتَأْمِرُهُمَا فِي فِرَاقِ أَهْلِهِ، فَأَمَّا أُسَامَةُ فَقَالَ: أَهْلَكَ وَلاَ نَعْلَمُ إِلَّا خَيْرًا، ... فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «مَنْ يَعْذِرُنَا فِي رَجُلٍ بَلَغَنِي أَذَاهُ فِي أَهْلِ بَيْتِي؟!!، فَوَاللَّهِ مَا عَلِمْتُ مِنْ أَهْلِي

(١) مسلم ، مقدمة صحيحه، بَابٌ فِي الضُّعَفَاءِ وَالْكَذَّابِينَ وَمَنْ يُرْغَبُ عَنْ حَدِيثِهِمْ (١٣/١) .

(٢) ينظر: شرح النووي (٨٣/١) .

إِلَّا خَيْرًا، وَلَقَدْ ذَكَرُوا رَجُلًا مَا عَلِمْتُ عَلَيْهِ إِلَّا خَيْرًا !! ».[1]

ـ **والشاهد هنا** : أن الأصل أن يُتّبَع هذا المنهجُ العظيم مع أفضل خلق الله ﷺ!!.

- ـ ومما يدعو للعجب ويثير الدهشةَ حقًّا أنّ المتدبر في سياق السورة الكريمة يجدها تثني على النبيّ ﷺ؛ كما سنبيّن، ولم يثبت دليلٌ واحدٌ أنّ الله جل وعلا عاتب نبيّه ﷺ، وما قول القائلين بأن هذا عتابٌ ثم يحيلونه إلى نوعٍ من الثناء عليه ﷺ من العبث والتناقض ببعيد ؟!! .
- ومن ثم .. وَجَب دراسة روايات الباب ؛ لوضع الأمر في سياقه اللائق بمنزلة النبيّ ﷺ .
- ـ وعند الجمهور: إن آيات عتاب النبي ﷺ هي ما كانت على فعلٍ جائزٍ لكنه خلاف الأولى! [2].
- ـ والعتاب في اللغة من (عَتَبَ) عَلَيْهِ ، وَبَابُهُ نَصَرَ وَطَرِبَ (عَاتَبَهُ) (مُعَاتَبَةً) وَ (عِتَابًا) (مَعْتَبًا) أَيْضًا بِفَتْحِ التَّاءِ. وَ (الْعَتَبُ كَالْعَتْبِ) وَالِاسْمُ

---

(١) أخرجه البخاري، كِتَابُ الشَّهَادَاتِ، بَابُ إِذَا عَدَّلَ رَجُلٌ أَحَدًا فَقَالَ: لاَ نَعْلَمُ إِلَّا خَيْرًا، أَوْ قَالَ: مَا عَلِمْتُ إِلَّا خَيْرًا (١٦٧/٣،ح٢٦٣٧) سياقه، ومسلم، كتاب التَّوْبَةِ، بَابٌ فِي حَدِيثِ الْإِفْكِ وَقَبُولِ تَوْبَةِ الْقَاذِفِ (٢١٢٩/٤، ح ٥٦- (٢٧٧٠).

(٢) ينظر: فتحُ البيان في مقاصد القرآن لمحمد صديق خان: المَكتبة العصريَّة- بَيروت،: ١٤١٢ (٣١٠/٥) ، فتح القدير للشوكاني، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب- دمشق، بيروت(٤١٧/٢)، تفسير المنار لرشيد رضا (ت: ١٣٥٤هـ) : الهيئة المصرية العامة للكتاب: ١٩٩٠(٤٠٢/١٠)، التفسير الوسيط للقرآن الكريم: لمحمد سيد طنطاوي،: دار نهضة مصر ، الفجالة – القاهرة، ط: الأولى (٢٥٩/١٣).

(الْمَعْتَبَةُ) بِفَتْحِ التَّاءِ وَكَسْرِهَا.. وهو من الموجدة والمؤاخذة والتعنيف؛ قَالَ الْخَلِيلُ: (الْعِتَابُ) مُخَاطَبَةُ الْإِدْلَالِ وَمُذَاكَرَةُ الْمَوْجِدَةِ[1].

****

(١) ينظر: مختار الصحاح (ص ١٩٩)، لسان العرب (٥٧٧/١)، مشارق الأنوار للقاضي عياض: المكتبة العتيقة ودار التراث (٦٥/٢).

المطلب الثاني :

روايات الباب في الميزان

تمهيد : لا بد من الإشارة إلى أن استنباط الأحكام الفقهية متوقف على الدليل الشرعي ، وكما هو معلوم فإن الدليل الشرعي إما أن يكون:

١ ـ آية قرآنية ٢ ـ أو حديثا نبويا .

وهذان المصدران (أي : الكتاب والسنة) متفق على الاحتجاج بهما بين الأئمة . (١)

** ـ وثمّة مصادر أخرى مختلف في الاعتداد والاستدلال بها، مثل :

المصدر الثالث ـ : الإجماع (٢) .

٤ ـ القياس (٣) .

---

(١) ينظر: علم أصول الفقه لـ: عبد الوهاب خلاف (ص ٢٣ ـ ٣٧) .

** وجاء في إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول للشوكاني (المتوفى: ١٢٥٠هـ) (ص ٩٦) : اعْلَمْ أَنَّهُ قَدِ اتَّفَقَ مَنْ يُعْتَدُّ بِهِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ السُّنَّةَ الْمُطَهَّرَةَ مُسْتَقِلَّةٌ بِتَشْرِيعِ الْأَحْكَامِ وَأَنَّهَا كَالْقُرْآنِ فِي تَحْلِيلِ الْحَلَالِ وَتَحْرِيمِ الْحَرَامِ .

(٢) جاء في الإجماع في الشريعة الإسلامية لـ: رشدي عليان (ص ٦٩) : ذهب المتكلمون بأجمعهم والفقهاء بأسرهم إلى أن الإجماع حجة، وحكى عن النظام وجعفر بن حرب وجعفر بن مبشر أنهم قالوا: الإجماع ليس بحجة. واختلف من قال إنه حجة، فمنهم من قال من جهة العقل وهم الشواذ، وذهب الجمهور الأعظم والسواد الأكثر إلى أن طريق كونه حجة السمع دون العقل .

وفي وجود الإجماع خلاف مشهور، وهناك من حصره فيما علم من الدين بالضرورة فقط.

(٣) *** جاء في علم أصول الفقه لـ: عبد الوهاب خلاف (ص ٥٢) الدليل الرابع : القياس، وقال (ص٥٤): مذهب جمهور علماء المسلمين أن القياس حجة شرعية على الأحكام العملية، وأنه في المرتبة الرابعة من الحجج الشرعية، ...

ومذهب النظامة والظاهرية وبعض فرق الشيعة أن القياس ليس حجة شرعية على ==

٥ ـ الاستحسان [١] .

٦ ـ المصلحة المرسلة [٢] .

==

الأحكام، وهؤلاء يطلق عليه: نفاة القياس.

(١) قال عبد الوهاب خلاف (ص ٧٩) الاستحسان في اللغة: عدّ الشيء حسنا، وفي اصطلاح الأصوليين: هو عدول المجتهد عن مقتضى قياس جلي إلى مقتضى قياس خفي، أو عن حكم كلي إلى حكم استثنائي لدليل انقدح في عقله رجَّح لديه هذا العدول. وقال (ص ٨٢ . ٨٣) حجيته: الاستحسان في الحقيقة ليس مصدرا مستقلا... فمن احتجوا بالاستحسان وهم أكثر الحنفية... وأنكر فريق من المجتهدين وعلى رأسهم الإمام الشافعي الاستحسان واعتبروه استنباطاً بالهوى والتلذذ.

قال الشاطبي في الموافقات(٥/١٩٤):مَنِ اسْتَحْسَنَ لَمْ يَرْجِعْ إِلَى مُجَرَّدِ ذَوْقِهِ وَتَشَهِّيهِ، وَإِنَّمَا رَجَعَ إِلَى مَا عَلِمَ مِنْ قَصْدِ الشَّارِعِ ... .

(٢) وقال عبد الوهاب خلاف (ص ٨٤) : المصلحة المرسلة أي المطلقة، في اصطلاح الأصوليين: المصلحة التي لم يشرع الشارع حكما لتحقيقها، ولم يدل دليل شرعي على اعتبارها أو إلغائها.

وجاء في تشنيف المسامع بجمع الجوامع لتاج الدين السبكي للزركشي الشافعي (المتوفى: ٧٩٤هـ) (٣/٢٨ . وما بعدها) : اختلف الأصوليون في الاحتجاج بالمصلحة المرسلة واعتبارها دليلاً يعتد به وقاعدة يعتمد عليها، على مذاهب.

المذهب الأول: أنها حجة مطلقاً...، بشرط ألا تناقض أصلاً أو قاعدة ولا تخالف دليلا، وقد اشتهر ذلك عن مالك؛ ونسب إلى أبي حنيفة، والشافعي في القديم، والإمام أحمد رضي الله عنهم، وهو اختيار نجم الدين الطوفي الحنبلي بل زاد تقديم المصلحة على النص.

المذهب الثاني: أن المصالح المرسلة حجة بشرط ملاءمتها لمقاصد الشرع:

المذهب الثالث: أنها حجة إذا كانت ضرورية كلية قطعية، فإن فات أحد هذه القيود الثلاثة، لم تعتبر، قال به الغزالي والبيضاوي ...

الرابع: ليست حجة مطلقاً. وهو مذهب الظاهرية وكثير من العلماء كـ: الباقلاني والآمدي

==

٧ ـ العرف [١] .

٨ ـ الاستصحاب [٢] .

==

وابن الحاجب، وطوائف من المتكلمين، وصححه ابن قدامة، وحكاه الأبهري عن مالك الشافعي ونسب إلى الحنفية، ومتأخري الحنابلة، وقال الشوكاني: وإليه ذهب الجمهور.

(١) ** جاء في الوجيز في أصول الفقه الإسلامي للزحيلي (٢٦٥/١ وما بعدها) : العرف لغة: المعرفة والمعروف، وهو الخير والرفق والإحسان، والمعروف ضد المنكر أيضًا.

وفي الاصطلاح: مرادف للعادة، وهو ما استقر في النفوس من جهة العقول وتلقته الطباع السليمة بالقبول.

واختلفوا في اعتباره مصدرًا على قولين: الأول:أنه حجة ودليل مستقل، وهو مذهب الحنفية والمالكية وابن القيم، واحتجوا بالكتاب والسنة والمعقول. القول الثاني: أن العرف ليس حجة ودليلًا شرعيًّا إلا إذا أرشد الشارع إلى اعتباره، وهو مذهب الشافعية، ... .

(٢) ** جاء في الوجيز للدكتور محمد مصطفى الزحيلي (١/ ٢٥٩ : وما بعدها) : الاستصحاب في اللغة: الملازمة، واستصحاب الحال هو التمسك بما كان ثابتًا، كأنك جعلت الحالة مصاحبة غير مفارقة ... . أما في الاصطلاح .. فعرفه الشوكاني بـ: ما ثبت في الزمن الماضي فالأصل بقاؤه في الزمن المستقبل حتى يثبت ما يغيره . واختلفوا في اعتباره حجة للتشريع على عدة أقوال، أهمها اثنان:

القول الأول: أنه حجة عند عدم الدليل سواء في حالتي الإثبات والنفي، وبه قالت المالكية والحنابلة وأكثر الشافعية والظاهرية .

الثاني: ليس حجة شرعية، وهو مذهب الحنفية؛ لأن إثبات الدليل والحجة للحكم الشرعي في الزمن الأول يحتاج إلى دليل، وكذلك في الزمن الحاضر، وقال أكثر محققي الحنفية: إنه يصلح دليلًا للدفع والرفع أي لإبقاء ما كان على ما كان، ولا يصلح لإثبات أمر لم يكن...

٩ ـ شرع من قبلنا [١] .

١٠ ـ مذهب أو قول الصحابي [٢] .

---

(١) ** جاء في الوجيز للزحيلي (٢٧٥/١ . وما بعدها) أما شرع ما قبلنا : فاتفق العلماء على حالتين، واختلفوا في حالة.

الحالة الأولى: اتفقوا على أن الأحكام التي نص عليها الشارع حكاية عن السابقين وأقرها فهي أحكام شرعية واجبة الاتباع لنا ، ...

الحالة الثانية: اتفقوا على أن الأحكام الشرعية التي حكاها عن تشريع الأمم السابقة مع نسخها فليست أحكامًا شرعية، ...

الحالة الثالثة: إذا نصّ على حكم أو ، ولم يرد ما يدل على إقراره أو إلغائه ... فهذه الحالة اختلفوا في اعتبارها مصدرًا تشريعيًّا على قولين:

القول الأول: أنها حجة علينا وتشريع لنا يجب اتباعه وتطبيقه، وذهب إلى ذلك الحنفية والحنابلة وبعض المالكية وبعض الشافعية ...

القول الثاني: أن شرع من قبلنا الوارد في شريعتنا دون إقرار ليس شرعًا لنا، ولا حجة علينا، وهو قول الشافعي، ... .

(٢) ** جاء في الوجيز في أصول الفقه للزحيلي (٢٧١/١ وما بعدها) : اتفق العلماء على أن قول الصحابي الذي لا يدرك بالاجتهاد والعقل بأنه حجة على المسلمين...،وكذلك اتفق العلماء على قبول قول الصحابي الذي أبداه ولم يخالفه فيه أحد من الصحابة ...

واتفقوا على أن قول الصحابي في الاجتهاد ليس حجة على غيره من الصحابة المجتهدين.

ولكن اختلف الأئمة عند تعدد أقوال الصحابة واختلاف اجتهاداتهم، هل هي حجة على التابعين ومن بعدهم أم لا؟ فيه قولان:

القول الأول: وهو قول أبي حنيفة مالك، بوجوب الالتزام بأحد أقوالهم دون تعيين، واختيار المناسب منها وأنه يقدم على القياس ،...

القول الثاني: وهو قول الإمام الشافعي والإمام أحمد، فقالا بعدم اعتبار قول الصحابي ==

١١ ـ سدّ الذرائع . [١]

_ **مما سبق .. يتبين أن مصادر التشريع المتفق عليها إما قرآن أو سنة، والاستدلال بالسنّة النبوية متوقف على صحّة نسبتها إلى النبيّ ﷺ، ولذا وجب علينا دراسة روايات الباب والتثبت منها قبل بناء حكم عليها، هذا إذا كان حكما عامًّا .. فكيف إذا كان حكما خاصًّا بأفضل الخلق ﷺ!!.

- والناظر في الروايات الواردة في الباب سيجدها :

(أ) _ إما دليلا قطعيَّ الثبوت ظنيّ الدلالة؛ كفاتحة سورة عبس، وههنا مَهْيَعٌ واسع للتثبت من فهم دلالة ألفاظ السورة الكريمة، ولا يكون هذا إلا بثبوت نصٍّ من الكتاب في نفس السياق، أو في موضع آخر، أو عن النبيّ ﷺ .

(ب) _ وإما دليلا مختلفًا في ثبوته (روايات الباب)، ومن ثم مختلفًا في كونه مصدرًا للتشريع؟.

(ج) _ وإما أقوالا « بين أصحابها وبين النبيّ ﷺ مَفَاوِز تَنْقَطِعُ فِيهَا أَعْنَاقُ الْمَطِيّ » .

==

حجة، ... .

(١) جاء في الوجيز أيضا للزحيلي (٢٧٩/١ وما بعدها) : سد الذرائع : الذريعة: لغة: الوسيلة ، وفي الاصطلاح: عرفها ابن بدران فقال: هي ما ظاهره مباح ويتوصل به إلى محرم . اختلف الأئمة في الاحتجاج بمبدأ سد الذرائع على قولين،

فقال المالكية والحنابلة بقبول الاحتجاج به والرجوع إليه واعتباره مصدرًا من مصادر التشريع ...

وخالف الإمام أبو حنيفة والإمام الشافعي الاحتجاج بسد الذرائع، ولم يصرحوا بالأخذ به، ...

_ ** وأما روايات الباب .. فقد أشار الإمام ابن كثير _ رحمه الله _ إليها إجمالا ؛ فذَكَرَ رواية: عُرْوَة بْن الزُّبَيْرِ، وَمُجَاهِد، وَأَبي مَالِكٍ، وَقَتَادَة، وَالضَّحَّاك، وَابْن زَيْدٍ. (١)

• _ وَقال الحافظ ابن حجر _ رحمه الله _: وقَدْ أَخْرَجَ الْقِصَّةَ التِّرْمِذِيُّ ...عَنْ عَائِشَةَ ... وَكَذَا مِنْ حَدِيثِ أَبِي أُمَامَةَ، وَأَوْرَدَهَا عبد بن حميد وَالطَّبَرَانِيّ وابن أَبِي حَاتِمٍ مِنْ مُرْسَلِ قَتَادَةَ، وَمُجَاهِدٍ، وَعِكْرِمَةَ، وَأَبِي مَالِكٍ الْغِفَارِيّ، وَالضَّحَّاكِ، وَالْحَكَمِ، وَغَيْرِهِمْ (٢) .

_ وكذا ذكر السيوطيّ _ رحمه الله _ حديث عائشة، وأنس، وابن عباس، وأبي أمامة، وكَعْب بن عجْرَة، وأثر أبي مَالك، والحكم، وابْن زيد، ومُجَاهِد، والضَّحَّاك (٣) . ومن ثمّ وجب النظر فيها.

****

دراسة روايات الباب:

والمتدبر في روايات الباب يجدها متنوعة ما بين مختلف في وصله أو أثر

• (الرواية الأولى) : جاء عن عائشة رضي الله عنها، قالت: أُنْزِلَ: {عَبَسَ وَتَوَلَّى} [عبس: ١] فِي ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ الأَعْمَى، أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَجَعَلَ يَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرْشِدْنِي، وَعِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَجُلٌ مِنْ عُظَمَاءِ المُشْرِكِينَ، فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعْرِضُ عَنْهُ وَيُقْبِلُ عَلَى الآخَرِ، وَيَقُولُ: «أَتَرَى بِمَا أَقُولُ بَأْسًا؟» فَيَقُولُ: لَا، فَفِي هَذَا أُنْزِلَ» سياق الترمذي في سننه وقال بإثره : «هَذَا

---

(١) تفسير القرآن العظيم (ابن كثير ت: ٧٧٤هـ) حققه: محمد حسين شمس الدين: دار الكتب العلمية، – بيروت (٣٢١/٨).

(٢) ينظر: فتح الباري (٤١١/١٣) .

(٣) ينظر: الدر المنثور (٤١٦/٨ وما بعدها) .

حَدِيثٌ غَرِيبٌ».

- ** _ **وهذا الحديث يَرْوِيهِ هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، وَاخْتُلِفَ عنه** ؛ (١)

(أ) – فقال غير واحد: عن هشام، عن أبيه، عن عائشة.. منهم:

١ – يحيى بن سعيد بن أبان الأموي.

أخرجه غير واحد كـ: الترمذيّ (٢) ، وأبي يعلى (٣) ،

---

(١) جاء في علل الدارقطني (١٧٤/١٤ ، ح ٣٥١٦– وسئل عن حديث عروة، عن عائشة؛ نزلت: {عبس وتولى} في ابن أم مكتوم؛ أن النبي ﷺ، فجعل يقول: يا نبي الله، أرشدني! وعند النبي ﷺ رجل من عظماء المشركين ... الْحَدِيثَ.

فَقَالَ: يَرْوِيهِ هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، وَاخْتُلِفَ عنه ؛

فرواه عبد الرحيم بن سليمان، ويحيى بن سعيد الأموي، وَأَبُو مُعَاوِيَةَ الضَّرِيرُ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عن عائشة.

واختلف عن أبي معاوية ؛ فأسنده عنه عبد الله بن هاشم الطوسي، وغيره يرسله.

وكذلك رواه مالك بن أنس، وغيره، عن هشام، عن أبيه مرسلا، وهو الصحيح.

و(١٧٥/١٤، حدثنا يحيى بن محمد بن صاعد، وابن أبي شيبة، قالا: حدثنا عبد الله بن عبد الله بن هاشم، قال: حدثنا أبو معاوية، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة قالت: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ فِي مجلس فيه ناس من وجوه قريش، منهم عتبة بن ربيعة، وأبو جهل بن هشام، فجعل يقول لهم: أليس حسنا أن جئت بكذا وكذا؟ فيقولون: بلى والدماء، فجاء ابن أم مكتوم، وهو مشتغل بهم فسأله، فأعرض عنه، فأنزل الله عز وجل: {أما من استغنى...

(٢) الترمذي، أَبْوَابُ تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ ، بَاب وَمِنْ سُورَةِ عَبَسَ (٤٣٢/٥ ، ح ٣٣٣١ – حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الأَمَوِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، قَالَ: هَذَا مَا عَرَضْنَا عَلَى هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: أُنْزِلَ... .

(٣) في مسنده ، ط: دار المأمون للتراث – دمشق (٢٦١/٨ ، ح ٤٨٤٨ – حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: هَذَا مَا قَرَأْنَا عَلَى هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ،... . وقال ==

والطبريّ في «تفسيره» [١] ،

- **ومن طريق** الترمذي أخرجه ابن عبد البر في «التمهيد» [٢]
- **ومن طريق** أبي يعلى أخرجه الواحديّ في «أسباب النزول» [٣]

وأخرجه الدارقطني في «العلل»[٤] من طريق سعيد بن يحيى بْنِ سَعِيدٍ الْأُمَوِيّ، به .

وكذا أخرجه الحاكم قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عِيسَى الْحِيرِيُّ، ثنا الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، ثنا سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأُمَوِيُّ، به، مقارب للفظ الترمذي. [٥]

==

محققه [حكم حسين سليم أسد] : إسناده صحيح.

(١) التفسير، ت شاكر" (٢٤/ ٢١٧) حدثنا سعيد بن يحيى الأموي، قال: ثنا أبي، عن هشام بن عروة مما عرضه عليه عروة، عن عائشة قالت: أنزلت... بلفظ مقارب .

(٢) التمهيد، ط : وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب، ١٣٨٧ هـ، (٢٢/ ٣٢٥) .

(٣) ينظر: أسباب النزول ط، دار الكتب العلمية – بيروت" (ص ٤٧٢) .

(٤) العلل (١٧٤/١٤ ، ح ٣٥١٦- ... حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ نَيْرُوزٍ، قَالَ: حدثنا سعيد بن يحيى بن سعيد، قال: حدثني أبي، عن هشام بن عروة، مما عرضه عليه، عن عروة، عن عائشة قالت: أنزلت) .

(٥) المستدرك ، كِتَابُ التَّفْسِيرِ، تَفْسِيرُ سُورَةِ عَبَسَ وَتَوَلَّى (٥٥٨/٢ ، ح ٣٨٩٦ – وسياقه:... سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ:... ، أي لم يبين أنّ الرواية كانت عرضًا كما عند الترمذيّ وأبي يعلى والطبريّ والدارقطنيّ.

٢ – **عبد الرحيم بن سليمان الكناني ؛**

أخرجه ابن حبان [١] .

٣ – **يزيد بن سنان الرهاوي ؛**

أشار إلى روايته ابنُ عبد البر في « التمهيد »[٢]

٤ – **أَبُو مُعَاوِيَةَ الضَّرِيرُ ؛**

أشار إلى روايته الدارقطني في «العلل» ونبّه على الاختلاف عليه في وصله وإرساله[٣].

---

(١) ابن حبان، كِتَابُ الْبِرِّ وَالْإِحْسَانِ، بَابُ الْجَارِ، فَصْلٌ مِنَ الْبِرِّ وَالْإِحْسَانِ، ذِكْرُ مَا يُسْتَحَبُّ لِلْمَرْءِ الْإِقْبَالُ عَلَى الضُّعَفَاءِ وَالْقِيَامُ بِأُمُورِهِمْ وَإِنْ كَانَ اسْتِعْمَالُ مِثْلِهِ مَوْجُودًا مِنْهُ فِي غَيْرِهِمْ (٢٩٣/٢، ح [٥٣٥] أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ سُفْيَانَ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْجُعْفِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قالت أنزلت: {عَبَسَ وَتَوَلَّى}... مقارب للفظ الترمذيّ.

(٢) ونصه في التمهيد (٢٢/ ٣٢٤): وَهَذَا الْحَدِيثُ لَمْ يَخْتَلِفِ الرُّوَاةُ عَنْ مَالِكٍ فِي إِرْسَالِهِ وَهُوَ يَسْتَنِدُ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ مِنْ رِوَايَةِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأُمَوِيِّ وَيَزِيدَ بْنِ سِنَانٍ الزَّهَاوِيِّ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ، وَمَالِكٌ أَثْبَتُ مِنْ هَؤُلَاءِ، وَرَوَاهُ ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ (بِمِثْلِ حَدِيثِ مَالِكٍ وَرَوَى وَكِيعٌ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ) عَنْ أَبِيهِ عُرْوَةَ فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ عَبَسَ وَتَوَلَّى أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى قَالَ نَزَلَتْ فِي ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ وَقَالَ مَعْمَرٌ عَنْ قَتَادَةَ قَالَ جَاءَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يُكَلِّمُ يَوْمَئِذٍ أُبَيَّ بْنَ خَلَفٍ فَأَعْرَضَ عَنْهُ فَنَزَلَتِ الْآيَةُ عَبَسَ وَتَوَلَّى فَكَانَ بَعْدَ ذلك يكرمه .

(٣) ونصه : علل الدارقطني (١٧٤/١٤ ، ح ٣٥١٦– وسئل عن حديث عروة، عن عائشة؛ ... الْحَدِيثَ.

فَقَالَ: يَرْوِيهِ هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، وَاخْتُلِفَ عنه ؛

فرواه عبد الرحيم بن سليمان، ويحيى بن سعيد الأموي، وَأَبُو مُعَاوِيَةَ الضَّرِيرُ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عن عائشة.

==

(ب) – وقال غيرُ واحد: عن هشام، عن أبيه، مرسلا، ليس فيه عن عائشة.. منهم:

١ – **مالك بن أنس**؛ كما في «الموطأ» رواية أبي مصعب، جامع القراءة (١/١٠٥ ، ح ٢٧١ – ... بلفظ مقارب للفظ الترمذي ».

٢ – **وكيع**؛

أخرجه الطبري في « التفسير (٢٤/ ٢١٨) »، وكذا أشار إلى روايته ابنُ عبد البر في «التمهيد (٢٢/ ٣٢٤) » .

٣ – **أَبُو مُعَاوِيَةَ الضَّرِيرُ محمد بن خازم الكوفي**؛

أخرجه ابن سعد في «الطبقات، ط الكتب العلمية (٤/ ١٥٧) » [١] .

٤ – **ابن جريج**؛

أشار إلى روايته ابنُ عبد البر في «التمهيد (٢٢/ ٣٢٤)» [٢] .

==

واختلف عن أبي معاوية ؛ فأسنده عنه عبد الله بن هاشم الطوسي، وغيره يرسله .

حدثنا يحيى بن محمد بن صاعد، وابن أبي شيبة، قالا: حدثنا عبد الله بن عبد الله بن هاشم، قال: حدثنا أبو معاوية، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة قالت: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ فِي مجلس فيه ناس من وجوه قريش، منهم عتبة بن ربيعة، وأبو جهل بن هشام، فجعل يقول لهم: أليس حسنا أن جئت بكذا وكذا؟ فيقولون: بلى والدماء ، فجاء ابن أم مكتوم، وهو مشتغل بهم فسأله، فأعرض عنه، فأنزل الله عز وجل: {أما من استغنى ...} عبس– .

(١) وفي علل الدارقطني (١٤/١٧٤ ، ح ٣٥١٦– واختلف عن أبي معاوية ؛ فأسنده عنه عبد الله بن هاشم الطوسي، وغيره يرسله.

(٢) ونصه : وَهَذَا الْحَدِيثُ لَمْ يَخْتَلِفِ الرُّوَاةُ عَنْ مَالِكٍ فِي إِرْسَالِهِ وَهُوَ يَسْتَنِدُ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ مِنْ رِوَايَةِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأُمَوِيِّ وَيَزِيدَ بْنِ سِنَانٍ الزَّهَاوِيِّ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ، وَمَالِكٌ أَثْبَتُ مِنْ هَؤُلَاءِ، وَرَوَاهُ ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ ==

- ** وأشار إلى هذا الاختلاف غيرُ واحدٍ من الأئمة ؛
- كالترمذيّ ؛ حيث قال بإثره : وَرَوَى بَعْضُهُمْ هَذَا الحَدِيثَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: «أُنْزِلَ عَبَسَ وَتَوَلَّى فِي ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ عَنْ عَائِشَةَ»

_ **قلت**: وقول الترمذي : وَرَوَى بَعْضُهُمْ هَذَا الحَدِيثَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أي: مرسلا غير مسندٍ، أخَذَه عن شيخه الإمام البخاريّ، رحمهما الله . (١)

- وكذا الحاكم؛ قال في المستدرك بإثر (٥٥٨/٢ ، ح ٣٨٩٦ -: «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ، فَقَدْ أَرْسَلَهُ جَمَاعَةٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ»، ووافقه الذهبي.
- وكذا الدارقطني(٢)، وابن عبد البر(٣)،
- وكذا الطبريّ في التفسير روايةً للطريقين وإن لم ينصَّ قولا (٤).
- واختلفوا في الحكم ؛

==

عُرْوَةَ (بِمِثْلِ حَدِيثِ مَالِكٍ وَرَوَى وَكِيعٌ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ) عَنْ أَبِيهِ عُرْوَةَ فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ عَبَسَ وَتَوَلَّى أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى قَالَ نَزَلَتْ فِي ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ .

(١) فقد أخرجه في العلل الكبير ، وَمِنْ سُورَةِ عَبَسَ (٣٥٨/١ ، ح ٦٦٧ – حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى ، بنفس إسناده ... ثم قال: سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ؟ فَقَالَ: يُرْوَى عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ مُرْسَلًا .

(٢) علل الدارقطني (١٧٤/١٤ ، ح ٣٥١٦– وسئل عن حديث عروة؛... فَقَالَ: يَرْوِيهِ هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، وَاخْتُلِفَ عنه ؛ ... .

(٣) ينظر: « التمهيد (٢٢/ ٣٢٤) » .

(٤) ينظر: « التفسير لابن جرير، ت شاكر" (٢٤/ ٢١٧ و٢١٨) » .

فصحّحَ الوصلَ ابنُ حبان والحاكمُ[١] كما سبق آنفًا ووافقه الذهبيّ، وكذا نقل ابنُ حجر[٢] والسيوطيُّ[٣] عن الترمذيّ أنه حسّنه !! مع أنّ في المطبوع الوصف بالغرابة فقط كما سبق !! .

_ الترجيح.. ويبدو من فعل الترمذيّ في العلل ميله لترجيح الإرسال؛ إذ أخرجه في العلل ونقل قولَ شيخِه البخاريّ وأقرّه وكذا وصفه في السنن بالغرابة، وكذا رجّح الإرسالَ الدارقطني[٤]، وابنُ عبد البر[٥]، وكذا ظاهر قول ابن كثيرٍ؛ حيث قال :وَهَكَذَا ذَكَرَ عُرْوَةُ وَمُجَاهِدٌ وَأَبُو مَالِكٍ... أَنَّهَا نَزَلَتْ فِي ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ؛ أي أنه يرجح أنه عن عروة مرسلا وإلا لذكر الوصل، والله

(١) ينظر: النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (المتوفى: ٨٥٢هـ) : عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية (٢/ ٦٨٧) لبيان أنّ مذهب ابن حبان والحاكم قبول الوصل عند تعارضه مع الإرسال؛ لأنه من نوع زيادة الثقة ، مع أنّ هذا مما نوزع فيه، فليراجع في مظانه، وسيأتي بيانه .

(٢) ينظر : فتح الباري (٦٩٢/٨) قال: قَالَ التِّرْمِذِيُّ حَسَنٌ غَرِيبٌ .

(٣) ينظر: الدر المنثور، دار الفكر – بيروت (٤١٦/٨) .

(٤) ونصه : جاء في علل الدارقطني (١٧٤/١٤ ، ح ٣٥١٦– وسئل عن حديث نزلت: {عبس وتولى}؟... فَقَالَ: يَرْوِيهِ هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، وَاخْتُلِفَ عنه ؛ فذكر الخلاف وقال: وكذلك رواه مالك ، وغيره، عن هشام، عن أبيه مرسلا، وهو الصحيح.

(٥) ونصه : وَهَذَا الْحَدِيثُ لَمْ يَخْتَلِفِ الرُّوَاةُ عَنْ مَالِكٍ فِي إِرْسَالِهِ وَهُوَ يَسْتَنِدُ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ مِنْ رِوَايَةِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأُمَوِيِّ وَيَزِيدَ بْنِ سِنَانٍ الزَّهَاوِيِّ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ، وَمَالِكٌ أَثْبَتُ مِنْ هَؤُلَاءِ.

أعلم. [1]

** وَكذا رجّح الإرسالَ الحافظُ ابنُ حجر؛ فقال: أَخْرَجَ الْقِصَّةَ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو يَعْلَى وَالطَّبَرِيُّ وَالْحَاكِمُ مَوْصُولَةً عَنْ عَائِشَةَ وَلَيْسَ فِيهَا هَذِهِ الزِّيَادَةُ، وَأَخْرَجَهَا مَالِكٌ فِي الْمُوَطَّأِ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ مُرْسَلَةً وَهُوَ الْمَحْفُوظُ عَنْ هِشَامٍ، وَتَفَرَّدَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأُمَوِيُّ بِوَصْلِهِ عَن هِشَام [2].

_ **وأفاد** نبيل بن منصور البصارة أنّ الإمام الذهبيّ رجّح المرسلَ أيضًا فقال: المرسل هو الصواب" تلخيص المستدرك(٢/ ٥١٤)، بينما في المطبوع أنه وافق الحاكم على تصحيحه!! .[3]

_ والخلاصة أن الراجح هو الإرسال لا الوصل، وتحسين الترمذيّ معروف؛ فهو يحسن الرواية لمجيئها من غير وجه، ومنهج جهابذة النقّاد معروف من الترجيح عند المخالفة، بل إنّ الترمذي أقرّ شيخه البخاريَّ على الإرسال، وكذا مذهب ابن حبان والحاكم معروف؛ إذ اهتمامهما بالزيادة التي يترتب عليها حكم وهذا المنهج _أو تلك الطريقة_ أشد اتصالا بالمتن أكثر من جهة اتصاله بضبط الأسانيد، فضلا عما فيه من مخالفة لمنهج جهابذة الفنّ كما قد رأيت، كما أنّ الحاكم أشار لعلّته بإثره !! .

****

(١) تفسير القرآن العظيم (ابن كثير ت: ٧٧٤هـ) حققه: محمد حسين شمس الدين: دار الكتب العلمية، – بيروت (٣٢١/٨).

(٢) ينظر: فتح الباري (٤١١/١٣) .

(٣) ينظر: أنِيسُ السَّاري في تخريج وَتحقيق الأحاديث التي ذكرها الحَافظ ابن حَجر العسقلاني في فَتح البَاري: المؤلف: أبو حذيفة، نبيل بن منصور بن يعقوب البصارة الكويتي : مؤسَّسَة السَّماحة، مؤسَّسَة الريَّان، بيروت – لبنان (٤١٦/٨).

- (الرواية الثانية) :

_ جاء عَنِ الشَّعْبِيِّ، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ وَعِنْدَهَا ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ وَهِيَ تُقَطِّعُ لَهُ الْأُتْرُجَّ يَأْكُلُهُ بِعَسَلٍ فَقَالَتْ: «مَا زَالَ هَذَا لَهُ مِنْ آلِ مُحَمَّدٍ ﷺ مُنْذُ عَاتَبَ اللَّهُ فِيهِ نَبِيَّهُ ﷺ، وَإِنَّمَا أَرَادَتْ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا نُزُولَ سُورَةِ عَبَسَ وَتَوَلَّى» سياق الحاكم .

_** **وهذا الحديث رواه أَبو الْبِلَادِ يحيى بن سليمان الغَطَفَاني**[1] واختلف عنه ؛

(أ)_ فرواه «مِسْعَرٌ، عَنْ أَبِي الْبِلَادِ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ... »؛ كما أخرجه الحاكم [2] .

---

(١) أَبو الْبِلَادِ يحيى بن سليمان : ذكره البخاري في التاريخ الكبير، ط: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن (٨،٢٨٠ ، ٢٩٩٨ – يحيى بْن سُلَيْمَان أَبُو البلاد الغطفاني عَنِ الشَّعْبِيّ ومُحَمَّد بْن عبيد الله، روى عَنْهُ: إِبْرَاهِيم المؤدب، ومروان بْن معاوية، وعبد الوارث، كناه موسى بن إسمعيل.

وجاء في الجرح والتعديل (١٦٠/٩ ، ٦٦٠ – يحيى بن أبي سليمان واسم أبي سليمان الضحاك الغطفانى أبو البلاد ... ونقل عن يحيى بن معين قال: يحيى أبو البلاد ثقة، وعن أبيه أبي حاتم قال: شيخ يكتب حديثه.

وابن حبان في ثقاته (٦٠٤/٧ ، ١١٦٧٨ – يَحْيَى بْن سُلَيْمَان أَبُو الْبِلَاد الْغَطَفَانِي يروي عَن الشّعبِيّ...

(٢) المستدرك ، كِتَابُ مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، ذِكْرُ عَمْرِو ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ الْمُؤَذِّنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَيُقَالُ عَبْدُ اللَّهِ (٧٣٥/٣، ح ٦٦٧٠– حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ نُصَيْرٍ ==

و«مِسْعَر» إمامٌ [1]، لكن طريقه من رواية «عَبْد الْقُدُّوسِ بْن بَكْرِ بْنِ خُنَيْسٍ» [2]

==

الْخُلْدِيُّ، رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، ثَنَا عَبْدُ الْقُدُّوسِ بْنُ بَكْرِ بْنِ خُنَيْسٍ، ثَنَا مِسْعَرٌ، عَنْ أَبِي الْبِلَادِ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ... سياقه كما بالأعلى .

(١) مِسْعَر بن كِدَام بن ظُهَيْرٍ الهلالي العامري أبو سلمة الكوفي . روى عن : المقدام بن شريح والأعمش وجماعة، روى عنه : شعبة ويعلى بن عبيد وآخرون . وثقه الأئمة وفخموا أمره ؛ قال يحيى القطان : ما رأيت مثله كان من أثبت الناس ، وقال شعبة :كنا نسمي مسعرا المصحف ؛ من إتقانه ، وقال إبراهيم بن سعيد الجوهري : كان يسمى الميزان . مات سنة ثلاث أو خمس وخمسين ومئة . كتاب : الطبقات الكبرى ٦/ ٣٤٥ ، معرفة الثقات ٢/ ٢٧٤ ، المعرفة والتاريخ (١٤١/١) ، الجرح والتعديل ٨/ ٣٦٨ ، الثقات ٧/ ٥٠٧ ، مشاهير الأمصار ص ٢٦٧ ، المنتظم (١٥٩/٨) ، تهذيب الأسماء ٨٩/٢ ، تهذيب الكمال ٢٧/ ٤٦١ ، سير أعلام النبلاء ٧/ ١٦٣ ، تذكرة الحفاظ ١/ ١٤١ ، تقريب التهذيب ص ٥٢٨ ، تهذيب التهذيب ١٠/ ١١٣ . ١١٥ .

(٢)_ جاء في تاريخ الإسلام (٢٨١/١٢، ٢٣٠- **عبد القُدُّوس بن بكر بن خُنَيْس أبو الجهم الكوفيّ**،- ت. ق. روى عن: أبيه، وحبيب بن سُلَيم، وحجاج بن أرطأة. وعنه: أحمد بن منيع، وصالح بن الهيثم الواسطي.. قال الذهبي: وهو قليل الرواية ما رأيت لأحد فيه كلاما ./ وقال في الكاشف (٦٦٠/١ ، ٣٤٢١- : وثق . / وقال في ميزان الاعتدال (٦٤٢/٢، ٥١٥٥ - : ذكره البخاري في كتاب الضعفاء فقال: لا يعرف لحجاج سماع من عامر. وكأنه رأى أنّ الخطأ في هذا منه !! .

_ وقال أبو حاتم في الجرح والتعديل لابنه (٥٦/٦ ، ٢٩٨ -) : لا بأس بحديثه. _ وذكره ابن حبان في الثقات (٤١٩/٨ ، ١٤١٨٥)

_ وقال ابن حجر في تهذيب التهذيب (٣٦٩/٦ ، ٧٠٧ - : وذكر محمود بن

==

فضلا عمّا فيه من إرسال ؛ فالشعبيّ لم يلق عائشة رضوان الله عليها[١] .

(ب) _ ورواه أَحْمَدُ بْنُ بَشِيرٍ الْهَمْدَانِيُّ، وهو مختلف فيه [٢] عن أَبي الْبِلَادِ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ صُبَيْحٍ، قَالَ: « دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا

==

غيلان عن أحمد وابن معين وأبي خيثمة أنهم ضربوا على حديثه،/ ونقل في تقريب التهذيب (ص ٣٦٠، ٤١٤٤- قول أبي حاتم: لا بأس به من التاسعة . وكأنه رضي قوله ! .

_ وأخرج الترمذي (٣٠٤/٣ ، ح ٩٨٦ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ القُدُّوسِ بْنُ بَكْرِ بْنِ خُنَيْسٍ قَالَ: حَدَّثَنَا حَبِيبُ بْنُ سُلَيْمٍ العَنْبَسِيُّ، عَنْ بِلَالِ بْنِ يَحْيَى العَنْبَسِيِّ، عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ اليَمَانِ قَالَ: «إِذَا مِتُّ فَلَا تُؤْذِنُوا بِي، إِنِّي أَخَافُ أَنْ يَكُونَ نَعْيًا، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَنْهَى عَنِ النَّعْيِ» هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ .

_ وأفاد أبو الحسن ابن القطان (المتوفى : ٦٢٨هـ) في بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (٢٤٦/٥) أنّ التِّرْمِذِيّ صحّح حديث النعي هذا ؛ فذكر إسناد الترمذي ونقل عنه قَالَ التِّرْمِذِيّ: هَذَا حَدِيث حسن صَحِيح!! .

(١) نبّه على الإرسال ابنُ معين، وأبو حاتم، وغيرهما، وزاد أبو حاتم: إنما يحدث عن مسروق، عن عائشة. ينظر: «المراسيل» لابن أبي حاتم، ط مؤسسة الرسالة (ص ١٥٩ - ١٦٠) (٣٠٠)، «تحفة التحصيل» للعراقي، ط مكتبة الرشد - الرياض (ص١٦٣ و ١٦٤).

(٢) جاء في تهذيب التهذيب (١٨/١، ١٦ _ "خ ت ق- أحمد" بن بشير القرشي المخزومي مولى عمرو بن حريث، ويقال: الهمداني أبو بكر الكوفي، قدم بغداد، روى عن هشام بن عروة، وابن شبرمة وغيرهما، وعنه: الحسن بن عرفة، وأبو سعيد الأشج وآخرون. قال ابن معين: "لم يكن به بأس وكان يقين"، وقال عثمان الدارمي: "قلت: لابن معين عطاء بن المبارك تعرفه! ، قال: من يروي عنه؟! قلت: ذاك ==

وَعِنْدَهَا رَجُلٌ مَكْفُوفٌ، وَهِيَ تُقَطِّعُ لَهُ الْأُتْرُجَّ، وَتُطْعِمُهُ إِيَّاهُ بِالْعَسَلِ فَقُلْتُ: مَنْ هَذَا يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ؟ فَقَالَتْ: «هَذَا ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ الَّذِي عَاتَبَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِيهِ نَبِيَّهُ ﷺ» ، قَالَتْ: «أَتَى النَّبِيَّ ﷺ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ وَعِنْدَهُ عُتْبَةُ وَشَيْبَةُ فَأَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺعَلَيْهِمَا، فَنَزَلَتْ عَبَسَ وَتَوَلَّى أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ»[1].

==

الشيخ أحمد بن بشير فتعجب! وقال: "لا أعرفه"، قال عثمان: أحمد كان من أهل الكوفة ثم قدم بغداد وهو متروك"، قال الخطيب: "ليس أحمد بن بشير مولى عمرو بن حريث هو الذي روى عن عطاء بن المبارك، ذاك بغدادي، وأما مولى عمرو بن حريث فليست حاله الترك، وإنما له أحاديث تفرد بروايتها وقد كان موصوفا بالصدق"، وقال ابن نمير: "كان صدوقا حسن المعرفة بأيام الناس حسن الفهم، إنما وضعه عند الناس الشعوبية".وقال أبو زرعة: "صدوق"، وقال أبو حاتم: "محله الصدق"، وقال النسائي: "ليس بذاك القوي"، وقال أبو بكر بن أبي داود: "كان ثقة كثير الحديث ذهب حديثه فكان لا يحدث"، وقال الدارقطني: "ضعيف يعتبر بحديثه"، وأورد له ابن عدي حديثين منكرين قال: "وله أحاديث أخر قريبة من هذين". قال مطين: "أخبرت أنه مات سنة ١٩٧". قلت: "الشعوبية هم الذين يفضلون العجم على العرب، وقوله يقين أي يبيع القينات، وقال ابن الجارود: "تغير وليس حديثه بشيء"، وقال العقيلي: "ضعيف"، ونقل أبو العرب عن النسائي أنه قال: ليس به بأس". (بتصرف) ، وينظر: تهذيب الكمال (٢٧٣/١، ١٤) ، ميزان الاعتدال (٨٥/١، ٣٠٨) .

([1]) المستدرك، كِتَابُ مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، ذِكْرُ عَمْرِو ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ الْمُؤَذِّنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَيُقَالُ عَبْدُ اللَّهِ (٧٣٥/٣، ح ٦٦٧١ – حَدَّثَنَا أَبُو زَكَرِيَّا يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ الْعَنْبَرِيُّ، ثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْقَبَّانِيُّ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، قَالَا: ثَنَا أَبُو مُوسَى، ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ بَشِيرٍ الْهَمْدَانِيُّ، ثَنَا أَبُو الْبِلَادِ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ صُبَيْحٍ، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ... » .

• **ويبدو** أنّ هنا سقطًا في الإسناد؛ فقد أخرجه الطبرانيّ، وأبو نعيم، والبيهقيّ، بزيادة «مسروق» بعد «مُسْلِمِ بْنِ صُبَيْحٍ» [1] وهو الأَوْلى ؛ وإلا فهو دليل اضطرابٍ في الرواية؛ وهو ما سنشير إليه لا حقا .

• _ **وبعد** هذا الإيضاح تظهر أمور عدة، أهمها :

١ _ الاختلاف على «أَبي الْبِلَادِ يحيى بن سليمان» .

_ وأشار البيهقيُّ إلى هذا الخلاف؛ جاء في شعب الإيمان (٤٧٦/١٠ ، ح ٧٨٢٨ – قَالَ: نا مِسْعَرٌ، عَنْ أَبِي الْبِلَادِ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، قَالَ: دَخَلْنَا عَلَى

---

(١) أخرج الطبراني في الأوسط (١٥٥/٩، ح ٩٤٠٤ – حَدَّثَنَا الْهَيْثَمُ بْنُ خَلَفٍ، نَا أَبُو مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ، نَا أَحْمَدُ بْنُ بَشِيرٍ الْهَمْدَانِيُّ، عَنْ أَبِي الْبِلَادِ يحيى بن سليمان الغَطَفاني، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ صُبَيْحٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ وَعِنْدَهَا رَجُلٌ مَكْفُوفٌ، تَقْطَعُ لَهُ الْأُتْرُجَّ ... ».

_ وأبو نعيم في الطب النبوي، (٧١٠/٢ ، ح ٧٩٦– حَدَّثَنا أبو علي محمد بن أحمد بن الحسن، حَدَّثَنا الهيثم بن خلف، حَدَّثَنا أبو موسى الأنصاري، حَدَّثَنا أحمد بن بشير، عَن أَبِي البلاد – واسمه يحيى –، عَن مسلم بن صبيح، عَن مسروق قال: دخلت على عائشة وعندها رجل مكفوف تقطع له الأترج وتطعمه إياه بعسل فقلت لها: ..وعنده عتبة وشيبة.

_ والبيهقي في شعب الإيمان ، (٤٧٧/١٠ ، ح ٧٨٢٩ – أَخْبَرَنَا أَبُو عَلِيٍّ الرُّوذْبَارِيُّ، أنا أَبُو طَاهِرٍ الْمُحَمَّدْ آبَادِيُّ، نا أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ، نا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى، نا أَحْمَدُ بْنُ بَشِيرٍ، عَنْ أَبِي الْبِلَادِ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ صُبَيْحٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ وَعِنْدَهَا رَجُلٌ مَكْفُوفٌ تُقَطِّعُ لَهُ الْأُتْرُجَّ، وَتُطْعِمُهُ إِيَّاهُ بِالْعَسَلِ، فَقُلْتُ: مَنْ هَذَا يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ؟ فَقَالَتْ: هَذَا ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ الَّذِي عَاتَبَ اللهُ فِيهِ نَبِيَّهُ ﷺ، قَالَتْ: " أَتَى النَّبِيُّ ﷺ، وَعِنْدَهُ عُتْبَةُ، وَشَيْبَةُ، فَأَقْبَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَلَيْهِمَا فَنَزَلَتْ: {عَبَسَ وَتَوَلَّى} [عبس: ٢] أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ "

عَائِشَةَ وَعِنْدَهَا ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ، وَهِيَ تَقْطَعُ لَهُ ... " كَذَا قَالَ فِي إِسْنَادِهِ: عَنِ الشَّعْبِيِّ، وَقَدْ خُولِفَ فِيهِ .

٢ _ الاضطراب في الرواية؛ فلم يسلم طريق منها من غمزٍ،

كما وأزعم أن «أَبا الْبِلَادِ » شريكٌ في هذا الاضطراب إن لم يكن مصدَره وإن وثّقه ابنُ معين، لكنّ الإمام أبا حاتم _ رحمه الله تعالى _ أصاب كبدَ حقيقته؛ إذ بيّن أنه يكتب حديثه أي للاعتبار لا للاحتجاج، ومثلُه يُنْظر في روايته لما يعتريها من ضعفٍ وخللٍ، وهو أولى الرأيين به بعد النظر في هذه الرواية .

٣ _ مَرَدُّ الطريقين السابقين إلى مخرجٍ واحدٍ؛ وهو «مسروق»، وهذا بعد التدقيق ؛ إذ الشعبيّ لم يلق عائشة _رضوان الله عليها_ وهذا الطريق الأول،

- والطريق الثاني مردّه إلى «مسروق»؛ وقد قال الإمام أَبو حاتم : الشَّعْبِيُّ عَنْ عَائِشَةَ مُرْسَلٌ؛ إِنَّمَا يُحَدِّثُ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ [1]، مما يدلل على اضطراب الرواة هنا .

٤ _ وبعد هذا البيان لا يسعنا إلا أن نحكم على هذه الرواية بالاضطراب ؛ ومما يؤيد هذا عدم الاتفاق على المتن؛ فطريق «مسروق» فيه زيادة،_ وإن كان هذا أمره يسيرًا_.

([1]) ينظر: المراسيل لابن أبي حاتم (ص ١٦٠ ، ٥٩١) .

٥ _ ومما يقوّى ما ذهبنا إليه أنّ الإمام أبا عبد الله الحاكمَ النيسابوريّ أخرج الطريقين بإثر بعضهما ولم يصحّح أيًّا منها، وكأنّه أعلّهما بهذا، مما يرجّح أنه يرى تداخلا بينهما.

- هذا مع ما أشير إليه من تساهلٍ، ومن ثمّ .. فأولى بكل مدقق التريّث قبل تصحيح أيٍّ منهما؟!، فليتنبه لهذا.

٦ _ وكذا بعد النظر في المتن نجد التصريح بأنّ الذي شغل النبيَّ ﷺ عن ابن أم مكتوم هما عتبة بن ربيعة وشيبة، وهذا ظاهره معارضة ما في الروايات الأخرى التي أبهمت، أو التي عيّنت بأنه العباس وأمية بن خلف، وقيل غير ذلك؟!!، وإن كان شأن الجمع بينها هيّنًا.

****

- (الرواية الثالثة) :

_** أخرج أبو يعلى (٤٣١/٥ ، ح ٣١٢٣ – حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فِي قَوْلِهِ {عَبَسَ وَتَوَلَّى} [عبس: ١] جَاءَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يُكَلِّمُ أُبَيَّ بْنَ خَلَفٍ فَأَعْرَضَ عَنْهُ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ {عَبَسَ وَتَوَلَّى} [عبس: ١] قَالَ: فَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ بَعْدَ ذَلِكَ يُكْرِمُهُ، قَالَ قَتَادَةُ: وَأَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، قَالَ: رَأَيْتُهُ يَوْمَ الْقَادِسِيَّةِ وَعَلَيْهِ دِرْعٌ وَمَعَهُ رَايَةٌ سَوْدَاءُ – يَعْنِي ابْنَ أُمِّ مَكْتُومٍ – . [١]

(١) فمُحَمَّدُ بْنُ مَهْدِيٍّ الأَيْلِيُّ ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (١٠٦/٨، ٤٥٦ – ولم يذكر فيه شيئا، وذكره ابن حبان في ثقاته (٩٩/٩، ١٥٤٠٢ و ١٢٢/٩، ==

- **وهذا حديث رواه مَعْمَر، واختلف عنه :**

(١) _ فقد رواه عنه عَبْدُ الرَّزَّاقِ واختلف عنه أيضا ؛

- (أ) _ رواه مُحَمَّدُ بْنُ مَهْدِيٍّ عن عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ ؛ كما سبق عند أبي يعلى .
- (ب) _ بينما رواه مُحَمَّد بْن عَبْدِ السَّلَامِ قَالَ: نا سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ_ راوية تفسير عَبْد الرَّزَّاقِ_ عن عَبْد الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ ، عَنْ قَتَادَةَ : مرسلا . [١]
- وقد يخيّل للناظر من أول وهلة أن الطريقين _الوصل والإرسال_ صحيحان [٢]!!.

==

١٥٥٣٤)، وقال ابن أبي عاصم في السنة(٢/٤٠٠،ح ٨٣٣ – ثنا مُحَمَّدُ بْنُ مَهْدِيٍّ الْأَيْلِيُّ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، ثِقَةٌ صَدُوقٌ .

(١) ينظر: تفسير عَبْد الرَّزَّاقِ، دار الكتب العلمية (٣/٣٩٢ ، ح ٣٤٩٣ –) .

(٢) جاء في تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي (المتوفى: ٤٠٣هـ): مكتبة الخانجي، القاهرة (٢/١٦ ، ١١٣٤ – محمد بن عبد السّلام بن ثَعْلبة بن زيد الخُشَنِيّ: من أهل قُرْطُبة؛ يُكَنَّى: أبَا عبد الله. رحل قبل الأربعين ومائتين فَحَجَّ، ودخل البَصْرة فوجد أهلها متوافدين فسمع فيها عدة، ودخل بغداد فَسَمِع بها: من غير واحد، وسَمِعَ بمصر: من سَلَمة بن شَبِيب صاحب عبد الرزاق، وغيره . روى عنه المشاهد. وجماعة كثيرة من البَصريّين والمصريّين وغيرهم. وأدخل الأنْدَلس كثيراً من حديث الأئمِة، وكثيراً من اللغة، والشعر الجاهلي رواية. وكان: فصيح اللسان، جزل المنطق، ضَربا من الأعراب، وكان: صَارِماً أنوفاً، منقبضاً عن السلطان، وأرَاده الأمير محمد على القضاء، فأبى. ولم يكن عند الخُشَنِيّ كبير علم بالفقه، إنما كان الغالب عليه حفظ اللغة، ورواية الحديث. وكان: ثقة في ذلك مأموناً. مات سنة ست

==

• ولكن عند الاختلاف لابد من الترجيح بالقرائن كما هو معروف عند أهل الفنّ .. وعند التدقيق نرى أنّ الإرسالَ أولى؛ لخصوصية العلاقة بين «عَبْد الرَّزَّاقِ» وراويته «سَلَمَة بْن شَبِيبٍ»، ومن ثم فإلصاق الوهم بغيره أولى، فليتنبه لهذا، والله أعلم .

(٢) ـ ورواه غيرُ واحدٍ **عن مَعْمَر** مرسلا؛ كـ:

(أ) _ عبد الرزاق ؛ كما سبق .

(ب) وابن أبي عروبة ؛

_ كما أخرج الطبريُّ ثَنَا بشر بن معَاذ ثَنَا يزِيد بن هَارُون ثَنَا سعيد بن أبي عرُوبَة عَن قَتَادَة قَالَ : ذكر لنا أَن عبد الله بن أم مَكْتُوم جَاءَ إِلَى النَّبِي ﷺ

==

وثمانين ومائتين، عن ثمان وسّتين سنة. وصحّح له الحاكم في المستدرك (٣٢٣/٢، ح ٣١٦٢ – «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ وَلَمْ يُخْرِجَاهُ بِهَذِهِ السِّيَاقَةِ» ووافقه الذهبي .

** وجاء في تهذيب التهذيب (١٤٦/٤ ، ٢٥٢– "م ٤ – سلمة بن شبيب النيسابوري أبو عبد الرحمن الحجري المسمعي نزيل مكة روى عن عبد الرزاق وأبي داود الطيالسي وجماعة، وعنه: الجماعة سوى البخاري وأحمد بن حنبل وهو من شيوخه وغيرهم. قال أبو حاتم وصالح بن محمد البغدادي: صدوق، وقال النسائي: ما علمنا به بأسا، وقال أحمد بن سيار : كان مستملي المقري صاحب سنة وجماعة رحل في الحديث وجالس الناس وكتب الكثير، وقال أبو نعيم الأصبهاني: أحد الثقات حدث عنه الأئمة والقدماء، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الحاكم : محدث أهل مكة والمتفق على إتقانه وصدقه. مات سنة "٢٤٧" وقيل قبلها .بتصرف).

يَسْتَقْرِئُهُ وَهُوَ يُنَاجِي أُميَّة بن خلف فَأَعْرض عَنهُ ﷺ فَأنْزل الله جل وعلا : عبس... الْآيَة[1].

(ج) _ وابن ثور ؛

_ كما أخرج الطبريُّ؛ قال: حدثنا ابن عبد الأعلى، قال: ثنا ابن ثور، عن معمر، عن قتادة قال: جاء ابن أمّ مكتوم إلى النبيّ ﷺ وهو يكلم أبيَّ بن خَلَف، فأعرض عنه، فأنزل الله عليه: (عَبَسَ وَتَوَلَّى) فكان النبيّ ﷺ بعد ذلك يُكرمه . [2]

- وطريقا «ابن أبي عروبة» و«ابن ثور» مما يرجّح الإرسالَ، فضلا عن الاختلاف على «عَبْد الرَّزَّاقِ» في وصله كما سبق .
- وقتادة لم يسمع من أحدٍ من الصحابة إلا من أنسٍ ﷺ [3]، ولكن كما رأيت لم يثبت عنه من طريق صحيح، والمرسل مردود؛ للجهل بالواسطة ولاحتمال تعددها، والله أعلم.

---

(١) ينظر: تفسير الطبري : مؤسسة الرسالة (٢١٨/٢٤) . تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري، لـ: جمال الدين عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي (ت: ٧٦٢هـ)، حققه: عبد الله بن عبد الرحمن السعد،: دار ابن خزيمة – الرياض (١٥٦/٤).

(٢) ينظر: تفسير الطبري: مؤسسة الرسالة (٢١٨/٢٤) .

(٣) ينظر: المراسيل لابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ): مؤسسة الرسالة – بيروت (ص١٦٨)، تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل لأبي زرعة ولي الدين، ابن العراقي (المتوفى: ٨٢٦هـ): مكتبة الرشد – الرياض (ص٢٦٢) .

- (الرواية الرابعة) :

_ أخرج الطبرانيّ في المعجم الكبير (٢٢٤/٨ ، ح ٧٨٨٦ – حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ إِسْحَاقَ التُّسْتَرِيُّ، ثنا الْحُسَيْنُ بْنُ أَبِي السَّرِيِّ الْعَسْقَلَانِيُّ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ شُعَيْبٍ، حَدَّثَنِي أَبُو حَفْصٍ الْقَاصُّ، ثنا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي الْعَاتِكَةِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَزِيدَ، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ قَالَ: أَقْبَلَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ وَهُوَ أَعْمَى، وَهُوَ الَّذِي أُنْزِلَتْ فِيهِ: {عَبَسَ وَتَوَلَّى أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى} [عبس: ٢] ، وَكَانَ رَجُلًا مِنْ قُرَيْشٍ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَالَ لَهُ: يَا رَسُولَ اللهِ، بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي، أَنَا كَمَا تَرَانِي قَدْ كَبِرَتْ سِنِّي، وَرَقَّ عَظْمِي، وَذَهَبَ بَصَرِي، وَلِي قَائِدٌ لَا يُلَاوِمُنِي قِيَادَةَ إِيَّايَ، فَهَلْ تَجِدُ لِي مِنْ رُخْصَةٍ أُصَلِّي فِي بَيْتِي الصَّلَوَاتِ؟...الحديث».

_ **قلت**: وهذا طريق واهٍ لا يحتج به؛ كما بيّنه غير واحد من الأئمة . [1]

([1]) قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٤٣/٢): رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ وَفِيهِ عَلِيُّ بْنُ يَزِيدَ الْأَلْهَانِيُّ عَنِ الْقَاسِمِ وَقَدْ ضَعَّفَهُمَا الْجُمْهُورُ وَاخْتُلِفَ فِي الِاحْتِجَاجِ بِهِمَا . قلت: وهذا تساهل من الهيثميّ رحمه الله ؛

&& عليّ بن يزيد أَبُو عبد الْملك الْأَلْهَانِي الدِّمَشْقِي : يروي عَن الْقَاسِم وَمَكْحُول. قَالَ البُخَارِيّ وأبو نعيم الأصبهاني: مُنكر الحَدِيث، وَقَالَ أَبُو حَاتِم الرَّازِيّ: ضَعِيف الحَدِيث أحاديثه منكرة، وَقَالَ النَّسَائِيّ والأزدي وَالدَّارَقُطْنِيّ والبرقي: مَتْرُوك . الضعفاء لابن الجوزي (٢٠٠/٢) .

وقال الساجي: اتفق أهل العلم على ضعفه،

وقال محمد بن عمر: قال يحيى بن معين علي بن يزيد عن القاسم عن أبي إمامة ضعاف كلها،

==

- (الرواية الخامسة) :

أخرج ابْن جرير مِنْ طَرِيقِ الْعَوْفِيّ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَوْلُهُ: {عَبَسَ وَتَوَلَّى أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى} [عبس: ٢] قَالَ: بَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُنَاجِي عُتْبَةَ بْنَ رَبِيعَةَ وَأَبَا جَهْلِ بْنَ هِشَامٍ وَالْعَبَّاسَ بْنَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، وَكَانَ يَتَصَدَّى لَهُمْ كَثِيرًا، وَيَحْرِصُ عَلَيْهِمْ أَنْ يُؤْمِنُوا، فَأَقْبَلَ إِلَيْهِ رَجُلٌ أَعْمَى، يُقَالُ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ، يَمْشِي وَهُوَ يُنَاجِيهِمْ، فَجَعَلَ عَبْدُ اللَّهِ يَسْتَقْرِئُ النَّبِيَّ ﷺ آيَةً مِنَ الْقُرْآنِ، وَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، عَلِّمْنِي مِمَّا عَلَّمَكَ اللَّهُ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَعَبَسَ فِي وَجْهِهِ وَتَوَلَّى، وَكَرِهَ كَلَامَهُ، وَأَقْبَلَ عَلَى الْآخَرِينَ؛ فَلَمَّا قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَأَخَذَ يَنْقَلِبُ إِلَى أَهْلِهِ، أَمْسَكَ اللَّهُ بَعْضَ بَصَرِهِ، ثُمَّ خَفَقَ بِرَأْسِهِ، ثُمَّ أَنْزَلَ اللَّهُ: {عَبَسَ وَتَوَلَّى أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعُهُ الذِّكْرَى} [عبس: ١] ، فَلَمَّا نَزَلَ فِيهِ أَكْرَمَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَكَلَّمَهُ، وَقَالَ لَهُ: «مَا حَاجَتُكَ، هَلْ تُرِيدُ مِنْ شَيْءٍ؟» وَإِذَا ذَهَبَ مِنْ عِنْدِهِ قَالَ لَهُ: «هَلْ لَكَ حَاجَةٌ فِي شَيْءٍ؟» وَذَلِكَ لَمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ: {أَمَّا مَنِ اسْتَغْنَى فَأَنْتَ لَهُ تَصَدَّى وَمَا عَلَيْكَ أَلَّا يَزَّكَّى} [عبس: ٥] .[1]

==

وقال محمد بن إبراهيم الكناني الأصبهاني :قلت لأبي حاتم ما تقول في أحاديث علي بن يزيد عن القاسم عن أبي إمامة؟

قال ليست بالقوية هي ضعاف . ينظر: تهذيب التهذيب (٣٩٦/٧، ٦٤٢).

([1]) في التفسير، حققه: أحمد محمد شاكر: مؤسسة الرسالة (٢١٧/٢٤ و٢١٨) حدثني محمد بن سعد (أي: ابن محمد بن الحسن بن عطية العوفي العوفي)، قال: ثني أبي، قال: ثني

==

_ قلت: وهذا سند لا يحتج به؛ مسلسل بالعوفيين الضعفاء؛ كما هو موضح بالحاشية .

==

عمي (أي: الحسين بن الحسن بن عطية)، قال: ثني أبي، عن أبيه (أي: عَطِيَّة بن سعد العوفي)، عن ابن عباس قوله: (عَبَسَ وَتَوَلَّى أَنْ جَاءَهُ الأَعْمَى)... .

- قال السيوطي في الإتقان في علوم القرآن: الهيئة المصرية العامة للكتاب (٢٣٩/٤): وَطَرِيقُ الْعَوْفِيِّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَخْرَجَ مِنْهَا ابْنُ جَرِيرٍ وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ كَثِيرًا وَالْعَوْفِيُّ ضعيف لبس بِوَاهٍ وَرُبَّمَا حَسَّنَ لَهُ التِّرْمِذِيُّ .
- وفي لسان الميزان (١٧٤/٥، ٦٠٣ – "محمد" بن سعد بن محمد بن الحسن بن عطية العوفي ... قال الخطيب: كان لينا في الحديث وروى الحاكم عن الدارقطني أنه لا بأس به وتوفي سنة ست وسبعين ومائتين انتهى.
- وفي لسان الميزان (١٨/٣، [٦٧] "ذ – سعد" بن محمد بن الحسن بن عطية بن سعد العوفي عن أبيه وعمه الحسين بن الحسن في آخرين، روى عنه ابنه محمد وابن أبي الدنيا وغيرهم، قال أحمد فيه: جهمي قال ولم يكن هذا أيضا ممن يستاهل أن يكتب عنه ولا كان موضعا لذاك حكاه الخطيب.
- وفي لسان الميزان (٢٧٨/٢، [١١٥٦] "الحسين" بن الحسن بن عطية العوفي عن أبيه والأعمش ضعفه يحيى بن معين وغيره وقال ابن حبان روى أشياء لا يتابع عليها لا يجوز الاجتجاج بخبره ، وقال النسائي ضعيف وقيل كان العوفي هذا طويل اللحية جدا توفي سنة إحدى وخمسين وثلاث مائة انتهى وقال أبو حاتم ضعيف الحديث وقال الجوزجاني واهي الحديث وقال ابن سعد سمع سماعا كثيرا وكان ضعيفا في الحديث وذكره العقيلي في الضعفاء .

_ قلت: ورحم اللهُ الإمامَ البارعَ الناقدَ «ابنَ كثير» حيث قال بإثره بعد أن صدّره بقوله : « رَوَى ابْنُ جَرِيرٍ وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ الْعَوْفِيِّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ... [1] » : « فِيهِ غَرَابَةٌ وَنَكَارَةٌ، وَقَدْ تُكُلِّمَ فِي إِسْنَادِهِ » . [2]

- قلت: وسنشير إلى بعض ما في متنه من نكارةٍ كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

*****

- (الرواية السادسة) : **حديث كعب بن عجرة**

_ قال السيوطي في الدر المنثور : وَأخرج ابْن مرْدَوَيْه عَن كَعْب بن عجْرَة: إِن الْأَعْمَى الَّذِي أنزل الله فِيهِ {عبس وَتَوَلَّى} أَتَى النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم فَقَالَ: يَا رَسُول الله إِنِّي أسمع النداء ولعلي لَا أجد قائداً؟ فَقَالَ: إِذا سَمِعت النداء فأجب دَاعِي الله } . [3]

_ قلت: حديث كعب بن عجرة رواه زَيْد بْن أَبِي أُنَيْسَةَ واختلف عنه ؛

(أ) _ فرواه خَالِدُ بْنُ يَزِيدَ أبو عبد الرحيم المصري، عنه، عن عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ ؛

---

(1) ونصّ السيوطيّ في الدر المنثور (٤١٦/٨) أنّ ابْن مرْدَوَيْه أخرجه أيضا .

(2) تفسير القرآن العظيم (ابن كثير ت: ٧٧٤هـ) حققه: محمد حسين شمس الدين: دار الكتب العلمية، – بيروت (٣٢١/٨).

(٣) ينظر: الدر المنثور (٤١٧/٨) .

أخرجه الطبراني في "الأوسط" من طريق سليمان بن داود الشاذكوني. [١]

- قلت: والشاذكوني متهم!!. [٢]

---

(١) **أخرجه** الطبراني في الأوسط (٢٥٥/٧، ح٧٤٣١ – حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبَانَ، نَا الشَّاذَكُونِيُّ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ الْحَرَّانِيُّ، ثَنَا أَبُو عَبْدِ الرَّحِيمِ خَالِدُ بْنُ يَزِيدَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أُنَيْسَةَ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ ضَرِيرٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: إِنِّي أَسْمَعُ النِّدَاءَ، فَلَعَلِّي لَا أَجِدُ قَائِدًا وَيَشُقُّ عَلَيَّ، أَفَأَتَّخِذُ مَسْجِدًا فِي دَارِي؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيَبْلُغُكَ النِّدَاءُ؟» قَالَ: نَعَمْ قَالَ: «فَإِذَا سَمِعْتَ النِّدَاءَ فَأَجِبْ»، لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ إِلَّا زَيْدُ بْنُ أَبِي أُنَيْسَةَ ".

(٢). سُلَيْمَانُ بنُ دَاوُدَ بنِ بِشْرٍ أَبُو أَيُّوْبَ المِنْقَرِيُّ، البَصْرِيُّ، الشَّاذَكُوْنِيُّ أحد الأئمة الأعلام. رَوَى عَنْ: الواقدي، ومُحَمَّد بْن سَلَمَةَ الْحَرَّانِيّ، وطَبَقَتِهِم فَأَكْثَرَ. وعَنْهُ: الكُدَيْمِيُّ، وَ مُحَمَّدُ بْنُ أَبَانَ، وَأَبُو يَعْلَى، وَخلق . اتفقوا على حفظه وبراعته وعلو شأنه وكان ذا هيئة حسنة وطعن فيه جماعة من الأئمة ونسبوه لشرب النبيذ والمجون وغير ذلك واتهم بوضع الحديث ؛ ضعفه عَبد اللَّه بْن سُلَيْمَان بْن الأشعث (نقله ابن عدي) وتكلم فيه ابْن مَعِين وأَبُو بكر بْن أبي شيبة وكذبه ابْن مَعِين (نقله عنهم ابن عدي)، قال الخطيب: كان حافظا مكثرا، قال أبو داود الطيالسي(الخطيب) : شياطين الإنس ابن المديني وابن الشاذكوني وابن بحر السقاء، كان يحيى بن سعيد يسميه الخائب، قال: ابن معين: قد سمع إلا أنه يكذب ويضع(نقله الخطيب)، كان أحمد يذهب إليه يتعلم منه علم الرجال وقال عنه أحمد :كَانَ أَحْفَظَنَا لِلأَبْوَابِ الشَّاذَكُوْنِيُّ وما انتفع بصد من جالس من الأئمة، قال البخاري(الخطيب): هو عندي أضعف من كل ضعيف ومرة: فيه نظر، وقال أبو حاتم أبو أحمد الحاكم: متروك، وقال النسائي(الخطيب): ليس بثقة، وقال صالح جزرة(الخطيب): ما رأيت أحفظ منه وكان يكذب في الحديث، وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيّ ضَعِيف، وساق الخطيب وابن حجر له وقائع مع ابن معين وأبي زرعة تدل على سعة حفظه وجلالته وأيضا تدلل على تركيبه للأسانيد، وقال أحمد (ابن حجر):كان ابن مهدي يسميه الخائب، وكذبه عبد الرزاق ، وقال صالح جزرة: ما رأيت أحفظ منه واتهمه بالكذب (نقله ==

(ب) _ ورواه يزيد بن سنان بن يزيد الرّهاوي، عن زيد بن أبي أنيسة، عَنْ عَدِيّ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَعْقِلٍ، عن كعب؛
كما أخرجه الطبراني في "الكبير". (١)

==

عنهما ابن حجر)، وقال عباس العنبري(نقله الخطيب وغيره): ما مات حتى انسلخ من العلم انسلاخ الحية من قشرها ، وقال العجلي(نقله ابن حجر): رجل سوء ماجن كان يحفظ، قال أبو الشيخ: وَغَرَائِبُ حَدِيثِهِ تَكْثُرُ، قال الذهبي: العَالِمُ الحَافِظُ البَارِعُ أَحَدُ الهَلْكَى ومرة هو والسيوطي : من أفراد الحافظين إلا أنه واهٍ ، قال ابن حبان: كَانَ يحفظ حَتَّى ذكر فِي الْحفاظ إِلَّا أَنه لم يصف نَفسه حَتَّى يرد فِي الْقُلُوب، وَقَالَ عَبْدَانِ الأهوازي: معاذ الله أن يتهم إنما كانت كتبه قد ذهبت فكان يحدث من حفظه، قال ابن عدي بعد أن ساق له أحاديث خولف فيها : وَله حَدِيثٌ كَثِيرٌ مُسْتَقِيمٌ وَهو مِنَ الْحُفَّاظِ الْمَعْدُودِينَ وَهو أَحَدُ من يضم إلى يَحْيى وأحمد وَعلي وأنكر ما رأيت هذه الأحاديث التي ذكرتها بعضها مناكير وبعضها سرقة وما أشبه أمره بما قال عبدان فيغلظ وإنما أتى من هناك يشتبه عليه فلجرأته واقتداره على الحفظ لا أنه يتعمده . مات أصبهان سنة أربع وثلاثين ومائتين، وقيل بعدها بقليل . **قلت: حافظ مكثر واتهم** .
كتاب: ، العلل لأحمد رواية عبد الله (٤٣٠/٢) ، الضعفاء للعقيلي (١٢٨/٢) ، الجرح والتعديل (١١٤/٤) ، الثقات لابن حبان (٢٧٩/٨) ، الكامل (٢٩٩/٤) ، تاريخ بغداد (٤٢/٩)، المنتظم (٢١٢/١١) ، الضعفاء لابن الجوزي (١٨/٢)، تذكرة الحفاظ (٥٦/٢) ، سير أعلام النبلاء (٦٧٩/١٠) ، ميزان الاعتدال (٢٠٥/٢) ، لسان الميزان (٨٤/٣).

(١) **أخرجه** الطبراني في "الكبير" (١٩/ ١٣٩، ح ٣٠٥ – حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ سَعِيدِ بْنِ يَحْيَى الرَّقِّيُّ، ثنا أَبُو فَرْوَةَ يَزِيدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ الرَّهَاوِيُّ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أُنَيْسَةَ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَعْقِلٍ، عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ أَعْمَى إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَالَ: إِنِّي أَسْمَعُ النِّدَاءَ، فَلَعَلِّي لَا أَجِدُ قَائِدًا ، أَفَأَتَّخِذُ مَسْجِدًا فِي دَارِي؟... «فَإِذَا سَمِعْتَ النِّدَاءَ فَاخْرُجْ».

- وهذا إسناد لا تقوم به حجة؛ تكلم فيه الأئمة [1].

---

(١) ** . **يَزِيْدُ** بنُ مُحَمَّدِ بنِ يَزِيْدَ بنِ سِنَانٍ أَبُو فَرْوَةَ الرُّهَاوِيُّ، * سَمِعَ أَبَاهُ، وَطَائِفَة. وعَنْهُ: أَبُو عَرُوْبَةَ الحَرَّانِيُّ، وابن صاعد، وعبد الله بن سعد بن يحيى الرقي، وَجَمَاعَة. قال ابن أبي حاتم: كتب إلى أبي وإليّ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال الذهبي: المُحَدِّثُ، وذكره الدارقطني: وقال: جده متروك ولم يشر إلى حاله وكذا أخرج له في سننه في غير موضع . تُوُفِّيَ: سَنَةَ تِسْعٍ وَسِتِّيْنَ وَمائَتَيْنِ بِالرُّهَا .

كتاب: الجرح والتعديل (٢٨٨/٩) ، الثقات لابن حبان (٢٧٦/٩) ، سؤالات البرقاني للدارقطني رواية الكرجي (صـ ٧٢) ، تاريخ الإسلام (٢٩/٢٠) ، سير أعلام النبلاء (٥٥٥/١٢) .

** . **مُحَمَّد بْن يزيد بْن سنان** بن يزيد التميمي، أَبُو عَبْد اللَّهِ بن أَبي فروة الرهاوي، مولى بني طهية من بني تميم . رَوَى عَن: أبيه، والثوري، وعدة. وعَنه: ابنه يزيد، وأَبُو حَاتِم ، وجماعة ، قال أَبو حَاتِم: ليس بالمتين هو أشد غفلة من أبيه مع أنه كان صالحا لم يكن من أحلاس الحديث صدوق وكان النفيلي يرضاه، وقَال البُخارِيُّ : محمد يروي عَنْه أبيه مناكير، وَقَال أَبُو داود: ليس بشيءٍ، وَقَال النَّسَائي وابن حجر: ليس بالقوي، وذكره ابنُ حِبَّان في ثقاته، وقال الترمذي: لا يتابع على روايته وهو ضعيف، وقال الدارقطني: ضعيف، وقال مسلمة والحاكم: ثقة زاد الأخير: مأمون. ولد سنة اثنتين وثلاثين ومئة، ومات سنة عشرين ومئتين.

كتاب : تهذيب التهذيب (٥٢٤/٩ . ٥٢٥) / ويراجع: التاريخ الكبير (٢٥٩/١)، الجرح والتعديل (١٢٧/٨)، الثقات لابن حبان (٧٤/٩) ، الكامل (٥٠٧/٧)، سؤالات السجزي للحاكم (صـ ٢١١)، تهذيب الكمال (٢٠/٢٧)، ميزان الاعتدال (٦٩/٤)، التقريب (صـ ٥١٣) .

** _ **يزيد بن سنان بن يزيد** التميمي الجزري، أَبُو فروة الرُّهَاوي. رَوَى عَن: الزُّهْرِيّ، وزَيْدِ بْنِ أَبِي أُنَيْسَةَ، وغيرهم . وعَنه: ابنه محمد، وشعبة، وعدة . قال أحمد وابن المديني والدارقطني : ضعيف، وَقَال ابْن مَعِين: ليس بشيءٍ، وَقَال يحيى بْن أيوب المقابري: كَانَ مروان بْن معاوية يثبته، وَقَال أَبُو حاتم: محله الصدق والغالب عَلَيْهِ الغفلة يكتب حديثه ==

- لكن عدي بن ثابت لم ينفرد به؛ فقد تابعه زِيَاد بْن أَبِي مَرْيَمَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَعْقِلٍ، عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَة ؛

_ كما أخرجه الطبراني في "الكبير" من طريق مُحَمَّد بْن سُلَيْمَانَ بْنِ أَبِي دَاوُدَ الْحَرَّانِيّ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْجَزَرِيّ، عَنْ زِيَادِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ، عَن ابْنِ مَعْقِلٍ، عَن ابْنِ عُجْرَة، به . (١)

==

ولا يحتج بِهِ، وقَال البُخارِيُّ : مقارب الحديث إلا أن ابنه محمدا يروي عَنْه مناكير، وَقَال أَبُو دَاوُد: ليس بشيءٍ، وَقَال النَّسَائي: ضعيف متروك ومرة: ليس بثقة ، وَقَال ابْن عَدِيّ : فِي حَدِيثِهِ لِينٌ وله حديث صالح وعامة حديثه غير محفوظ، قال ابن حبان: يخطىء كثيرا يروي عَن الثِّقَات مَالا يشبه حَدِيث الْأَثْبَات لَا يُعجبنِي الِاحْتِجَاج بِخَبَرِهِ إذا وَافق الثِّقَات فَكيف إذا انْفَرد بالمعضلات، وضعفه يعقوب بن سفيان، وقال الجوزجاني: فيه لين وضعف، وقال أبو زرعة: ليس بقوي، وقال ابن عمار: منكر، وقال العقيلي: لا يتابع على حديثه. مات سنة خمس وخمسين ومئة. ولد سنة تسع وسبعين. قلت: ضعيف. كتاب: تهذيب التهذيب (٣٣٥/١١ . ٣٣٦) // ويراجع: تاريخ ابن معين رواية الدوري (٤٢١/٣) ، (٤١١/٤) ، أحوال الرجال (صـ ٣٠٤)، المعرفة والتاريخ (٤٥١/٢) (١٩٣/٣) ، الضعفاء للنسائي (صـ ١١١) ، الضعفاء للعقيلي (٣٨٢/٤) ، الجرح والتعديل (٢٦٦/٩) ، المجروحين (١٠٦/٣) ، الكامل (١٥٢/٩) ، سؤالات السجزي للحاكم (صـ ٢٤٨) ، الضعفاء لأبي نعيم (صـ ١٦١) ، الضعفاء لابن الجوزي (٢٠٩/٣) ، تهذيب الكمال (١٥٥/٣٢) ، ميزان الاعتدال (٤٢٧/٤) ، تقريب التهذيب (صـ ٦٠٢) .

(١) أخرج الطبراني في المعجم الكبير (١٩،١٣٨، ح ٣٠٤ – حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَبَّاسِ الْأَخْرَمُ الْأَصْبَهَانِيُّ، ثنا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ فُضَيْلٍ الْجَزَرِيُّ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ أَبِي دَاوُدَ الْحَرَّانِيُّ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْجَزَرِيِّ، عَنْ زِيَادِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ

==

- وهذا إسناده ضعيف أيضًا؛ لما في رواية محمد بن سليمان الحرّاني عن أبيه من كلام، وكذا لضعف أبيه.(١)
- _ وقَالَ الإمام أَبو حاتم الرازي : هَذَا حديثٌ مُنكَرٌ . (٢)

==

بْنِ مَعْقِلٍ، عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَة، أَنَّ أَعْمَى أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ إِنِّي أَسْمَعُ النِّدَاءَ، فَلَعَلِّي لَا أَجِدُ قَائِدًا، فَقَالَ: «فَإِذَا سَمِعْتَ النِّدَاءَ فَأَجِبْ دَاعِيَ اللهِ»

(١) **مُحَمَّد بن سُلَيْمان بن أَبي داود الحرَّاني، أَبُو عبد الله المعروف ببومة، مولى مروان. رَوَى عَن: حُديج بن معاوية، والليث ، ومالك، وعدة . رَوَى عَنه: إِبْرَاهِيم بْن أَبي حميد الحراني، ومُحَمَّد بْن غالب الأنطاكي، وطائفة. قال النَّسَائي: لا بأس به، بينما قال الذهبي : وثقه النسائي، وَقَال أَبُو عوانة الإسفراييني(نقله المزي): حَدَّثَنَا أَبُو داود الحراني، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّد بْن سُلَيْمان ثقة، قال أبو حاتم: منكر الحديث، وقال مسلمة (نقله ابن حجر): ثقة، ونقل ابن عساكر عن أحمد أنه قال : ثقة ،بينما قيل للدارقطني في العلل : ثقة؟ قال: لا ، وذكره ابنُ حِبَّان في "الثقات" وقال: يعْتَبر حَدِيثه من غير رِوَايَته عَن أَبِيه، قال الذهبي: ثقة ووثقه طائفة . مات سنة ثلاث عشرة ومئتين . قال ابن حجر: صدوق .**

كتاب: الجرح والتعديل (٢٦٧/٧) ، الثقات لابن حبان (٦٩/٩)، علل الدارقطني (٢٥٥/١٣) ، تاريخ دمشق (١٢٠/٥٣)، الضعفاء لابن الجوزي (٦٨/٣) ، تهذيب الكمال (٣٠٣/٢٥) ، الكاشف (١٧٦/٢) ، تقريب التهذيب (صـ ٤٨١) ، تهذيب التهذيب (١٩٩/٩) .

** **وأما أبوه سُلَيْمَان الْحَرَّانِي** .. فقد جاء في الضعفاء لابن الجوزي (١٧/٢، ١٥١٥ – سُلَيْمَان بن أبي دَاوُد الْحَرَّانِي وَاسم أبي دَاوُد مسالم يروي عَن الزُّهْرِيّ. قَالَ أَبُو حَاتِم الرَّازِيّ: ضَعِيف جدا، وَقَالَ الْبُخَارِيّ: مُنكر الحَدِيث، وَقَالَ ابْن حبَان: يروي عَن الْأَثْبَات مَا يُخَالف حَدِيث الثِّقَات حَتَّى خرج عَن حد الِاحْتِجَاج بِهِ .

(٢) جاء في علل الحديث لابن أبي حاتم (٣٧٥/٢ ،ح ٤٤٩ – وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ مُحَمَّد بْن سُلَيمان بْن أَبِي دَاوُدَ الحَرَّاني، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ الجَزَرِي، عَنْ زِيَادِ

==

- ـ وقد أشار ابن رجب الحنبلي إلى ما فيه من اختلاف ونقل قول أبي حاتم وأقرّه. (١)

(ج) ـ بينما خَالَفَهُما عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عَمْرٍو الرّقي ؛ فَرَوَاهُ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أُنَيْسَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَعْقِلٍ، عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ؛ كما أخرجه البيهقيّ (٢) .

- وأَبِو إِسْحَاقَ السَّبيعي مدلس، ولم يصرّح بالسماع من عَبْدِ اللهِ بْنِ مَعْقِلٍ .

==

ابن أبي مريم، عن عبد الله بن مَعْقِلٍ، عن كعب ابن عُجْرَةَ: أَنَّ أعمَى أَتَى رسولَ الله ﷺ فَقَالَ: إِنِّي أسمعُ النِّداء، ولعلِّي أَنْ لا أَجِدَ قَائِدًا، فَقَالَ رسول الله ﷺ: إِذَا سَمِعْتَ النِّدَاءَ، فأَجِبْ دَاعِيَ اللهِ؟

قَالَ أَبِي: هَذَا حديثٌ مُنكَرٌ، ومحمَّدُ بنُ سُلَيمان منكرُ الْحَدِيثِ، وَأَبُوهُ ضعيفٌ جِدًّا.

(١) جاء في فتح الباري لابن رجب (١٨٧/٣) بعد أن نقل رواية البيهقي في ((سننه)) ثم قال : وفي إسناده اختلاف، وقد قال أبو حاتم فيه : أنه منكر.

(٢) **أخرج** البيهقي في الكبرى، كِتَابُ الصَّلَاةِ ، بَابُ مَا جَاءَ مِنَ التَّشْدِيدِ فِي تَرْكِ الْجَمَاعَةِ مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ (٨١/٣، ح ٤٩٤٧ – أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ الْقَطَّانُ بِبَغْدَادَ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ ثَابِتٍ الصَّيْدَلَانِيُّ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ غَالِبٍ، ثنا بِشْرُ بْنُ حَاتِمٍ الرَّقِّيُّ، ثنا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أُنَيْسَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَعْقِلٍ، عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ، أَنَّ رَجُلًا أَعْمَى أَتَى رَسُولَ اللهِ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي أَسْمَعُ النِّدَاءَ وَلَعَلِّي لَا أَجِدُ قَائِدًا، أَفَأَتَّخِذُ مَسْجِدًا فِي دَارِي؟ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ: " تَسْمَعُ النِّدَاءَ؟ " قَالَ: نَعَمْ قَالَ: " إِذَا سَمِعْتَ النِّدَاءَ فَاخْرُجْ ".

- وكذا فجمهور النقاد على اختلاطه، ولم يُذكر ابن أبي أنيسة أنه روى عنه قبل الاختلاط.(١)

- _ وبعد هذا البيان يتضح أن حديث كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ هذا لا تقوم به حجة، والله أعلم .

- _ ملحوظة هامة : المتدبر في روايات حديث كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ التي ذكرتها مع اختلاف مخارجها لا يجد في أيّها التعيين بأنّ هذا الأعمى هو الذي نزلت فيه سورة عبس!!؛ ولعل ذا ما جعل الإمامَ السيوطيَّ يذكره في هذا الموضع التي جمع فيها روايات فاتحة عبس؛ لما فيه من زيادة، ولم

(١) عمرو بن عبد الله بن عبيد ويقال علي ويقال بن أبي شعيرة أبو إسحاق السَّبِيعي الكوفي أحد الحفاظ الأعلام . ولد لسنتين من خلافة عثمان . روى عن النعمان بن بشير والحارث الأعور وخلق ، وعنه : ابنه يونس وشعبة وآخرون . متفق على توثيقه وثقه أبو حاتم والعجلى والأئمة ، وهو مشهور بالتدليس مختلف في اختلاطه؛ وممن قال باختلاطه أحمد وأبو زرعة وابن الصلاح وآخرون وعليه العمل ، وأنكر صاحب الميزان اختلاطه فقال : شاخ ونسي ولم يختلط ،/ وقال العلائي: ولم يعتبر أحد من الأئمة ما ذكر من اختلاط أبي إسحاق احتجوا به مطلقا وذلك يدل على أنه لم يختلط في شيء من حديثه فهو من القسم الأول . مات سنة تسع وعشرين ومائة وقيل قبلها. **قلت : ثقة مدلس من الثالثة** . كتاب : تهذيب التهذيب ٨/ ٦٣// ويراجع: الطبقات الكبرى (٣١١/٦) ، العلل لابن المديني (ص ٣٧)، معرفة الثقات ١٧٩/٢، المعرفة والتاريخ (٧٥/٢ ، ٨٥/٣) ، الجرح والتعديل (٢٤٢/٦) ، الثقات ١٧٧/٥، سؤالات السلمي للدارقطني (ص ٣٦٥)، تهذيب الأسماء (١٧١/٢) ، تهذيب الكمال ٢٢/ ١١٠ ، تذكرة الحفاظ ٨٦/١ ، سير أعلام النبلاء (٣٩٢/٥) ، ميزان الاعتدال ٢٧٠/٣ ، المختلطين للعلائي (المتوفى: ٧٦١هـ) (ص ٩٣) ، تقريب التهذيب ص ٤٢٣، طبقات المدلسين ص٤٢.

نقف على سند ابن مردويه!!، ولم يُشِر الإمامُ ابنُ رجب إلى أن للحديث مخرجا صحيحا، وحكم عليه بالنكارة، ما يقوّي أنّ طرق الحديث لا تخرج عمّا ذكرنا، والله أعلم.

****

- روايات أخرى في الباب :

- (أ) _ أخرج البيهقي في شعب الإيمان ، (٤٧٨/١٠ ، ح ٧٨٣٠ – أَخْبَرَنَا أَبُو زَكَرِيَّا بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ، أنا أَبُو عَبْدِ اللهِ بْنُ يَعْقُوبَ، نا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ، أنا جَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ، أنا أَبُو جَعْفَرٍ، عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ أَنَسٍ، فِي قَوْلِهِ: {وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ} [لقمان: ١٨]، قَالَ: « لِيَكُنِ الْغَنِيُّ وَالْفَقِيرُ عِنْدَكَ فِي الْعِلْمِ سَوَاءً، وَفِيهِ عُوتِبَ النَّبِيُّ ﷺ: {عَبَسَ وَتَوَلَّى} [عبس: ١] »

- _ وهذه الرواية قد يكون مردّها إلى أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ _ إن قلنا بصحتها وثبوتها _ ؛ لثبوت رواية الرَّبِيعِ بْنِ أَنَسٍ عن أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولما نُقل في الباب عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ آنفًا، لكن الرَّبِيعِ لم يصرّح بهذا ولا بشيخه !! .

_ ولكن يطعن في الأثر أنه من رواية أَبي جَعْفَرٍ الرازي، عَنِ الرَّبِيعِ وهو طريق اشتهر بالاضطراب والمناكير؛ فقد ذكره ابن حبان في الثقات وقال : «وَالنَّاس يَتَّقُونَ حَدِيثه مَا كَانَ من رِوَايَة أَبِي جَعْفَر عَنهُ؛ لِأَن فِيهَا

اضْطِرَابا كثيرًا ، وقال مرة: كل ما في أخباره من المناكير إنما هي من جهة أبى جعفر الرازي» [١] ، [٢] . [٣]

([١]) أبو جعفر الرازي : التميمي مولاهم مشهور بكنيته واسمه عيسى بن أبي عيسى عبد الله بن ماهان واسم أبي عيسى ماهان وقيل: عيسى بن ماهان بن إسماعيل وقيل: عيسى بن عبد الله بن ماهان، مروزي الأصل سكن الري وقيل بصري الأصل وكان متجره إلى الري فنسب إليها . روى عن: الأعمش والربيع بن أنس وجماعة ، وعنه : شعبة و جَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ وآخرون . وثقه ابن سعد وابن معين وأبو حاتم وابن المديني، وابن عمار الموصلي والحاكم وابن عدى ، والهيثمى وقال: فيه ضعف ، وصحّح له الحاكم ووافقه الذهبي، وقال الحاكم: حَالُهُ عِنْدَ سَائِرِ الْأَئِمَّةِ أَحْسَنُ الْحَالِ وهو صَادِق ، وقال ابن عبد البر: هو عندهم ثقة عالم بتفسير القرآن، وقال ابن معين وابن المديني: ثقة يغلط فيما يروي عن مغيرة، وقال أحمد: ليس بقوي ومرة : صالح ، وقال الفلاس وابن خراش: صدوق سيىء الحفظ ، وقال أبو زرعة : يهم كثيرا، وقال الساجي : صدوق ، وضعفه العجلى وقال النسائي: ليس بالقوي ، وقال ابن حبان والجوزقانى : ينفرد عن المشاهير بالمناكير لا يحتج بحديثه إلا فيما وافق الثقات، وقال الذهبي: صالح الحديث . مات في حدود الستين ومئة .

كتاب : الطبقات الكبرى ٢٦٧/٧ ، معرفة الثقات ٢/ ٣٩١ ،المجتبى(٢٥٨/٣، ١٧٨٦)، ضعفاء العقيلي ٣/ ٣٨٨ ، الجرح والتعديل (٢٨٠/٦) ، المجروحين ٢/ ١١٧ ، الكامل ٥/ ٢٥٤ ، المستدرك (٤٨١/١ . ١٢/٢) ، تاريخ بغداد ١١/ ١٤٥، المنتظم (٢٥٩/٨)، تهذيب الكمال ٣٣/ ١٩٢ ، ميزان الاعتدال (٣١٩/٣) ، مجمع الزوائد ٥/ ٥ ، التقريب ص ٦٢٩ ، التهذيب ١٢/ ٥٦. ٥٧ .

([٢]) ينظر: الثقات لابن حبان (٢٢٨/٤ ، ٢٦٣٧) – مشاهير علماء الأمصار (صـ ٢٠٣) .

([٣]) الربيع بن أنس البكري . من بكر بن وائل . ، ويُقال الحنفي، البَصْرِيّ ثم الخراساني. رَوَى عَن: أنس، والحسن، وغيرهما . وعَنه: أبو جعفر الرازي، والثوري، وابْن المبارك، ==

(ب) _ وأخرج البيهقي في الكبرى ، كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ السُّنَّةِ فِي الْأَذَانِ لِصَلَاةِ الصُّبْحِ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ (٥٥٩/١ ، ح ١٧٨٥ – أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللهِ الْحَافِظُ وَأَبُو سَعِيدٍ مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى قَالَا: ثنا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، ثنا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ ثنا عَبْدُ اللهِ بْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، وَاللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِمٍ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: « إِنَّ بِلَالًا يُؤَذِّنُ بِلَيْلٍ فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى تَسْمَعُوا أَذَانَ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ »

قَالَ يُونُسُ فِي الْحَدِيثِ: وَكَانَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ هُوَ الْأَعْمَى الَّذِي أَنْزَلَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ فِيهِ عَبَسَ وَتَوَلَّى أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى كَانَ يُؤَذِّنُ مَعَ بِلَالٍ: أَذِّنْ رَوَاهُ مُسْلِمٌ

==

وعدة . قال العِجْلِيّ: بصري صدوق(هذا نقله المزي)، ومرة : ثقة(هذا في ثقات) ، وَقَال أبو حاتم : صدوق وهو أحب إلي في أبي العالية من أبي خلده، وَقَال النَّسَائي (نقله المزي وغيره) : ليس به بأس، وقال ابن معين(نقله ابن حجر) : كان يتشيع فيفرط، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: الناس يتقون من حديثه ما كان من رواية أبي جعفر عنه ؛ لأن في أحاديثه عنه اضطرابا كثيرا ومرة: كل ما في أخباره من المناكير إنما هي من جهة أبى جعفر الرازي ، قال الذهبي: كَانَ عَالِمَ مَرْوَ فِي زَمَانِهِ، قال ابن حجر: صدوق له أوهام قَال ابْن أَبي داود: مات في سجن مرو حبس ثلاثين سنه. تُوُفِّيَ سَنَةَ سبع أو تِسْعٍ وَثَلَاثِيْنَ وقيل: أربعين وَمائَةٍ .

كتاب: طبقات ابن سعد (٢٦١/٧) ، ثقات العجلي (٣٥٠/١) ، الجرح والتعديل (٤٥٤/٣) ، الثقات لابن حبان (٢٢٨/٤ . ٣٠٠/٦) ، مشاهير علماء الأمصار (صـ ٢٠٣) ، تهذيب الكمال (٦٠/٩) ، سير أعلام النبلاء (١٦٩/٦ . ١٧٠) ، تقريب التهذيب (صـ ٢٠٥)، تهذيب التهذيب (٢٣٨/٣ . ٢٣٩) .

فِي الصَّحِيحِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى عَنِ اللَّيْثِ وَعَنْ حَرْمَلَةَ بْنِ وَهْبٍ دُونَ الْقِصَّةِ.

قلت (الباحث) : ودون (أي رواية مسلم) قول يونس في ابن أمّ مكتوم .

_ وهذه الرواية _ كما ترى_ ليست مرفوعة ولا موقوفة، وإنما هو كلام يونس الأيلي، وهو إمام من المتأخرين المعاصرين لـ الليث ومالك والثوري وغيرهم،

ومثل تلك الأقوال في ميزان قوانين فحص الراوية أمرها معروف . [1]

****

(1) وينظر: مستخرج أبي عوانه؛ فقد أخرجه من هذا الطريق (١٨٢/٢ ، ح ٢٧٦٨ – حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ، به.

والقائل هو : يونس بن يزيد أبو يزيد الأَيْلي . روى عن : الزهري وعكرمة وغيرهما ، وعنه : الليث وابن وهب وآخرون . الجمهور على أنه من أعلم الناس بحديث الزهري ، قال ابن المبارك وابن مهدي(نقلهما ابن أبي حاتم وغيره): كتابه صحيح، ووثقه أحمد وضعفه مرة(نقله المزي وغيره) ، ووثقه ابن معين والعجلي والنسائي(المزي وغيره) وابن حبان وابن حجر وغيرهم، وقال أبو زرعة : لا بأس به ، وقال ابن خراش(المزي وغيره): صدوق، وتكلم فيه وكيع(نقله ابن أبي حاتم) وابن سعد، قال الذهبي: حافظ ثبت حجة ووصف كلام وكيع وابن سعد بالشذوذ. توفي سنة تسع وخمسين ومئة أو قبلها أو بعدها بصعيد مصر . كتاب : الطبقات الكبرى ٧/ ٣٦٠ ، معرفة الثقات ٢/ ٣٧٩ ، الجرح والتعديل ٩/ ٢٤٧، الثقات ٧/ ٦٤٨، مشاهير الأمصار ص ٢٩٠ ، تهذيب الكمال (٥٥١/٣٢) ، الكاشف ٢/ ٤٠٤ ، سير الأعلام ٦/ ٢٩٧، تذكرة الحفاظ ١/ ١٢٢،ميزان الاعتدال (٤٨٤/٤) ، تقريب التهذيب ص ٦١٤ ، تهذيب التهذيب ١١/ ٤٥٠ .

(ج) _ مرسل الضحاك بن مزاحم ، والأثر له عنه طريقان:

(الأول): يرويه جويبر بن سعيد عن الضحاك؛ قَالَ كَانَ رَسُول الله ﷺ تَصَدَّى لرجل من قُرَيْش يَدعُوهُ إِلَى الْإِسْلَام فَأقبل عبد الله بن أم مَكْتُوم الْأَعْمَى فَجعل يسْأَل رَسُول الله ﷺ وَهُوَ يعرض عَنهُ وَيَعْبَسَ فِي وَجهه وَيقبل عَلَى الآخر فَعيّر اللهُ رَسُوله فَقَالَ عبس وَتَوَلَّى ... الْآيَات قَالَ فَدَعَاهُ رَسُول الله ﷺ فَأكْرمه واستخلفه فِي الْمَدِينَة مرَّتَيْنِ[1]. [2] . [1]

---

(١) ينظر: الطَّبَقَات الكبرى، دار الكتب العلمية – بيروت (١٥٨/٤) أَخْبرنَا يزِيد بن هَارُون أَنا جُوَيْبِر عَن الضَّحَّاك قال... .

(٢) **وجويبر شديد الضعف**؛ ففي تهذيب التهذيب (١٣٢/٢، ٢٠٠- "خد ق – جويبر" بن سعيد الأزدي أبو القاسم البلخي الكوفي ويقال اسمه جابر وجويبر لقب. روى عن: أنس والضحاك بن مزاحم وأكثر عنه وغيرهم، وعنه: ابن المبارك ويزيد بن هارون وغيرهم. قال عمرو بن علي ما كان يحيى ولا عبد الرحمن يحدثان عنه، وقال أبو طالب عن أحمد ما كان عن الضحاك فهو أيسر وما كان يسند عن النبي ﷺ فهو منكر، وكان وكيع إذا أتى على حديث جويبر قال سفيان عن رجل لا يسميه استضعافا، وقال ابن معين ليس بشيء زاد الدوري ضعيف ما أقربه من جابر الجعفي، وضعفه علي بن المديني جدا وقال :جويبر أكثر على الضحاك روى عنه أشياء مناكير، وذكره يعقوب بن سفيان في باب من يرغب عن الرواية عنهم، وضعفه أبو داود، وقال النسائي وابن الجنيد والدارقطني: متروك، وقال النسائي مرة: ليس بثقة، وقال ابن عدي والضعف على حديثه ورواياته بيّن، قال يحيى القطان: تساهلوا في أخذ التفسير عن قوم لا يوثقونهم في الحديث ثم ذكر الضحاك وجويبر ومحمد بن السائب وقال هؤلاء لا يحمل حديثهم ويكتب التفسير عنهم، وقال أحمد بن سيار المروزي : له رواية ومعرفة بأيام الناس وحاله حسن في التفسير وهو ليّن في الرواية، وقال ابن حبان: يروي عن الضحاك أشياء مقلوبة، وقال ==

قلت: وهذا لفظ لا ينبغي روايته إلا على جهة الإنكار؟!! ؛ يقال: (عَيَّرَهُ) كَذَا مِنَ (التَّعْيِيرِ) أَيِ التَّوْبِيخِ. وَالْعَامَّةُ تَقُولُ: عَيَّرَهُ بِكَذَا.وَ(الْعَارُ) السُّبَّةُ وَالْعَيْبُ.[٢] فهل هذا يقال في حقّ النبيّﷺ؟!!.

(الثاني): أخرجه الطبري عن الحسين بن الفرج، عن أبي معاذ ثنا عبيد قال: سمعت الضحاك.[٣]، وهذا أيضا إسناد شديد الضعف؛ الحسين بن الفرج البغدادي مُتّهم. [٤]

==

الحاكم أبو أحمد: ذاهب الحديث، وقال الحاكم أبو عبد الله أنا أبرأ إلى الله من عهدته، وذكره البخاري في من مات بين الأربعين إلى الخمسين ومائة . بتصرف.

(١) تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري، للزيلعي (المتوفى: ٧٦٢هـ): دار ابن خزيمة – الرياض (١٥٧/٤).

(٢) ينظر: مختار الصحاح (ص ٢٢٢) .

(٣) أخرجه الطبري في التفسير (٢٤/ ٢١٩) قال: حُدِّثت عن الحسين قال: سمعت أبا معاذ (أي: الفضل بن خالد النَّحْوِي) ثنا عبيد(أي: بن سليمان الباهلي) قال: سمعت الضحاك يقول في قوله تعالى: {عَبَسَ وَتَوَلَّى (١)}: تصدى رسول ﷺ لرجل من مشركي قريش كثير المال، ورجا أن يؤمن، وجاء رجل من الأنصار أعمى يقال له: عبد الله بن أم مكتوم، فجعل يسأل نبي الله ﷺ، فكرهه نبي الله ﷺ وتولى عنه، وأقبل على الغني، فوعظ الله نبيه، فأكرمه نبي الله ﷺ، واستخلفه على المدينة مرتين في غزوتين غزاهما.

(٤) جاء في لسان الميزان (٣٠٧/٢، [١٢٦٤] "الحسين" بن الفرج الخياط عن وكيع. قال ابن معين: كذاب يسرق الحديث، ومشّاه غيره، وقال أبو زرعة: ذهب حديثه انتهى، قال أبو نعيم حدث بالمغازي والمبتدأ عن الواقدي وفيه ضعف وهو بغدادي يكنى أبا علي وأبا صالح ويعرف بابن الخياط، وقال ابن أبي حاتم :كتب عنه أبي بالبصرة ثم تركه، وقال أبو حاتم: تكلم الناس فيه وكان أحمد ويحيى لا يرضيانه، وقال أبو الشيخ في طبقات الأصبهانيين: ليس بالقوي. قلت(ابن حجر): وقول الذهبي مشّاه غيره ما علمت من عَنَى.

(د) _ مرسل مجاهد

أخرجه عبد بن حميد، ولفظه: كان النبي ﷺ مستخليًا بصنديدٍ من صناديد قريش وهو يدعوه إلى الله، وهو يرجو أن يسلم، إذ أقبل عبد الله بن أم مكتوم الأعمى، فلما رآه النبي ﷺ كره مجيئه، وقال في نفسه: يقول هذا القرشيّ: إنما أتباعه العميان والسفلة والعبيد، فعبس، فنزل الوحي: {عَبَسَ وَتَوَلَّى}.[1]

** وقد نظرت في «تفسير مجاهد»فوجدت تفسيرَه دائرًا على نقل «ورقاء»[2]

([1]) ذكر هذا السيوطيّ في "الدر المنثور" (٨/ ٤١٨) بدون إسناد .

([2]) **وَرْقاء بن عمر بن كُلَيب اليَشْكُري أبو بشر الكوفي . من السابعة . روى عن : الأعمش وابن المنكدر وعبد الكريم بن أبى المخارق وعبد الله بن أبي نجيح وغيرهم ، روى عنه: شعبة وشبابة بن سوار وآخرون . أثنى عليه شعبة وقال : لا تلقوا بعده مثله ، وأحسن معاذ بن معاذ الثناء عليه ورضيه (نقله عنهما الباجي وغيرهم)، ووثقه وكيع . فيما نقله عن ابن شاهين في ثقاته . وأحمد وابن معين والذهبي وقال الأخير: لينه يحيى الْقطَّان (قلت: نقل تليينه العقيلي) وَوَثَّقَهُ النَّاس، وقال ابن حبان: متيقظ متقن، وقال أبو داود . نقله عنه ابن حجر وغيره . : صاحب سنة إلا أن فيه إرجاءً ، وقال أبو حاتم : صالح ، وقال يحيى القطان: لا يساوي شيئا !!، وقال العقيلي: تكلموا في حديثه عن منصور ، وقال ابن عدي : لا بأس به .**

كتاب : العلل لأحمد : عبد الله (٥٣/٣) ، الضعفاء الكبير ٣٢٧/٤ ، الجرح والتعديل ٩/ ٥٠ ، الثقات ٧/ ٥٦٥ ، مشاهير الأمصار ص ٢٧٧ ، الكامل ٨/ ٣٧٨ ، تاريخ بغداد ١٣/ ٤٨٩ ، تهذيب الكمال ٣٠/ ٤٣٣ ، ذكر من تكلم فيه وهو موثق ت أمير ص ١٨٩ ، سير أعلام النبلاء ٧/ ٤١٩، تذكرة الحفاظ ١/ ١٦٩، تاريخ الإسلام (٥٠١/١٠) ، ميزان الاعتدال (٣٣٢/٤) ، التقريب ص ٥٨٠ ، التهذيب (١١٣/١١).

عن : « ابن أبي نجيح» [1] عن « مجاهد»، ولكن عَبْد الرَّحْمَنِ بْنُ الْحَسَنِ الْهَمَذَانِيّ (راوي تفسيره) مُتّهم بالكذب؛ كما بُيّن في الحاشية!! .

ـ وقد وجدت في «تفسير مجاهد» في تفسير سورة عبس مضمون ما نقله السيوطي في «الدر المنثور»[2] ، وغاية ما فيه الانقطاع بين «ابن أبي

([1]) جاء في تهذيب التهذيب (٥٤/٦، ١٠٢ – "ع عبد الله" بن أبي نجيح يسار الثقفي أبو يسار المكي مولى الأخنس بن شريق روى عن :عطاء ومجاهد وعكرمة وطاووس وجماعة وعنه: شعبة والسفيانان وورقاء وغيرهم . قال وكيع كان سفيان يصحح تفسير بن أبي نجيح، وقال أحمد: ابن أبي نجيح ثقة وكان أبوه من خيار عباد الله، وقال ابن معين وأبو زرعة والنسائي ثقة، وقال أبو حاتم :إنما يقال في بن أبي نجيح القدر وهو صالح الحديث، قال ابن عيينة مات سنة إحدى وثلاثين ومائة، " قلت وقال ابن سعد قال محمد بن عمر: كان ثقة كثير الحديث ويذكرون أنه كان يقول بالقدر، وذكره ابن حبان في الثقات وقال قال يحيى بن سعيد لم يسمع بن أبي نجيح التفسير من مجاهد، قال ابن حبان بن أبي نجيح نظير بن جريج في كتاب القاسم بن أبي بزة عن مجاهد في التفسير رويا عن مجاهد من غير سماع، وقال الساجي عن ابن معين كان مشهورا بالقدر، وقال العجلي: مكي ثقة يقال كان يرى القدر أفسده عمرو بن عبيد، وذكره النسائي فيمن كان يدلس.

([2]) تفسير مجاهد وهو ابن جبر التابعي المكي القرشي المخزومي (المتوفى: ١٠٤هـ)،المحقق: د محمد عبد السلام: دار الفكر الإسلامي، مصر، ط: الأولى، ١٤١٠ – ١٩٨٩ (ص٧٠٥ ،ح أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ(أي: بْنُ الْحَسَنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ الْهَمَذَانِيّ) ، قَالَ: ثنا إِبْرَاهِيمُ (أي: ابْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيّ الْهَمَذَانِيّ)، قَالَ: ثنا آدَمُ(أي: بْنُ أَبِي إِيَاسٍ)، قَالَ: ثنا وَرْقَاءُ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ: {أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى} [عبس: ٢] قَالَ: «الْأَعْمَى ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ، وَهُوَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي فِهْرٍ»

أنبأ عَبْدُ الرَّحْمَنِ، قَالَ: ثنا إِبْرَاهِيمُ، قَالَ: ثنا آدَمُ، قَالَ: ثنا وَرْقَاءُ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ: {أَمَّا مَنِ اسْتَغْنَى} [عبس: ٥] ، يَعْنِي: «رَجُلًا مِنْ قُرَيْشٍ، وَأُمَيَّةَ بْنَ خَلَفٍ» . . ورجال إسناد التفسير ثقات سوى عَبْد الرَّحْمَن بْن الْحَسَن الْهَمَذَانِيّ؛ اتهم:

==

==

_ (أ) ** عَبْدُ الرَّحْمَن بْنُ الْحَسَنِ بْنِ أَحْمَدَ الْهَمَذَانِيّ أخرج له الحاكم في مستدركه (٣٨٩/٢ ، ح ٣٣٦٣) وصحح له ووافقه الذهبي ؟!! .

بينما في تاريخ بغداد (٢٩٢/١٠ ، ٥٤٢٨) نقل عن أَبي الْفَضْل صالح بْن أَحْمَدَ الْحَافِظ قَالَ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عُبَيْدٍ أَبُو الْقَاسِمِ الأَسَدِيُّ ادَّعَى عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحُسَيْنِ فَذَهَبَ عِلْمُهُ، وَكُنْتُ كَتَبْتُ عَنْهُ أَيَّامَ السَّلامَةِ عَلَى الْمُجَارَاةِ أَحَادِيثَ ذَوَاتِ عَدَدٍ، أحاديث من أحاديث إبراهيم، ولو لم يَدَّعِ مَا ادَّعَاهُ بِأَخَرَةٍ، حَكَمْنَا عَلَى أَنَّ أباه قد سَمِعَهُ تِلْكَ الأحاديث، وذلك القدر أيضًا. أنكر عليه أبو جعفر بن عمه، والقاسم بْن أَبِي صالح روايته عَن إِبْرَاهِيمَ، فسكت عَنْه حتى ماتوا وتغير أمر البلد فادعى الكتب المصنفات، والتفاسير. وكنا بلغنا قراءة إِبْرَاهِيمَ- يعني كتاب التفسير- قبل السبعين وقَالَ: مولدي سنة سبعين. وبلغني أن إِبْرَاهِيم كَانَ إذا مر لَهُ الشيء قلما يعيده.

قَالَ صالح: سَمِعْتُ أَبِي يحكي عَن بعض المشايخ يَقُول: قَدِمَ قوم من أَهْلّ الكرخ سنة نيف وسبعين ومائتين، وسألوا إِبْرَاهِيم أن يسمعوا منه تفسير ورقاء عَن ابن أَبِي نجيح روايته عَن آدم فلم يجبهم قَالَ فسمعوه من يَحْيَى الكرابيسي عَن إِبْرَاهِيم وإِبْرَاهِيم حي، وادعى هذا المسكين سماعًا وحمل عَنْه، ونسأل الله السلامة. وقَالَ صالح: سَمِعْتُ القاسم بْن أَبِي صالح نص عَلَيْهِ بالكذب . وينظر تاريخ الإسلام(٧٤/٢٦).

_ (ب) ** جاء في الإرشاد للخليلي(٦٤٨/٢): أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ يُعْرَفُ بِابْنِ دِيزِيلَ كَبِيرٌ فِي هَذَا الشَّأْنِ، عَارِفٌ، ارْتَحَلَ إِلَى الْعِرَاقِ، وَالْحِجَازِ، ومِصْرَ، وَالشَّامَ، ... سَمِعَ يَحْيَى بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ، وَابْنَ أَبِي مَرْيَمَ، وَكَاتِبَ اللَّيْثِ، وَآدَمَ بْنَ أَبِي إِيَاسَ الْعَسْقَلَانِيَّ، ...، ثُمَّ كَتَبَ عَنِ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ، وَرَوَى تَفْسِيرَ وَرْقَاءَ، عَنْ آدَمَ عَنْهُ، وَمَاتَ بَعْدَ السَّبْعِينَ.

وفي سير الأعلام(١٨٤/١٣) ابْنُ دِيْزِيْلَ أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيْمُ بنُ الحُسَيْنِ الإِمَامُ الحَافِظُ الثِّقَةُ العَابِدُ، وَكَانَ يُلَقَّبُ بِسِيْفَنَّةَ. وَسِيْفَنَّةُ: طَائِرٌ بِمِصْرَ، لاَ يَكَادُ يَحُطُّ عَلَى شَجَرَةٍ إِلاَّ أَكَلَ وَرَقَهَا حَتَّى يُعَرِيهَا. فكَذَلِكَ كَانَ إِبْرَاهِيْمُ، إِذَا وَرَدَ عَلَى شَيْخٍ لَمْ يُفَارِقْهُ حَتَّى يَسْتَوْعِبَ مَا عِنْدَهُ.

==

نجيح» و«مجاهد»؛ قيل إنه نقل تفسيرَه عن كتاب «الْقَاسِم بْن أبي بزَّة» والقاسم هو الوحيد الذي سمع التفسيرَ من «مجاهد» وعنه نقل الآخرون؛ قال هذا «يحيى القطان» فيما نقله عنه «ابن عيينة» ؛ ولذا ذكره النسائي فيمن كان يدلس. [1] ؛

==

_ (ج) ** آدَمُ بنُ أَبِي إِيَاسٍ ، واسمه عَبْد الرحمن بْن مُحَمَّد، ويُقال: ناهية، بْن شعيب الخراساني المروذي، أبو الحسن العسقلاني. مولى بني تميم، أو تيم، أصله من خراسان ونشأ ببغداد، وبها طلب الحديث، وكتب عَن شيوخها، ثم رحل إلى الكوفة والبصرة والحجاز ومصر والشام، ولقي الشيوخ، وسمع منهم، واستوطن عسقلان، إلى أن مات بها في جمادى الآخرة سنة عشرين أو إحدى وعشرين ومئتين، عن ثمان وثمانين، وقيل: عن نيف وتسعين. رَوَى عَن: شعبة، وورقاء، وخلق . وعَنه: البخاري، وابْنِ دِيزِيلَ، وطائفة . قال أبو داود : ثقة ، وَقَال أحمد: كان مكينا عند شعبة يضبط الحديث عنده، وَقَال ابْن مَعِين: ثقة، ربما حدث عَن قوم ضعفاء ، وَقَال النَّسَائي: لا بأس به ، وَقَال أبو حاتم : ثقة مأمون متعبد من خيار عباد الله ، وقال العجلي: ثقة ، وذكره ابن حبان في الثقات، قال الذهبي: الإِمَامُ الحَافِظُ القُدْوَةُ الزاهد شَيْخُ الشَّامِ.

كتاب: تهذيب التهذيب (١٩٦/١)/ ويراجع: الطبقات الكبرى (٣٤٠/٧) ، الثقات للعجلي (٢١٣/١) ، المعرفة والتاريخ (٢٠٥/١)، الجرح والتعديل (٢٦٨/٢)، الثقات لابن حبان (١٣٤/٨)، تاريخ بغداد (٢٩/٧)، المنتظم (٥٧/١١)، تهذيب الكمال (٣٠١/٢. ٣٠٧)، الكاشف (٢٣٠/١)، تذكرة الحفاظ (٢٩٩/١. ٣٠٠)، سير أعلام النبلاء (٣٣٥/١٠)، التقريب (ص ١٧٢) .

([1]) _ جاء في مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار (ص ٢٣١ ، [١١٥٣] القاسم بن أبى بزة وكان القاسم من المتقنين وقدماء مشايخ المكين مات سنة خمس وعشرين ومائة ما سمع التفسير عن مجاهد أحد غير القاسم بن أبى بزة؛ نظر الحكم بن عتيبة وليث بن أبى سليم وابن أبى نجيح وابن جريج وابن عيينة في كتاب القاسم ونسخوه ثم دلسوه عن مجاهد . وينظر: ثقات ابن حبان (٣٣٠/٧، ١٠٣١٢) .

==

ينظر ترجمته.[١]

ـ ومن ثم .. فالواسطة بينه وبين مجاهد هو القاسم بن أبي بزة .. و القاسم: ثقة [٢].

ـ ومع هذا .. فقد توقف ابْنُ معين في كلام يحيى القطان ولم يجزم به . [٣]

==

ـ وفي ثقات ابن حبان أيضا (٥/٧، ٨٧٥٩ – عبد الله بن أبي نجيح الثَّقَفِيّ مولى لآل الْأَخْنَس وَاسم أبي نجيح يسَار يروي عَن عَطاء وَطَاوُس روى عَنهُ وَرْقَاء بْن عمر الْيَشْكُرِي وَأهل الْحجاز مَاتَ سنة إِحْدَى أَو اثْنَتَيْنِ وَثَلَاثِينَ وَمِائَة قَالَ يحيى الْقطَّان لم يسمع التَّفْسِير بْن أبي نجيح من مُجَاهِد قَالَ أَبُو حَاتِم بن أبي نجيح وَابْن جريج نظرَا فِي كتاب الْقَاسِم بْن أبي بزَّة عَن مُجَاهِد فِي التَّفْسِير فرويا عَن مُجَاهِد من غير سَماع .

(١) تقدمت ترجمة عبد الله بن أبي نجيح الثقفي.

(٢) ـ جاء في تهذيب التهذيب (٣١٠/٨، ٥٦٢– "ع – القاسم" بن أبي بزة واسمه نافع ويقال يسار ويقال نافع بن يسار المكي أبو عبد الله القاري المخزومي مولاهم. روى عن: سعيد بن جبير وعكرمة ومجاهد وعدة. وعنه: عمرو بن دينار وابن جريج وشعبة ومسعر وآخرون. قال ابن معين والعجلي والنسائي: ثقة، وقال ابن سعد قال محمد بن عمر: وكان ثقة قليل الحديث، وذكره ابن حبان في الثقات وقال مات سنة أربع عشرة أو خمس عشرة .

(٣) جاء في تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل ، لأبي زرعة ولي الدين، ابن العراقي (المتوفى: ٨٢٦هـ): مكتبة الرشد – الرياض (ص ١٩٠) ع عبد الله بن أبي نجيح يسَار الْمَكِّيّ ذكره ابْن الْمَدِينِيّ فِيمَن لم يلق أحدا من الصَّحَابَة رَضِي الله عَنْهُم، وَقَالَ إِبْرَاهِيم بن الْجُنَيْد قلت ليحيى بن معِين إِن يحيى بن سعيد يَعْنِي الْقطَّان يزْعم ان ابْن أبي نجيح لم يسمع التَّفْسِير من مُجَاهِد وَإِنَّمَا أخذه من الْقَاسِم بن أبي بزَّة؟؟ قَالَ :كَذَا قَالَ ابْن عُيَيْنَة وَلَا أدري أَحَق ذَلِك أم لَا .

ـ وقال وكيع : كان سفيان يصحح تفسير بن أبي نجيح؛ ينظر ترجمته . [1]

ـ قلت: وبعد كل ما تقدم فـ «مجاهد»[2] وإن كان من أعلم الناس بالتفسير إلا أنه يجب البحث عن مصادر كلامه المحتملة ..

• وعند التدقيق في مصدر كلامه هذا فقد يكون الصحابي الجليل ابن عباس أو أحد الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ الذين روى عنهم، ومع ذلك لم يصرّح بمصدر روايته مما يقوّي وجود واسطة أو أكثر بينه وبين الصحابي ـ إن وجد ـ ، وهذا يضعّف الرواية لا شك [3] ، **هذا فضلا عن وجوب النظر في المتن وإن صحّ!!** .

([1]) وقَالَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ: خُذُوا التَّفْسِيْرَ مِنْ أَرْبَعَةٍ: مُجَاهِدٍ، وَسَعِيْدِ بنِ جُبَيْرٍ، وَعِكْرِمَةَ، وَالضَّحَّاكِ . سير الأعلام (٤/٤٥١).

([2]) **مجاهد بن جَبْر المكي أبو الحجاج المخزومي المكى أحد الأعلام . ولد سنة إحدى وعشرين . روى عن : علي والعبادلة الأربعة وخلق كثير ، روى عنه : عكرمة وليث بن أبي سليم وطلحة بن مصرف وآخرون . وثقه الأئمة وفخموا أمره؛ قال قتادة وخصيف: أعلم من بقي بالتفسير مجاهد ، وقال ابن حبان :كان فقيها ورعا عابدا متقنا ،قال النووي: تابعى، إمام، متفق على جلالته وإمامته وتوثيقه، وهو إمام في الفقه، والتفسير، والحديث، وقال الذهبي : أجمعت الأمة على إمامته والاحتجاج به . ومات سنة أربع ومئة أو قبلها.**

كتاب : الطبقات الكبرى ٥/ ٤٦٦، المعرفة والتاريخ ١/ ٧١١ ، الجرح والتعديل ٨/ ٣١٩ ، الثقات ٥/ ٤١٩ ، مشاهير الأمصار ص ١٣٣، المنتظم ٧/ ٩٤، تهذيب الأسماء (٨٣/٢)، الكاشف ٢/ ٢٤٠، سير الأعلام ٤/ ٤٤٩ ، تذكرة الحفاظ ١/ ٧١، التقريب ص ٥٢٠، التهذيب ١٠/ ٤٢ .

([3]) فقد نقل غير واحد عن مُجَاهِد قَالَ: عَرَضْتُ القُرْآنَ ثَلاَثَ عَرْضَاتٍ (ونقل أنه عرضه عليه ثلاثين مرة) عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، أَقِفُهُ عِنْدَ كُلِّ آيَةٍ، أَسْأَلُهُ: فِيْمَ نَزَلَتْ؟ وَكَيْفَ كَانَتْ ؟ سير أعلام النبلاء(٤/ ٤٥٠)،

==

• ومع ذا .. فإنّ هناك ما يدفع المرءَ للتوقف فيه؛ لما اشتهر به من التدليس، ووقوع الواسطة بينه وبين الصحابة _ رضي الله عنهم _، فضلا عما في متنه من نكارة سيأتي التنبيه عليه!! . [1]

****

(هـ) وأما مرسل الحكم .. فأخرجه ابن أبي حاتم كما في «الدر المنثور(٤١٧/٨) »، ولفظه: قال: « ما رؤي رسولُ اللهِ ﷺ بعد هذه الآية متصديًا لغنيٍّ ولا معرضًا عن فقيرٍ».

(و) _ ** مرسل عكرمة [2]

==

وقال ابن سعد في طبقاته (٣٠/٦) قَالَ: وَقَالَ غَيْرُ أَبِي بَكْرٍ: كَانُوا يَرَوْنَ أَنْ مجاهدا يحدث عن صحيفة جابر.

(١) قال ابن سعد في طبقاته (٣٠/٦) : أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ قَالَ: قُلْتُ لِلأَعْمَشِ مَا لَهُمْ يَتَّقُونَ تَفْسِيرَ مُجَاهِدٍ؟

قَالَ: كَانُوا يَرَوْنَ أَنَّهُ يَسْأَلُ أَهْلَ الْكِتَابِ.

وجاء في تهذيب التهذيب (٤٤/١٠): حكاية كلام الترمذي في العلل ما نصه مجاهد معلوم التدليس؛ فعنعنته لا تفيد الوصل ووقوع الواسطة بينه وبين ابن عباس. انتهى، وكذا نقل أنّ ابن معين رماه بالتدليس عن عليّ رضي الله عنه .

(٢) **عِكْرمة البَربَري أبو عبد الله المدني مولى ابن عباس. روى عن مولاه وطائفة من الصحابة وغيرهم، وعنه: خلق كثير. قال له ابن عباس : أفت الناس وأنا لك عون، قال شهر بن حوشب: حبر الأمة، وقال جابر بن زيد : هذا البحر فسلوه، وقال الشعبي وقتادة : من أعلم التابعين، ووثّقه الأئمة والعجلى وابن حجر ونفيا عنه ما رمى به من رأى الخوارج، وقال البخاري : ليس أحد من أصحابنا إلا ويحتج به، وقال محمد بن نصر المروزي والطبري وغيرهما : أجمع عامة أهل العلم على الاحتجاج بحديثه، وقال ابن راهويه : إمام الدنيا . مات سنة سبع ومئة أو قبلها.**

==

• _ وهذا الأثر لم أقف عليه .. وتأتي أهمية هذا الأثر؛ لما نُقل عن غير واحد من أئمة التابعين وغيرهم من التنبيه على أن عكرمة كان أعلم الناس بالتفسير؛ كقتادة، وحبيب بن أبي ثابت، وأيوب، والثوري، فضلا عن ثناء ابن عباس ﷺ عليه؛ يراجع التهذيب وغيره .

• _ وقد أشار إليه ضمنًا الحافظُ ابنُ حجر أنّ أحد الأئمة عبد بن حميد، أو الطَّبَرَانِيّ، أو ابن أَبِي حَاتِمٍ قد أخرجه، ونبّه على أنه مرسل فكفانا [1] .

_ ولكن لم يذكره السيوطي في «الدر المنثور»!! [2]، وكذا لم يذكره ابن كثير فيمن رووه .[3]

_ قلت: وعدم اهتدائنا إلى مكانه ليس له كبير فائدة؛ فغايته _ وإن صحّ _ أنه مرسل.. فهو كغيره من الآثار السابقة التي يجب النظر فيها .

****

(ز) _ مرسل أبي مالك الغفاريّ [4]

==

كتاب : تهذيب التهذيب ٧/ ٢٦٣ // وينظر: الطبقات الكبرى ٢/ ٢٩٣ ، التاريخ الكبير ٧/ ٤٩ ، معرفة الثقات ٢/ ١٤٥ ، الجرح والتعديل ٧/ ٧، مشاهير الأمصار ص ١٣٤ ، تهذيب الأسماء (٣٤٠/١) ، تهذيب الكمال ٢٠/ ٢٦٤ ، البداية والنهاية ط الفكر ٩/ ٢٤٤ ، تذكرة الحفاظ ١/ ٧٣.

(١) ينظر: فتح الباري (٤١١/١٣) .

(٢) ينظر: الدر المنثور (٤١٦/٨ وما بعدها) .

(٣) تفسير القرآن العظيم (ابن كثير ت: ٧٧٤هـ) حققه: محمد حسين شمس الدين: دار الكتب العلمية، – بيروت (٣٢١/٨).

(٤) جاء في تهذيب التهذيب (٢٤٥/٨ ، ٤٥٣-" خت د س ت – غزوان" أبو مالك الغفاري الكوفي. روى عن عمار بن ياسر وابن عباس وغيرهما، وعنه: سلمة بن كهيل وإسماعيل السدي وآخرون .قال ابن معين : كوفي ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات .

==

أخرجه سعيد بن منصور وعبد بن حمد وابن المنذر كما في « الدر المنثور (٤١٧/٨) »

ولفظه: قال: «جاءه عبد الله بن أم مكتوم فعبس في وجهه وتولى، وكان يتصدى لأمية بن خلف، فقال الله: {أَمَّا مَنِ اسْتَغْنَى (٥) فَأَنْتَ لَهُ تَصَدَّى (٦)} ».

****

(ح) * _ ومن أدلة القائلين بأنّ فاتحة عبس عتاب للنبيّ ﷺ**

- _ **ما** أخرجه ابنُ جرير عَن ابن زيد قَالَ: « كَانَ يُقَال لَو أَن رَسُول الله ﷺ كتم من الْوَحْي شَيْئا كتم هَذَا عَن نَفسه».[1]

==

(بتصرف) . وقال في التقريب (ص٤٤٢، ٥٣٥٤- غزوان الغفاري أبو مالك الكوفي مشهور بكنيته ثقة من الثالثة .

(١) أخرجه ابن جرير الطبري في التفسير (٢١٩/٢٤) حَدَّثَنِي يُونُسُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: قَالَ ابْنُ زَيْدٍ، وَسَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ، عَزَّ وَجَلَّ: {عَبَسَ وَتَوَلَّى أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى} قَالَ: جَاءَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ وَقَائِدُهُ يُبْصِرُ، وَهُوَ لَا يُبْصِرُ، قَالَ: وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُشِيرُ إِلَى قَائِدِهِ يَكُفُّ، وَابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ يَدْفَعُهُ وَلَا يُبْصِرُ؛ قَالَ: حَتَّى عَبَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَعَاتَبَهُ اللَّهُ فِي ذَلِكَ، فَقَالَ: {عَبَسَ وَتَوَلَّى أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى} [عبس: ١] إِلَى قَوْلِهِ: {فَأَنْتَ عَنْهُ تَلَهَّى} [عبس: ١٠] قَالَ ابْنُ زَيْدٍ: كَانَ يُقَالُ: لَوْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺكَتَمَ مِنَ الْوَحْيِ شَيْئًا، كَتَمَ هَذَا عَنْ نَفْسِهِ؛ قَالَ: وَكَانَ يَتَصَدَّى لِهَذَا الشَّرِيفِ فِي جَاهِلِيَّتِهِ، رَجَاءَ أَنْ يُسْلِمَ، وَكَانَ عَنْ هَذَا يَتَلَهَّى.

_ **قلت:** وابن زيد مجمع على ضعفه[1]، وقد أتى بقول منكر لم ينقله في هذا الباب غيره !!؛

---

(1) **عَبْد الرحمن بْن زَيْد بْن أسلم القرشي، العدوي، المدني، مولى عُمَر بْن الخطاب . روى عن: أبيه، وغيره. وعَنه: ابْن عُيَيْنَة، وابْن وهب، وخلق. قال عَمْرو بْن عَلِيٍّ(نقله العقيلي): لم أسمع ابْن مهدي يحدث عنه .وَقَال أحمد والجوزجاني(نقله ابن عدي) وأبو داود (نقله ابن الجوزي وغيره) وأبو زرعة والنسائي: ضعيف، وَقَال عَبد اللَّهِ بْن أَحْمَد: سَمِعْتُ أَبِي يضعفه، وَقَال ابْن مَعِين: ليس بشيءٍ، وضعفه ابن سعد وابْن المديني جدا(نقله ابن أبي حاتم)، وَقَال الشافعي (نقله العقيلي وغيره): قال مالك لرجل: اذهب إلى عَبْد الرَّحْمَن يحدثك عَن أبيه، عَنْ نوح!! ، وَقَال الدَّراوَرْدِيّ ومعن وعامة أهل المدينة(نقله العقيلي وغيره): لا يدري ما يقول، وَأشار ابْن المبارك(نقله العقيلي وغيره) والبزار إلى وهنه، وَقَال أبو حاتم: ليس بقوي كان فِي نفسه صالحا وفي الحديث واهياً، كَانَ يقلب الْأَخْبَار وَهُوَ لَا يعلم حَتَّى أكثر من رفع الْمَرَاسِيل وَإِسْنَاد الْمَوْقُوف فَاسْتحقَّ التّرْك، وقال ابن خزيمة: لا يَحْتَجُّ أَهْلُ التَّثْبِيتِ بِحَدِيثِهِ لِسُوءِ حِفْظِهِ، قال الساجي(نقله ابن حجر): منكر الحديث، وقال الطحاوي: حَدِيثُهُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي النِّهَايَةِ مِنَ الضَّعْفِ، وقال الحربي(نقله ابن حجر): غيره أوثق منه، وقال الحاكم (نقله ابن حجر) وأبو نعيم: روى عن أبيه أحاديث موضوعة، وقال ابن الجوزي: أجمعوا على ضعفه، وَقَال ابْن عدي: له أحاديث حسان وهو ممن احتمله الناس وصدقه بعضهم وهو ممن يكتب حديثه . مات سنة ثنتين وثمانين ومئة** . قال الذهبي: **ضعفوه له تفسير.**
كتاب: الطبقات لابن سعد (٤٨٤/٥)، العلل لأحمد رواية عبد الله (٢٧١/٣) ، البحر الزخار (٤٣٠/١١ ، ح ٥٢٨٧) ، الضعفاء للنسائي (صـ ٦٦ رقم ٣٦٠) ، صحيح ابن خزيمة (٢٣٢/٣ ، ح ١٩٧٢) ، شرح مشكل الآثار (٦٥/٧ ، ح ٢٦٤٧) ، الضعفاء للعقيلي (٣٣١/٢) ، الجرح والتعديل (٢٣٣/٥) ، المجروحين (٥٧/٢) ، الكامل (٤٤١/٥) ، الضعفاء لأبي نعيم (صـ ١٠٢) ، الضعفاء لابن الجوزي (٩٥/٢)، تهذيب الكمال (١١٤/١٧) ، سير أعلام النبلاء (٣٤٩/٨) ، الكاشف (٦٢٨/١) ، تهذيب التهذيب (١٧٧/٦) .

ـ ** **قال ابن حجر**: وَأَمَّا الرِّوَايَةُ الْأُخْرَى فِي عَبَسَ وَتَوَلَّى _أي جملة : لَو أَن رَسُول الله ﷺ كتم من الْوَحْي شَيْئا_.. فَلَمْ أَرَهَا إِلَّا عِنْدَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ أحد الضُّعَفَاء؛ أخرجه الطَّبَرِيّ وابن أَبِي حَاتِمٍ عَنْهُ قَالَ: «كَانَ يُقَالُ لَوْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺكَتَمَ شَيْئًا مِنَ الْوَحْيِ لَكَتَمَ هَذَا عَنْ نَفسه» وَذكر قصَّة ابن أُمِّ مَكْتُومٍ وَنُزُولَ عَبَسَ وَتَوَلَّى انْتَهَى، وَقَدْ أَخْرَجَ الْقِصَّةَ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو يَعْلَى وَالطَّبَرِيُّ وَالْحَاكِمُ عَنْ عَائِشَةَ وَلَيْسَ فِيهَا هَذِهِ الزِّيَادَةُ ، وأخرجها ابن مَرْدَوَيْهِ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ عَنْ عَائِشَةَ كَذَلِكَ بِدُونِهَا، وَكَذَا مِنْ حَدِيثِ أَبِي أُمَامَةَ، وَأَوْرَدَهَا عبد بن حميد وَالطَّبَرَانِيّ وابن أَبِي حَاتِمٍ مِنْ مُرْسَلِ قَتَادَةَ وَمُجَاهِدٍ وَعِكْرِمَةَ وَأَبِي مَالِكٍ الْغِفَارِيّ وَالضَّحَّاكِ وَالْحَكَمِ وَغَيْرِهِمْ، وَلَيْسَ فِي رِوَايَةِ أَحَدٍ مِنْهُمْ هَذِهِ الزِّيَادَةُ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ[1] .

ـ** ولو احتججنا بمثل هذه الأقوال.. لأبطلت نفسها كما في قول ابن زيد!!.

(ط) * أثر [مَرْحَبًا بِمَنْ عَاتَبَنِي فِيهِ رَبِّي]**

وهذا الأثر اختلفوا في نقله ؛

(١) ـ أورده الديلمي في « الفردوس » (١٦٤/٤، ٦٥١٠ – عن أنسٍ رضي الله عنه بلا إسناد: مرْحَبًا بك يَا بن مَكْتُوم مرْحَبًا بِرَجُل عَاتَبَنِي فِيهِ رَبِّي عز وَجل .

(٢) ـ ونقل هذا عن «الثوريّ» أيضا ؛

(١) ينظر: فتح الباري (٤١١/١٣) .

ـ قال القرطبيُّ: قَالَ الثَّوْرِيُّ: فَكَانَ النَّبِيّ ﷺ بَعْدَ ذَلِكَ إِذَا رَأَى ابْنَ أُمِّ مَكْتُومٍ يبسط له رداءه ويقول: « [مَرْحَبًا بِمَنْ عَاتَبَنِي فِيهِ رَبِّي] » [(١)].

- وسبقه إلى نقله عن «الثوريّ» مكيُّ بنُ أبي طالب، فلعله أخذه عنه[(٢)] .

(٣) ـ بينما ذكره السمعاني عن «ابن عيينة» دون إسناد!! [(٣)] ؛

(٤) ـ وذكره ابن عبد البر في الاستذكار (٤٩٤/٢) عن عَائِشَة دون إسناد وأحال إلى «التمهيد» أنه ذكره فيه مسندا فرجعت إليه (٣٢٥/٢٢) فوجدته دون هذه الجملة ؟!!.

---

(١) ينظر: تفسير القرطبي (المتوفى: ٦٧١هـ): دار الكتب المصرية – القاهرة، ط: الثانية، ١٣٨٤– ١٩٦٤ (٢١٣/١٩) / وذكره البغوي في التفسير ط طيبة (٣٣٢/٨) ، والثَّعْلَبِيّ في تفسيره (١٣٠/١٠)، وَالواحدي فِي أَسبَاب النُّزُول،ت زغلول (ص٤٧١)،.

(٢) ينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه، المؤلف: أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (المتوفى: ٤٣٧هـ) الناشر: مجموعة بحوث الكتاب والسنة – كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – جامعة الشارقة، ط: الأولى، ١٤٢٩ – ٢٠٠٨(٨٠٥٣/١٢) / وكذا ذكره أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (المتوفى: ٧٧٥هـ) في اللباب في علوم الكتاب : دار الكتب العلمية – بيروت / ط: الأولى، ١٤١٩ –١٩٩٨ (١٥٣/٢٠) عن الثوري ./ وكذا عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي (المتوفى: ٨٧٥هـ) في الجواهر الحسان في تفسير القرآن : دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط: الأولى – ١٤١٨ هـ (٥٥١/٥) .

(٣) جاء في تفسير القرآن، لأبي المظفر، منصور بن محمد المروزى السمعاني (المتوفى: ٤٨٩هـ): دار الوطن، الرياض – السعودية، ط: الأولى، وَقد قَالَ سُفْيَان بن عُيَيْنَة: " كَانَ النَّبِي بعد ذَلِك إِذا جَاءَهُ عبد الله بن أم مَكْتُوم بسط رِدَاءَهُ وَقَالَ: يَا من عَاتَبَنِي فِيهِ رَبِّي ".

ـ ** ومن العجيب حقًّا أنّ غير واحد من المفسرين ذكروه دون عزوٍ إلى قائلٍ أو إسنادٍ ؛ كالبغويّ، والثَّعْلَبِيّ، والواحديّ، وقلّدهم في ذلك جلّ المفسرين؛ نقلوه دون إسناد!! .

• وهؤلاء ومن على شاكلتهم ـ من العلماء ـ يعلمون جيدًا أنّ مثل هذه الأقاويل التي لَا خُطَم لها وَلا أَزِمَّة لا تقوم بها حجّة، فضلا عما في نقله من اختلاف كما قد رأيت؟!!.[1]

****

*** وقفاتٌ مع أقوال بعض الأئمة في روايات الباب

ـ قال ابن العربي: «لا خلاف أنها نزلت في ابن أم مكتوم الأعمى وقد روي في الصحيح».

ـ قلت: وأصحّ ما ورد في الباب طريق «هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عن عُرْوَةَ ».

ـ قلت : وأما عبارة ابن العربي : « وقد روي في الصحيح».. فتطلق على : (أ) ـ «جامع الترمذيّ»[2] ولكن الترمذيّ قد أشار إلى علته كما سبق في إشارة لترجيح المرسل.

---

(١) أخرج السمعاني (المتوفى: ٥٦٢هـ) في أدب الاملاء والاستملاء: دار الكتب العلمية – بيروت (ص ٥): من طريق : بَقِيَّةُ ثَنَا عُتْبَةُ بْنُ أَبِي حَكِيمٍ أَنَّهُ كَانَ عِنْدَ إِسْحَاقَ بْنِ أَبِي فَرْوَةَ وَعِنْدَهُ الزُّهْرِيُّ قَالَ فَجَعَلَ بن أَبِي فَرْوَةَ يَقُولُ قَالَ رَسُولُ الله ﷺ فَقَالَ لَهُ الزُّهْرِيُّ قَاتَلَكَ اللَّهُ يَا بن أَبِي فَرْوَةَ مَا أَجْرَأَكَ عَلَى اللَّهِ أَلا تُسْنِدُ حَدِيثَكَ تُحَدِّثُنَا بِأَحَادِيثَ لَيْسَتْ لَهُمْ خَطَمٌ وَلا أَزِمَّة !! .

(٢)"قال صاحب كشف الظنون: "قد اشتهر جامع الترمذي بالنسبة إلى مؤلِّفه، فيقال: جامع الترمذي"، وقال – أيضاً –: "لقد أطلق الحاكم والخطيب عليه الجامع الصحيح، ويقال له أيضاً: سنن الترمذيّ" . ينظر: كشف الظنون (١٠٠٥/٢ و ١٠٠٧/٢)

(ب) ـ وكذا « مستدرك الحاكم» وفيه أيضًا أشار الحاكم إلى علته بإثره!! .

** والحاكم يقبل زيادة الثقة/ مع علمه بالخلاف فيه؛ وعليه.. فالطريقان عنده صحيحان .[1]

(ج) ـ ولم يبق إلا «ابن حبان»، والإمام «ابن حبان» .. مذهبه معروف من تقديم الوصل على الإرسال إذا تعارضا وكان الواصلُ ثقةً ؛

ـ وابن حبان قد أخرج حديث عائشة موصولا من طريق عبد الرحيم بن سليمان الكناني عن هشام.

**وابن حبان ذكر«عبد الرحيم الكناني».. في ثقاته (٨/٤١٢، ١٤١٤٨) وقال :روى عَنهُ النَّاس؛

وهو مشهور بضبطه لكتبه وثناء الناس عليه وأخذهم عنه/ولم يطعن فيه إلا عثمان بن أبي شيبة!. [2]

---

(١) قال الحاكم في مقدمة المستدرك: شَرْطُ الصَّحِيحِ عِنْدَ كَافَّةِ فُقَهَاءِ أَهْلِ الْإِسْلَامِ أَنَّ الزِّيَادَةَ فِي الْأَسَانِيدِ وَالْمُتُونِ مِنَ الثِّقَاتِ مَقْبُولَةٌ، وقال بإثر (ح ٣٧٠): «أَنَا عَلَى أَصْلِي الَّذِي أَصَّلْتُهُ فِي خِطْبَةِ هَذَا الْكِتَابِ أَنَّ الزِّيَادَةَ مِنَ الثِّقَةِ مَقْبُولَةٌ، وبإثر (ح٣٩٥٦) : نحوه.

(٢) جاء في تهذيب التهذيب (٦/٣٠٦ ، ٦٠٣ – "ع عبد الرحيم" بن سليمان الكناني وقيل الطائي أبو علي المروزي الأشل سكن الكوفة. روى عن عاصم الأحول وهشام بن عروة وغيرهم، وعنه: هناد بن السري وأبو سعيد الأشج وغيرهم. قال سهل بن عثمان نظر وكيع في حديثه فقال ما أصح حديثه، وقال ابن معين وأبو داود: ثقة، وقال أبو حاتم :صالح الحديث كان عنده مصنفات قد صنف الكتب، وقال النسائي: ليس به بأس، وذكره ابن حبان في الثقات . مات سنة سبع وثمانين ومائة، قلت: وقال ابن المديني لا بأس به، وقال العجلي: ثقة متعبد كثير الحديث، وقال ابن شاهين في الثقات قال عثمان بن أبي شيبة: ثقة صدوق ليس بحجة.

• وعند التدقيق.. نجد أنّ هذا من قبيل ضبط الأسانيد، وسيأتي التنبيه على مضمون المتون .

ـ // والإنصاف العلمي يقتضي أن يُحَاكم الإمامُ من خلال منهجه لا من خلال منهج غيره // .

ـ ولكن العبرة بجمع الطرق ومقارنتها بحفظ الأئمة المتقنين؛ كما هو معروف عند جهابذة الفنّ، وسبق ترجيح رواية «مالك» ومن تابعه على رواية «عبد الرحيم الكناني» .

** وقد اختلف أهل العلم إذا وصل الحديث ثقة وأرسله آخر على أربعة أقوال :

الأول: إن الحكم لمن وصل، وهو ما جرى عليه ابن حبان وصحّحه الخطيب [١]، والعراقي، وقال ابنُ الصلاح : وهُوَ الصَّحِيحُ فِي الْفِقْهِ وَأُصُولِهِ، وحكى عن البخاري أنه قال: الزيادة من الثقة مقبولة. [٢]

الثاني: إنّ الحكم لمن أرسل، حكاه الخطيب عن أكثر أصحاب الحديث.

الثالث: إنّ الحكم للأكثر، فإن كان من أرسله أكثر ممن وصله.. فالحكم للإرسال، والعكس.

الرابع: إنّ الحكم للأحفظ .

وقد تعقّب القولَ الأولَ ابنُ دقيق العيد، فقال[٣] : من حكى من أهل الحديث أو أكثرهم أنه إذا تعارض رواية مسند ومرسل، أو رافع وواقف، ناقص وزائد،

---

(١) كما في " الكفاية " ط المكتبة العلمية – المدينة المنورة (ص٤٠٩ _ ٤١١ : بَابُ الْقَوْلِ فِيمَا رُوِيَ مِنَ الْأَخْبَارِ مُرْسَلًا وَمُتَّصِلًا ، هَلْ يَثْبُتُ وَيَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ أَمْ لَا؟) .

(٢) في مقدمته، دار الفكر– سوريا، دار الفكر المعاصر – بيروت (ص٧٢) .

(٣) ينظر: توضيح الأفكار (٣١٢/١) .

أن الحكم للزائد.. لم يصب في هذا الإطلاق؛ فإن ذلك ليس قانوناً مطردًا؛ وبمراجعة أحكامهم الجزئية تعرف صواب ما نقول – وبهذا جزم الحافظ العلائي في "جامع التحصيل" فقال: كلام الأئمة المتقدمين في هذا الفن كعبد الرحمن بن مهدي، ويحيى بن سعيد القطان، وأحمد بن حنبل، والبخاري، وأمثالهم، أنه لا يحكم في هذه المسألة بحكم كلي، بل عملهم في ذلك دائر على الترجيح بالنسبة إلى ما يقوى عند أحدهم في حديث وقول البخاري" الزيادة من الثقة مقبولة" إنما قاله حين سئل عن حديث «لا نكاح إلا بولي» وقد أرسله شعبة وسفيان – وهما جبلان في الحفظ، وأسنده إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي في آخرين، فقال البخاري: «الزيادة من الثقة مقبولة» وحكم لمن وصله؛ فالبخاري – رحمه الله – لم يحكم فيه بالاتصال من أجل كون الوصل زيادة، وإنما حكم للاتصال لمعان أخرى رجحت عنده حكم الموصول؛

(أ) _منها : أن يونس بن أبي إسحاق وابنه إسرائيل وعيسى رووه عن أبي إسحاق موصولاً، ولا شك أن آل الرجل أخص به من غيرهم.

(ب) _ وقد وافقهم على ذلك أبو عوانة، وشريك النخعي، وزهير بن أمية، وتمام العشرة من أصحاب أبي إسحاق مع اختلاف مجالسهم في الأخذ عنه، وسماعهم إياه من لفظه.

(ج) _ وأما رواية من أرسله – وهما شعبة وسفيان – فإنما أخذاه عن أبي إسحاق في مجلس واحد ... ولا يخفى رجحان ما أخذ من لفظ المحدث في مجالس متعددة على ما أخذ عنه عرضاً في محل واحد.

(د) _ هذا إذا قلنا: حفظ سفيان وشعبة في مقابل عدد الآخرين مع أن الشافعي يقول: العدد الكثير أولى بالحفظ من الواحد. فتبين أن ترجيح البخاري وصل هذا الحديث على إرساله لم يكن لمجرد أن الواصل معه زيادة

ليست مع المرسل، بل بما ظهر من قرائن الترجيح ويزيد ذلك ظهوراً تقديمه للإرسال في مواضع أخرى؛ يراجع في مظانه. (١)

• قال السخاوي في تعليق له على كلام لشيخه ابن حجر: «ومن هنا يتبيّن أنه لا يحكم في تعارض الوصل والرفع مع الإرسال والوقف بشيء معيّن، بل إن كان من أرسل أو وقف من الثقات أرجح ..قدم ، وكذا بالعكس» ا؟. (٢)

• وقال السخاوي رحمه الله أيضا : «الحق حسب الاستقراء من صنيع متقدمي الفنّ عدم اطراد حكم كلي؛ بل ذلك دائر مع الترجيح: فتارة يترجح الوصل، وتارة الإرسال، وتارة يترجح عدد ذوات الصفات، وتارة العكس. ومن راجع أحكامهم الجزئية .. تبين له ذلك» اهـ. (٣)

** قال ابن حجر رحمه الله معلقاً على كلام العلائيّ السابق : « هذا العمل الذي حكاه عنهم إنما هو فيما يظهر لهم فيه ترجيح.. وأما ما لا يظهر فيه الترجيح .. فالظاهر أنه المفروض في المسألة»اهـ. (٤)

وقال ابن حجر: وَإِذَا تَعَارَضَ الْوَصْلُ وَالْإِرْسَالُ وَلَمْ يُرَجَّحْ أَحَدُ الطَّرِيقَيْنِ قُدِّمَ الْوَصْلُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. (٥)

• وقال السخاوي رحمه الله بعد ذكره لاختلافهم في تقديم الوصل أو الإرسال أو الأكثر أو الأحفظ: « والظاهر أن محل الأقوال فيما لم يظهر

---

(١) ينظر: النكت لابن حجر (٦٠٤/٢) ، توضيح الأفكار (٣١٢/١) .

(٢) ينظر: فتح المغيث (٢٤٥/١) ، شرح (التبصرة والتذكرة = ألفية العراقي) للعراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ): دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان (٢٢٧/١ و ٢٦٧) ، النكت لابن حجر (٦٠٣/٢ وما بعدها) ، توضيح الأفكار (٣٠٨/١) ..

(٣) ينظر: فتح المغيث مكتبة السنة – مصر (٢١٦/١ وما بعدها) .

(٤) ينظر: النكت (٦٠٥/٢).

(٥) ينظر: فتح الباري (١١/١٢) .

فيه ترجيح كما أشار إليه شيخنا، وأومأ إليه ما قدمته عن ابن سيد الناس».[1]

_ ومما سبق يتبين لنا أنّ المعتبر عند أئمة الحديث وجهابذته هو الترجيح بالقرائن، ولكل رواية قرائنها .

_ ** وما سبق في بيان ترجيح رواية هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ أنه مرسل.. ينطبق تمامًا على رواية قتادة عن أنس ﷺ وأنّ الراجح أنه مرسل عن قتادة ، وما سواهما .. فلم يسلم مخرجه من كلام .

_ ** **ويبقى السؤال** : ما فائدة تلك الطرق الوافرة التي وردت في الباب ؟!!

- والجواب كما هو مشهور عند أهل الفن : « أنه إذا تعددت طرق الحديث واختلفت مخارجه .. دلّت على أن للحديث أصلا » .

إلى هنا كلام مقبول، وهنا سؤال يطرح نفسه؛ وهو : ما أصل هذا الحديث أو تلك القصة ؟!! .

- وللجواب عن هذا يقال: لا بد من النظر في متون تلك الروايات ومقارنتها بالأصول الثابتة حتى يتبين لنا المتفق عليه _ إن وجد _، وما كان فيها من تضاد أو غرابة كي ينبّه عليها، وهذا ما سنبيّنه _ بمشيئة الله تعالى _ في المطلب التالي .

****

(١) ينظر: فتح المغيث (٢١٦/١) .

المطلب الثالث

وقفات مع متون الروايات

_ قبل النظر في المتون لا بد من النظر في فاعل «عبس» في الآيات .

_ ** واختلفوا في فاعل «عبس» في الآيات الكريمة :

** _ **الرأي الأول** أن العابس هو النبيّ ﷺ وهذا ما عليه الجمهور؛

_ قال ابنُ جرير الطبريّ : وذُكر أن الأعمى الذي ذكره الله في هذه الآية، هو ابن أمّ مكتوم، عوتب النبيّ _صلى الله عليه وسلم _ بسببه. (١)

_ قال الرازيّ : أجمع المفسرون على أن الذي عبس وتولى هو الرسول صلوات الله عليه ﷺ . وأجمعوا أن الأعمى هو ابن أم مكتوم . (٢)

_ ** وقال الحافظ ابن حجر : وَأَمَّا تَفْسِيرُ تَوَلَّى فَهُوَ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ، وَلَمْ يَخْتَلِفِ السَّلَفُ فِي أَنَّ فَاعِلَ عَبَسَ هُوَ النَّبِيُّ ﷺ ... » (٣) .

_ والناظر في بقية التفاسير يجدها لا تخرج عن هذا المضمون . (٤)

---

(١) ينظر : تفسير الطبري، مؤسسة الرسالة (٢١٧/٢٤ وما بعدها وذكر ورايات الباب؛ كما سبق دراستها).

(٢) ينظر : مفاتيح الغيب = التفسير الكبير لفخر الدين الرازي (المتوفى: ٦٠٦هـ): دار إحياء التراث العربي – بيروت (٥٣/٣١).

(٣) ينظر : فتح الباري (٦٩٢/٨).

(٤) ينظر : تفسير الثعلبي(المتوفى: ٤٢٧هـ) الكشف والبيان عن تفسير القرآن: دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان (١٣٠/١٠) / وتفسير الواحدي (المتوفى: ٤٦٨هـ)الوسيط في تفسير القرآن المجيد: دار الكتب العلمية، بيروت (٤٢٢/٤)/ والبغوي ==

_ وأكثر الجمهور يصرّح بأنّ الآيات من مواضع العتاب للنبيّ ﷺ ، ثم يوجّه بعضُهم المعنى على أنه ثناء على النَّبِيّ ﷺ في حقيقة الأمر ؟!! [١] . [٢]

==

في التفسير ط طيبة (٣٣٢/٨) / وزاد المسير في علم التفسير لابن الجوزي (٣٩٩/٤) / تفسير الرازي (٥٢/٣١) / تفسير العز ابن عبد السلام (٤١٩/٣)، وغيرها من التفاسير .

وفي تفسير ابن كثير، ط العلمية (٣٢٠/٨ و ٣٢١) : [سورة عبس (٨٠)] عَبَسَ وَتَوَلَّى (١) ... فَمَنْ شاءَ ذَكَرَهُ (١٢)

ذَكَرَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْمُفَسِّرِينَ أن رسول الله ﷺ كَانَ يَوْمًا يُخَاطِبُ بَعْضَ عُظَمَاءِ قُرَيْشٍ وَقَدْ طَمَعَ فِي إِسْلَامِهِ، فَبَيْنَمَا هُوَ يُخَاطِبُهُ وَيُنَاجِيهُ إِذْ أَقْبَلَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ ... وَمِنْ هَاهُنَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى رَسُولَهُ ﷺ أَنْ لا يَخُصَّ بِالْإِنْذَارِ أَحَدًا، بَلْ يُسَاوِي فِيهِ بَيْنَ الشَّرِيفِ وَالضَّعِيفِ وَالْفَقِيرِ وَالْغَنِيِّ وَالسَّادَةِ وَالْعَبِيدِ وَالرِّجَالِ والنساء والصغار والكبار، ثم الله تعالى يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَلَهُ الْحِكْمَةُ الْبَالِغَةُ وَالْحُجَّةُ الدَّامِغَةُ .

(١) جاء في تفسير القرطبي (٢١٤/١٩) قَالَ ابْنُ زَيْدٍ: إِنَّمَا عَبَسَ النَّبِيُّ ﷺ لِابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ وَأَعْرَضَ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ أَشَارَ إِلَى الَّذِي كَانَ يَقُودُهُ أَنْ يَكُفَّهُ، فَدَفَعَهُ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ، وَأَبَى إِلَّا أَنْ يُكَلِّمَ النَّبِيَّ ﷺ حَتَّى يُعَلِّمَهُ، فَكَانَ فِي هَذَا نَوْعُ جَفَاءٍ مِنْهُ. وَمَعَ هَذَا أَنْزَلَ اللَّهُ فِي حَقِّهِ عَلَى نَبِيِّهِ ﷺ : عَبَسَ وَتَوَلَّى بِلَفْظِ الْإِخْبَارَ عَنِ الْغَائِبِ، تَعْظِيمًا » لَهُ. ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْهِ بِمُوَاجَهَةِ الْخِطَابِ تَأْنِيسًا لَهُ فَقَالَ: وَما يُدْرِيكَ ... .

(٢) وجاء في نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، لـ: إبراهيم بن عمر بن حسن البقاعي (المتوفى: ٨٨٥هـ): دار الكتاب الإسلامي، القاهرة (٢٢٥/٢) : وكذلك قوله: {عبس وتولى أن جاءه الأعمى} [عبس: ١-٢] فيه إظهار لمدحته بحرصه على تألف الأبعدين ووصل القاطعين حتى ينصرف عنهم بالحكم وإشادة الإكراه عليه في ذلك، فلا ينصرف عن حكم الوصية إلى حكم الكتاب بالحق إلا عن إشادة بإكراهه عليه، فهو محمود بما هو منهي عنه، لأن خطابه أبداً في ذلك في القرآن فيما بين الفضل والعدل، وخطاب سائر الخلق جار فيما بين العدل والجور، فبين الخطابين ما بين درج العلو، ودرك السفل في مقتضى الخطابين المتشابهين في القول المتباينين .

_ ** وهذا أمرٌ تتابع عليه مَنْ كتَبَ في التفسير حتى من المتأخرين؛ وإليك نماذج، منها:

(أ) _ **الشوكاني** .. قال: وَقَدْ أَجْمَعَ الْمُفَسِّرُونَ عَلَى أَنَّ سَبَبَ نُزُولَ الْآيَةِ: أَنَّ قَوْمًا مِنْ أَشْرَافِ قُرَيْشٍ كَانُوا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، وَقَدْ طَمِعَ فِي إِسْلَامِهِمْ، فَأَقْبَلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ، فَكَرِهَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنَّ يَقْطَعَ عَلَيْهِ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ كَلَامَهُ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ فَنَزَلَتْ ،وَما يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى، الْتَفَتَ سُبْحَانَهُ إِلَى خِطَابِ نَبِيِّهِ ﷺ، لِأَنَّ الْمُشَافَهَةَ أَدْخَلُ فِي الْعِتَابِ، أَيْ: أَيُّ شَيْءٍ يَجْعَلُكَ دَارِيًا بِحَالِهِ حَتَّى تُعْرِضَ عَنْهُ، ... فَالضَّمِيرُ فِي «لَعَلَّهُ» رَاجِعٌ إِلَى «الْأَعْمَى» ، وَقِيلَ: هُوَ رَاجِعٌ إِلَى الكافر، أي: وما يدريك أنّ ما طعمت فِيهِ مِمَّنِ اشْتَغَلْتُ بِالْكَلَامِ مَعَهُ عَنِ الْأَعْمَى أَنَّهُ يَزَّكَّى أَوْ يَذَّكَّرَ، وَالْأَوَّلُ أَوْلَى. (١)

(ب) _ **الزرقاني**.. حيث قال: وَإِنَّمَا حَصَلَتْ صُورَةُ الْعِتَابِ مَعَ أَنَّ فِعْلَهُ ﷺ، كَانَ طَاعَةً لِرَبِّهِ وَتَبْلِيغًا عَنْهُ وَاسْتِئْلَافًا لَهُ كَمَا شَرَعَهُ لَهُ ؛ لِأَنَّ ابْنَ أُمِّ مَكْتُومٍ بِسَبَبِ عَمَاهُ اسْتَحَقَّ مَزِيدَ الرِّفْقِ، وَالْمُسْتَفَادُ مِنَ الْآيَةِ إِعْلَامُ اللَّهِ تَعَالَى بِأَنَّ ذَلِكَ الْمُتَصَدِّيَ لَهُ لَا يَتَزَكَّى، وَأَنَّهُ لَوْ كُشِفَ لَهُ حَالُ الرَّجُلَيْنِ لَاخْتَارَ الْإِقْبَالَ عَلَى الْأَعْمَى، فَفِيهِ الْحَثُّ عَلَى التَّرْحِيبِ بِالْفُقَرَاءِ وَالْإِقْبَالِ عَلَيْهِمْ فِي مَجَالِسِ الْعِلْمِ وَقَضَاءِ حَوَائِجِهِمْ وَعَدَمِ إِيثَارِ الْأَغْنِيَاءِ عَلَيْهِمْ . (٢)

---

(١) فتح القدير، للشوكاني (المتوفى: ١٢٥٠هـ): دار ابن كثير، دار الكلم الطيب – دمشق، بيروت (٤٦٢/٥).

(٢) شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، تحقيق: طه عبد الرءوف : مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة (١٧/٢) .

(ج) _ وقال الشيخ الشعراوي :وقد يظن بعض الناس أن عتاب الله لنبيه لتقصير، ونرد على هؤلاء: ليفهم الإنسان منكم هذا اللون من العتاب على وجهه الحقيقي، فهناك فرق بين عتاب لمصلحة المعاتب، وعتاب للومه وتوبيخه؛ لأن المعاتَب خالف وعصى، ونضرب هذا المثل – ولله المثل الأعلى – أنت في يومك العادي إن نظرت إلى ابنك فوجدته يلعب ولا يذهب إلى المدرسة ولا يستذكر دروسه، فأنت تعاتبه وتؤنبه؛ لأنه خالف المطلوب منه، ولكنك إن وجدت ابنك يضع كل طاقته ويصرف ويقضي أوقات راحته في المذاكرة.. فأنت تطلب منه ألاّ يكلف نفسه كل هذا العناء، وتخطف منه الكتاب وتقول له: اذهب لتستريح. أنت في هذه الحالة تلومه لمصلحته هو، فكأن اللوم والعتاب له لا عليه. إذن قد حُلّ هذا الإشكال الذي يقولون فيه: إن الله كثيراً ما عاتب رسوله، ونوضح أن الحق قد عاتب الرسول له لا عليه؛ لأن الرسول وجد طريق الإيمان برسالته يسيرا سيرا سهلاً بين الضعفاء، ولكنه شغل نفسه وأجهدها رجاء أن يتذوق المستكبرون المتجبرون حلاوة الإيمان، وجاء في ذلك قول الحق: {عَبَسَ وتولى أَن جَآءَهُ الأعمى ... وَمَا عَلَيْكَ أَلاَّ يزكى} [عبس: ١ – ٧] .

إذن فالعتاب هنا لصالح من؟ إنه عتاب لصالح رسول الله ﷺ؛ لشدة حرصه ﷺ على هداية القوم أجمعين، كان يحب أن يعامل الطغاة بشيء من اللين ليتألف قلوبهم. (١)

وقال الشعراوي أيضا: والمتتبع لمواقف العتاب للرسول ﷺ يجده عِتَاباً لصالحه ﷺ رحمةً به، وشفقةً عليه، لا كما يقول البعض: إن الله تعالى يُصحّح للرسول خطئًا وقع فيه. (٢)

_** **ومما يدعو للعجب حقًّا**؛ أن الإمام الرازي رحمه الله، حام حول ما يفنّد تلك الآثار ثم قال بمضمون قول الجمهور أيضا ؟!! ؛

_ قال الرازي: وَفِي الْمَوْضِعِ سُؤَالَاتٌ:

---

(١) تفسير الشعراوي – الخواطر، المؤلف: محمد متولي الشعراوي (المتوفى: ١٤١٨هـ): مطابع أخبار اليوم (٣٦٤٧/٦): وتمام سياقه: ولكن الطغاة لا يريدون أن يتساووا مع المستضعفين، فقد مرّ الملأ من قريش ووجدوا عند رسول الله ﷺ خبّاب بن الأرتّ وصهيباً وبلالاً وعماراً وسلمان الفارسي وهم من المستضعفين، فقالوا: يا محمد رضيت بهؤلاء من قومك؟ أهؤلاء الذين منَّ الله عليهم من بيننا؟ أنحن نصير تبعا لهؤلاء؟ اطردهم فلعلك إن طردتهم أن نتبعك.. فما كان من رسول الله ﷺ ببديهية الإيمان إلا أن قال: ما أنا بطارد المؤمنين. إن رسول الله ﷺ يعرف أن هناك من أمثالهم من قالوا لغيره من الأنبياء مثل قولهم. فقد قال قوم نوح عليه السلام له ما حكاه القرآن الكريم: {فَقَالَ الملأ الذين كَفَرُواْ مِن قَوْمِهِ مَا نَرَاكَ إِلاَّ بَشَراً مِّثْلَنَا وَمَا نَرَاكَ اتبعك إِلاَّ الذين هُمْ أَرَاذِلُنَا بَادِيَ الرأي وَمَا نرى لَكُمْ عَلَيْنَا مِن فَضْلٍ }[هود: ٢٧].

(٢) ينظر : تفسير الشعراوي : مطابع أخبار اليوم (٨٦١٨/١٤) .

الْأَوَّلُ: أَنَّ ابْنَ أُمِّ مَكْتُومٍ كَانَ يَسْتَحِقُّ التَّأْدِيبَ وَالزَّجْرَ، فَكَيْفَ عَاتَبَ اللَّهُ رَسُولَهُ عَلَى أَنْ أَدَّبَ ابْنَ أُمِّ مَكْتُومٍ وَزَجَرَهُ؟ وَإِنَّمَا قُلْنَا: إِنَّهُ كَانَ يَسْتَحِقُّ التَّأْدِيبَ لِوُجُوهٍ أَحَدُهَا: أَنَّهُ وَإِنْ كَانَ لِفَقْدِ بَصَرِهِ لَا يَرَى الْقَوْمَ، لَكِنَّهُ لِصِحَّةِ سَمْعِهِ كَانَ يَسْمَعُ مُخَاطَبَةَ الرَّسُولِ ﷺ أُولَئِكَ الْكُفَّارَ، وَكَانَ يَسْمَعُ أَصْوَاتَهُمْ أَيْضًا، وَكَانَ يَعْرِفُ بِوَاسِطَةِ اسْتِمَاعِ تِلْكَ الْكَلِمَاتِ شِدَّةَ اهْتِمَامِ النَّبِيِّ ﷺ بِشَأْنِهِمْ، فَكَانَ إِقْدَامُهُ عَلَى قَطْعِ كَلَامِ النَّبِيِّ ﷺ وَإِلْقَاءِ غَرَضِ نَفْسِهِ فِي الْبَيْنِ قَبْلَ تَمَامِ غَرَضِ النَّبِيِّ إِيذَاءً لِلنَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَذَلِكَ مَعْصِيَةٌ عَظِيمَةٌ .

وَثَانِيهَا: أَنَّ الْأَهَمَّ مُقَدَّمٌ عَلَى الْمُهِمِّ، وَهُوَ كَانَ قَدْ أَسْلَمَ وَتَعَلَّمَ، مَا كَانَ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنْ أَمْرِ الدِّينِ، أَمَّا أُولَئِكَ الْكُفَّارُ فَمَا كَانُوا قَدْ أَسْلَمُوا، وَهُوَ إِسْلَامُهُمْ سَبَبًا لِإِسْلَامِ جَمْعٍ عَظِيمٍ، فَإِلْقَاءُ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ، ذَلِكَ الْكَلَامَ فِي الْبَيْنِ كَالسَّبَبِ فِي قَطْعِ ذَلِكَ الْخَيْرِ الْعَظِيمِ، لِغَرَضٍ قَلِيلٍ وَذَلِكَ مُحَرَّمٌ وَثَالِثُهَا: أَنَّهُ تَعَالَى قَالَ: إِنَّ الَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِنْ وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ [الْحُجُرَاتِ: ٤] فَنَهَاهُمْ عَنْ مجرد النداء إلا في الوقت، فههنا هَذَا النِّدَاءُ الَّذِي صَارَ كَالصَّارِفِ لِلْكُفَّارِ عَنْ قَبُولِ الْإِيمَانِ وَكَالْقَاطِعِ عَلَى الرَّسُولِ أَعْظَمَ مُهِمَّاتِهِ، أَوْلَى أَنْ يَكُونَ ذَنْبًا وَمَعْصِيَةً، فَثَبَتَ بِهَذَا أَنَّ الَّذِي فَعَلَهُ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ كَانَ ذَنْبًا وَمَعْصِيَةً، وَأَنَّ الَّذِي فَعَلَهُ الرَّسُولُ كَانَ هُوَ الْوَاجِبُ، وَعِنْدَ هَذَا يَتَوَجَّهُ السُّؤَالُ فِي أَنَّهُ كَيْفَ عَاتَبَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى ذَلِكَ الفعل؟.

السُّؤَالُ الثَّانِي: أَنَّهُ تَعَالَى لَمَّا عَاتَبَهُ عَلَى مُجَرَّدِ أَنَّهُ عَبَسَ فِي وَجْهِهِ، كَانَ تَعْظِيمًا عَظِيمًا مِنَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ لِابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ .

السُّؤَالُ الثَّالِثُ: الظَّاهِرُ أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَانَ مَأْذُونًا فِي أَنْ يُعَامِلَ أَصْحَابَهُ عَلَى حَسَبِ مَا يَرَاهُ مَصْلَحَةً، وَأَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَثِيرًا مَا كَانَ يُؤَدِّبُ أَصْحَابَهُ وَيَزْجُرُهُمْ عَنْ أَشْيَاءَ، وَكَيْفَ لَا يَكُونُ كَذَلِكَ وَهُوَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ إِنَّمَا بُعِثَ لِيُؤَدِّبَهُمْ وَلِيُعَلِّمَهُمْ مَحَاسِنَ الْآدَابِ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ ذَلِكَ التَّعْبِيسُ دَاخِلًا فِي إِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى إِيَّاهُ فِي تَأْدِيبِ أَصْحَابِهِ، وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ مَأْذُونًا فِيهِ، فَكَيْفَ وَقَعَتِ الْمُعَاتَبَةُ عَلَيْهِ؟ فَهَذَا جُمْلَةُ مَا يَتَعَلَّقُ بِهَذَا الْمَوْضِعِ مِنَ الْإِشْكَالَاتِ . (١)

(١) ينظر : مفاتيح الغيب = التفسير الكبير لفخر الدين الرازي (المتوفى: ٦٠٦هـ): دار إحياء التراث العربي– بيروت (٣١/٥٢ و٥٣)

وتمام سياقه: وَالْجَوَابُ عَنِ السُّؤَالِ الْأَوَّلِ مِنْ وَجْهَيْنِ

الْأَوَّلُ: أَنَّ الْأَمْرَ وَإِنْ كَانَ عَلَى مَا ذَكَرْتُمْ إِلَّا أَنَّ ظَاهِرَ الْوَاقِعَةِ يُوهِمُ تَقْدِيمَ الْأَغْنِيَاءِ عَلَى الْفُقَرَاءِ وَانْكِسَارَ قُلُوبِ الْفُقَرَاءِ، فَلِهَذَا السَّبَبِ حَصَلَتِ الْمُعَاتَبَةُ، وَنَظِيرُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: وَلا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَداةِ وَالْعَشِيِّ [الأنعام: ٥٢] ،

والوجه الثَّانِي: لَعَلَّ هَذَا الْعِتَابَ لَمْ يَقَعْ عَلَى مَا صَدَرَ مِنَ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مِنَ الْفِعْلِ الظَّاهِرِ، بَلْ عَلَى مَا كَانَ مِنْهُ فِي قَلْبِهِ، وَهُوَ أَنَّ قَلْبَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَانَ قَدْ مَالَ إِلَيْهِمْ بِسَبَبِ قَرَابَتِهِمْ وَشَرَفِهِمْ وَعُلُوِّ مَنْصِبِهِمْ، وَكَانَ يَنْفِرُ طَبْعُهُ عَنِ الْأَعْمَى بِسَبَبِ عَمَاهُ وَعَدَمِ قَرَابَتِهِ وَقِلَّةِ شَرَفِهِ، فَلَمَّا وَقَعَ التَّعْبِيسُ وَالتَّوَلِّي لِهَذِهِ الدَّاعِيَةِ وَقَعَتِ الْمُعَاتَبَةُ، لَا عَلَى التَّأْدِيبِ بَلْ عَلَى التَّأْدِيبِ لِأَجْلِ هَذِهِ الدَّاعِيَةِ وَالْجَوَابُ عَنِ السُّؤَالِ الثَّانِي أَنَّ ذِكْرَهُ بِلَفْظِ الْأَعْمَى لَيْسَ لِتَحْقِيرِ شَأْنِهِ، بَلْ كَأَنَّهُ قِيلَ: إِنَّهُ بِسَبَبِ عَمَاهُ اسْتَحَقَّ مَزِيدَ الرِّفْقِ وَالرَّأْفَةِ، فَكَيْفَ يَلِيقُ بِكَ يَا مُحَمَّدُ أَنْ تَخُصَّهُ بِالْغِلْظَةِ وَالْجَوَابُ عَنِ السُّؤَالِ الثَّالِثِ أَنَّهُ كَانَ مَأْذُونًا فِي تَأْدِيبِ أَصْحَابِهِ لَكِنْ هَاهُنَا لَمَّا أُوهِمَ تَقْدِيمُ الْأَغْنِيَاءِ عَلَى الْفُقَرَاءِ، وَكَانَ ذَلِكَ مِمَّا يُوهِمُ تَرْجِيحَ الدُّنْيَا عَلَى الدِّينِ، فَلِهَذَا السَّبَبِ جَاءَتْ هَذِهِ الْمُعَاتَبَةُ.

==

** ولنا وقفات مع رأي الجمهور هذا :

(الأولى) : _ **لا بد من ثبوت الدليل قبل القول بمقتضاه، وهذا فيه ما سبق الإشارة إليه .**

(الثانية) : _ **معنى إجماع المفسرين ؟**

_ قد يقول قائل :إنّ الناظر في كتب التفسير يجد إطباق المفسرين على أنّ فاعل العبوس هو النبيّ ﷺ وأن الأعمى الذي عوتب فيه النبيّ ﷺ هو ابْن أُمِّ مَكْتُومٍ؟! .

_ **وللردّ على هذا نقول:**

_ هذا ادّعاء للإجماع؛ إذ الإجماع لا يكون إلا عن دليلٍ، ولا دليل حتى يصحّ ويثبت عند المتخصصين في علم ضبط الرواية كما هو معلوم .

_ وعند التحقيق .. نجد أنّهم أشاروا إلى مضمون روايات الباب أيضا مما

==

الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَةُ: الْقَائِلُونَ بِصُدُورِ الذَّنْبِ عَنِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ تَمَسَّكُوا بِهَذِهِ الْآيَةِ وَقَالُوا: لَمَّا عَاتَبَهُ اللَّهُ فِي ذَلِكَ الْفِعْلِ، دَلَّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ الْفِعْلَ كَانَ مَعْصِيَةً، وَهَذَا بَعِيدٌ فَإِنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ ذَلِكَ كَانَ هُوَ الْوَاجِبُ الْمُتَعَيَّنُ لَا بِحَسَبِ هَذَا الِاعْتِبَارِ الْوَاحِدِ، وَهُوَ أَنَّهُ يُوهِمُ تَقْدِيمَ الْأَغْنِيَاءِ عَلَى الْفُقَرَاءِ، وَذَلِكَ غَيْرُ لَائِقٍ بِصَلَابَةِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ، كَانَ ذَلِكَ جَارِيًا مَجْرَى تَرْكِ الِاحْتِيَاطِ، وَتَرْكِ الْأَفْضَلِ، فَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ ذَنْبًا الْبَتَّةَ.

الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: وَقُرِئَ عَبَّسَ بِالتَّشْدِيدِ لِلْمُبَالَغَةِ وَنَحْوُهُ كَلَّحَ فِي/ كَلَحَ، أَنْ جَاءَهُ مَنْصُوبٌ بِتَوَلَّى أَوْ بِعَبَسَ عَلَى اخْتِلَافِ الْمَذْهَبَيْنِ فِي إِعْمَالِ الْأَقْرَبِ أَوِ الْأَبْعَدِ وَمَعْنَاهُ عَبَسَ، لِأَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى، وَأَعْرَضَ لِذَلِكَ، وَقُرِئَ أَنْ جَاءَهُ بِهَمْزَتَيْنِ، وَبِأَلِفٍ بَيْنَهُمَا وُقِفَ عَلَى عَبَسَ وَتَوَلَّى ثُمَّ ابْتُدِأَ عَلَى مَعْنَى أَلِأَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى، وَالْمُرَادُ مِنْهُ الْإِنْكَارُ عَلَيْهِ، وَاعْلَمْ أَنَّ فِي الْإِخْبَارِ عَمَّا فَرَطَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ثُمَّ الْإِقْبَالِ عَلَيْهِ بِالْخِطَابِ دَلِيلٌ عَلَى زِيَادَةِ الْإِنْكَارِ، كَمَنْ يَشْكُو إِلَى النَّاسِ جَانِيًا جَنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ يُقْبِلُ عَلَى الْجَانِي إِذَا حَمِيَ فِي الشِّكَايَةِ مُوَاجِهًا بِالتَّوْبِيخِ وَإِلْزَامِ الْحُجَّةِ.

يبيّن أنّ هذا كلام لا يرقى إلى مقام الاجتهاد حتى، فكيف ننزل مثل هذا منزلة النص الشرعيّ!! .

_ ثم إنّ كثيرًا من المفسرين إنما نقلوا روايات الباب بأسانيدها ثم تجاوزوها، وهذه عادتهم، وكأنهم يقولون لكل ناظر في مصنفاتهم : قد أحلناك على السند فتحقق من ثبوته أولا ، وهذا لا إلزام فيه للقارئ والناقد كما هو معلوم عند كافة العلماء .

_ وكذا هناك من الأئمة من خالف هذا الإجماعَ _المزعوم_، مما يدلل على أنه لم يثبت في الباب نصٌّ قاطعٌ يلزم الإيمانَ بمضمونه !! .

_ ثمّ إنّ هذا الإجماعَ _ المزعوم _ لو ثبت .. لكان قولَ غيرِ المتخصصين، وكما هو معلوم لدى أهل العلم فلا بُدّ من الرجوعِ في هذا إلى جهابذة الفنّ ونقّاد الحديث وعلم الرواية، وها هي روايات الباب مع تعليقات جهابذة الفنّ كما رأيت؟!! .

_ وغاية روايات الباب أن تدلّ بمجموعها على أنّ للقصّة أصلا .

- ولكن ما هو أصل القصة؟؟

_عند التحقيق .. نجدهم لم يتفقوا، بل تضاربوا في نقلها وسياقها ؟!! .

- بل ترتّب على تلك القصة _ غريبة الشأن _ مخالفة الأصول المتفق عليها في حقّ النبيّ ﷺ وخُلقه وخُلق أصحابه وفقههم ؟!! .

_ إنّ تَتَابُع كثيرٍ من الأئمة _ المتقدمين والمتأخرين _ على نقل شيءٍ والقولِ بمقتضاه ليس ملزمًا لنا، ومن العجيب حقًّا أن بعضَهم نقَلَ ما مقتضاه تبرئة ساحة النبيّ ﷺ من هذا الزعم ثم دار في فلك القائلين أنّ الآيات نزلت عتابًا للنبيّ ﷺ في شأن ابنِ أم مكتوم؛

- فقد نقل قولَ «ابن زيد» غيرُ واحد من المفسرين؛ كسراج الدين

الحنبليّ[١]، والخطيب الشربينيّ[٢]، والقرطبيّ[٣]؛ كما ذكره الطبريّ ،سبق، ولم يقارنوه بروايات الباب!![٤].

_ إنّ مقارنة روايات الرواة عمل الجهابذة ونقّاد الأئمة كما بيّنّا سابقًا نقلا عن أئمة الفنّ.

- وكذا نقد المتون لا يقوم به إلا قلة قلية، وكان على الطريق الإمام البارع « ابن كثير» رحمه الله؛ حيث حكم على الحديث بالغرابة والنكارة وأشار إلى كلام الأئمة في أسانيده؛ فقال بإثره : فِيهِ غَرَابَةٌ وَنَكَارَةٌ، وَقَدْ تُكُلِّمَ فِي إِسْنَادِهِ، سبق، فليتنبه لهذا .

_ ثمّ إن الناظرَ في عمل الأئمة الذين لهم علمٌ بفنّ الرواية يجدهم لم يثبتوا هذا الادّعاء؛ فهذا شيخ المفسرين «ابن جرير الطبريّ» نجده قد صدّر

---

(١) ينظر: اللباب في علوم الكتاب المؤلف: أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (المتوفى: ٧٧٥هـ) : دار الكتب العلمية – بيروت / لبنان (١٥٤/٢٠) .

(٢) ينظر: السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير، المؤلف: شمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي (المتوفى: ٩٧٧هـ) : مطبعة بولاق (الأميرية) – القاهرة : ١٢٨٥ هـ (٤٨٥/٤) .

(٣) ينظر: تفسير القرطبي (٢١٣/١٩) .

(٤) جاء في تفسير القرطبي (٢١٤/١٩) قَالَ ابْنُ زَيْدٍ: إِنَّمَا عَبَسَ النَّبِيُّ ﷺ لِابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ وَأَعْرَضَ عَنْهُ، لِأَنَّهُ أَشَارَ إِلَى الَّذِي كَانَ يَقُودُهُ أَنْ يَكُفَّهُ، فَدَفَعَهُ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ، وَأَبَى إِلَّا أَنْ يُكَلِّمَ النَّبِيَّ ﷺ حَتَّى يُعَلِّمَهُ، فَكَانَ فِي هَذَا نَوْعُ جَفَاءٍ مِنْهُ. وَمَعَ هَذَا أَنْزَلَ اللَّهُ فِي حَقِّهِ عَلَى نَبِيِّهِ ﷺ : عَبَسَ وَتَوَلَّى بِلَفْظِ الْإِخْبَارَ عَنِ الْغَائِبِ، تَعْظِيمًا » لَهُ وَلَمْ يَقُلْ: عَبَسْتَ وَتَوَلَّيْتَ. ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْهِ بِمُوَاجَهَةِ الْخِطَابِ تَأْنِيسًا لَهُ فَقَالَ: وَما يُدْرِيكَ ... ونقل نحوه عمر بن علي الحنبلي في اللباب في علوم الكتاب(١٥٤/٢٠) ، والثعالبي في تفسيره (٥٥٢/٥) نقل نحوه عن السهيلي وأقرّه أيضا !! .

الروايات بصيغة التمريض مما يقوّي ما نقول، فضلا عن حكم الإمام الناقد «ابن كثير» عليه بالنكارة كما نبّهنا ؟!! .

***

*** **استدراك فيه نظر:**

ـ مما أجمع عليه المفسرون أن الأعمى المراد في الآيات هو ابن أم مكتوم رضي الله عنه .

** وقد طعن الإمامُ ابنُ العربيّ، رحمه الله، في إجماع المفسرين على أنّ المراد بالأعمى في الآيات هو الصحابي الجليل ابن أم مكتوم رضي الله عنه؛

- قلت: وهذا الإجماع صرّح به غير واحد من الأئمة ؛

ـ قال الرازيّ: «أَجْمَعَ الْمُفَسِّرُونَ عَلَى أَنَّ الَّذِي عَبَسَ وَتَوَلَّى، هُوَ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَأَجْمَعُوا [عَلَى] أَنَّ الْأَعْمَى هُوَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ». (١)

ـ وقال النيسابوري : «أطبق المفسرون على أن الذي عبس هو الرسول ـصلى الله عليه وسلم ـ والأعمى هو ابن أم مكتوم». (٢)

ـ وقال القرطبي : «فَرَوَى أَهْلُ التَّفْسِيرِ أَجْمَعُ أَنَّ قَوْمًا مِنْ أَشْرَافِ قُرَيْشٍ كَانُوا عِنْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَدْ طَمِعَ فِي إِسْلَامِهِمْ، فَأَقْبَلَ عَبْدُ اللَّهِ

(١) ينظر: مفاتيح الغيب = التفسير الكبير لفخر الدين الرازي (المتوفى: ٦٠٦هـ): دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط: الثالثة – ١٤٢٠ (٥٣/٣١) .

(٢) ينظر: غرائب القرآن ورغائب الفرقان: لنظام الدين الحسن بن محمد القمي النيسابوري (المتوفى: ٨٥٠هـ) : دار الكتب العلميه – بيروت، ط: الأولى – ١٤١٦ (٤٤٦/٦) .

بْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ، فَكَرِهَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَقْطَعَ عَبْدُ اللَّهِ عَلَيْهِ كَلَامَهُ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ، فَفِيهِ نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ». اهـ. (١)

_ ** وقال الشوكاني : «وَقَدْ أَجْمَعَ الْمُفَسِّرُونَ عَلَى أَنَّ سَبَبَ نُزُولَ الْآيَةِ: أَنَّ قَوْمًا مِنْ أَشْرَافِ قُرَيْشٍ كَانُوا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، وَقَدْ طَمِعَ فِي إِسْلَامِهِمْ، فَأَقْبَلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ، فَكَرِهَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أن يَقْطَعَ عَلَيْهِ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ كَلَامَهُ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ فَنَزَلَتْ ». (٢)

_ وقال محمد الطاهر بن عاشور التونسي (المتوفى : ١٣٩٣هـ) : «وَلَا خِلَافَ فِي أَنَّ الْمُرَادَ بِـ الْأَعْمى هُوَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ» .(٣)

_ وقال ابن العربي: «لا خلاف أنها نزلت في ابن أم مكتوم الأعمى وقد روي في الصحيح»(٤).

ثم قال ابن العربي: «وَأَمَّا قَوْلُ عُلَمَائِنَا: إنَّهُ الْوَلِيدُ بْنُ الْمُغِيرَةِ. وَقَالَ آخَرُونَ: إنَّهُ أُمَيَّةُ بْنُ خَلَفٍ،.. فَهَذَا كُلُّهُ بَاطِلٌ وَجَهْلٌ مِنْ الْمُفَسِّرِينَ الَّذِينَ لَمْ يَتَحَقَّقُوا الدِّينَ؛ وَذَلِكَ أَنَّ أُمَيَّةَ وَالْوَلِيدَ كَانَا بِمَكَّةَ، وَابْنَ أُمِّ مَكْتُومٍ كَانَ بِالْمَدِينَةِ، مَا حَضَرَ مَعَهُمَا وَلَا حَضَرَا مَعَهُ، وَكَانَ مَوْتُهُمَا كَافِرَيْنِ؛ أَحَدُهُمَا قَبْلَ الْهِجْرَةِ

(١) ينظر: الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي (ت: ٦٧١): دار الكتب المصرية – القاهرة، ط: الثانية، ١٣٨٤(٢١١/١٩).

(٢) فتح القدير، للشوكاني اليمني (المتوفى: ١٢٥٠هـ) : دار ابن كثير، دار الكلم الطيب – دمشق، بيروت (٤٦٢/٥) .

(٣) ينظر: التحرير والتنوير: الدار التونسية للنشر – تونس: ١٩٨٤ (١٠٣/٣٠).

(٤) ينظر: في أحكام القرآن ط العلمية: (٤/ ٣٦٣) .

وَالْآخَرُ فِي بَدْرٍ وَلَمْ يَقْصِدْ قَطُّ أُمَيَّةُ الْمَدِينَةَ، وَلَا حَضَرَ عِنْدَهُ مُفْرَدًا وَلَا مَعَ أَحَدٍ ». (١)

_ **قلت:** والمتدبّر في هذا القول يجده يناقض الواقع؛ إذ ابن أم مكتوم مكيّ قرشيّ قديم الإسلام، واختلف في تحديد موعد هجرته؛(٢)، وقد نقله غير واحد دون تعليق كالقرطبيّ؛

_** وعلّق أبو حيّان على ذلك بقوله: « والغلط من القرطبيّ؛ كيف ينفي حضور ابن أم مكتوم معهما، وهو وهمٌ منه، وكلهم من قريش، وكان ابن أم مكتوم منها، والسورة كلها مكية بالإجماع، وابن أم مكتوم كان أولا بمكة، ثم هاجر إلى المدينة، وكانوا جميعهم بمكة حين نزول هذه الآية » (٣).

***

(الثالثة) : نوافقهم على أنّ الآيات مدحٌ لحرصِ النبيّ ﷺ على هداية الناس .

---

(١) ينظر: في أحكام القرآن ط العلمية: (٤/ ٣٦٣) .

(٢) جاء في الإصابة (٤/٤٩٤، ٥٧٨٠– عمرو بن أم مكتوم القرشي : ويقال اسمه عبد اللَّه. وهو ابن قيس بن زائدة بن الأصم. أم مكتوم عاتكة بنت عبد اللَّه بن عنكثة، بمهملة ونون ساكنة وبعد الكاف مثلثة، ابن عائذ بن مخزوم، وهو ابن خال خديجة أم المؤمنين. أسلم قديما بمكة، وكان من المهاجرين الأولين، قدم المدينة قبل أن يهاجر النبيّ ﷺ. وقيل: بل بعده، بعد وقعة بدر بيسير، قاله الواقديّ. والأول أصحّ، وكان النبيّ ﷺ يستخلفه على المدينة في عامّة غزواته يصلّي بالناس. وقال الزّبير بن بكّار: خرج إلى القادسية، فشهد القتال، واستشهد هناك، وكان معه اللواء حينئذ. وقيل: بل رجع إلى المدينة بعد القادسية فمات بها، ذكره البغوي. وقال الواقديّ: بل شهدها، ورجع إلى المدينة فمات بها، ولم يسمع له بذكر بعد عمر ابن الخطاب.

(٣) ينظر: تفسير القرطبي: دار الكتب المصرية – القاهرة(١٩/ ٢١٢)، البحر المحيط، دار الفكر – بيروت:(١٠/ ٤٠٧).

(الرابعة): النظر في مضمون المتون :

- حين النظر في متون تلك الآثار .. نجد فيها أمورًا هامة يجب التنبيه عليها، ونستطيع أن نبرز نقاط تلك الملاحظات الهامة فيما يلي :

_ **(أولا) : الاضطراب في تحديد وتعيين المدعو من المشركين ؛

ففي أحدها قيل : إنّه أُبَيّ بن خَلَف .

وقيل: أميّة بن خَلَف .

وقيل: شيبة بن ربيعة .

وقيل: عُتْبَة وَأَبُو جَهْلٍ وَعَيَّاشٌ .

- قال الحافظ ابن حجر: وَأَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ وَالْحَاكِمُ ... وَذَكَرَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ قَتَادَةَ أَنَّ الَّذِي كَانَ يُكَلِّمُهُ «أُبَيُّ بْنُ خَلَفٍ»،

وَرَوَى سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ مِنْ طَرِيقِ أَبِي مَالِكٍ أَنَّهُ «أُمَيَّةُ بْنُ خلف»،

وروى ابن مَرْدَوَيْهِ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ أَنَّهُ كَانَ يُخَاطِبُ «عُتْبَةَ وَشَيْبَةَ ابْنَيْ رَبِيعَةَ»،

وَمِنْ طَرِيقِ الْعَوْفِيِّ عَن ابن عَبَّاسٍ قَالَ «عُتْبَةُ وَأَبُو جَهْلٍ وَعَيَّاشٌ»،

وَمِنْ وَجْهٍ آخَرَ عَنْ عَائِشَةَ «كَانَ فِي مَجْلِسٍ فِيهِ نَاسٌ مِنْ وُجُوهِ الْمُشْرِكِينَ مِنْهُمْ أَبُو جَهْلٍ وَعُتْبَةُ» فَهَذَا يَجْمَعُ الْأَقْوَالَ . (١)

_ قلت : وهذا الاختلاف _ لعمري _ إن كان في روايات الثقات .. لحكموا عليه بالاضطراب، فكيف بأثرٍ كهذا لم يسلمْ مخرجٌ من مخارجه من خلاف وقدح من الأئمة؛ كما قد رأيت ؟!! .

(١) ينظر : فتح الباري (٦٩٢/٨) .

وأما الحافظ ابن حجر . فمنهجه معروف في «الفتح» أنه يحاول أن يجمع بين الطرق كلها بما يزيل التعارض، وإزالة التعارض في تحديد المدعو أمرٌ هيّن نوافق الحافظَ ابنَ حجر عليه.

_ ولكن ماذا نقول فيما في متون تلك الآثار من اختلاف ، فضلا عمّا فيها من إساءةٍ للنبيّ ﷺ وأصحابه الكرام ؟!! .

*****

_ **(ثانيًا) : **قضية استخلاف ابن أمّ مكتوم**

_ قلت: ومما يوقع الرّيبة في نفس الناقد لمتون هذا الباب ما نقلوه من أنّ النبيّ ﷺ كان يكرم «ابن أم مكتوم» ؛ لما وقع من عتاب الله جل وعلا له في شأنه!! ؛

_ جاء في مرسل «قتادة» و«الضّحّاك».. أنّ الله جل وعلا لما عاتب نبيه ﷺ في «ابن أم مكتوم» أكرمه النبيّ ﷺ بعد ذلك واستخلفه مرّتين على المدينة في غزوتين يصلي بأهلها؟!!.[1]

_ وهنا أمرٌ لابد من التنبيه عليه، وهو ما علاقة الاستخلاف بالعتاب إن وقع؟!!؛

- **فالعتاب _ إن صح _ متقدم جدًّا في مكة ؟!!**

بينما الاستخلاف كان في المدينة بعد الهجرة بمدة ؟!! .

- فمن الذي أدراهم أن هذا كان له علاقة بذاك العتاب المزعوم ؟!! .
- وأين الدليل الثابت على صحة هذا الزعم ؟!! .

_ أليس هذا طعنًا في كيفية اختيار الولاة من قِبَل النبيّ ﷺ واتهامه ضمنًا بالمحاباة؟!

---

(١) ينظر : تفسير الطبري (٢١٨/٢٤ و٢١٩) .

- أليس النبيّ ﷺ هو المبلغ عن ربّ العزة جل وعلا بألا يستخلف أميرٌ أحدًا على أمرٍ إلا إذا كان أهلا له ؟؟ .
- أليس النبيّ ﷺ هو المحذّر لولاة الأمر من مخالفة هذا المنهج، فكيف يخالفه هو؟!!؛

جاء عَنْ أَبِي الْمَلِيحِ أَنَّ عُبَيْدَ اللهِ بْنَ زِيَادٍ عَادَ مَعْقِلَ بْنَ يَسَارٍ فِي مَرَضِهِ، فَقَالَ لَهُ مَعْقِلٌ: إِنِّي مُحَدِّثُكَ بِحَدِيثٍ لَوْلَا أَنِّي فِي الْمَوْتِ لَمْ أُحَدِّثْكَ بِهِ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا مِنْ أَمِيرٍ يَلِي أَمْرَ الْمُسْلِمِينَ، ثُمَّ لَا يَجْهَدُ لَهُمْ، وَيَنْصَحُ .. إِلَّا لَمْ يَدْخُلْ مَعَهُمُ الْجَنَّةَ».(١)

ولقد حذر الشارع الحكيم من مخالفة هذا المنهج القويم ؛ لما فيه من عظيم المفسدة ؛ جاء عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنِ اسْتَعْمَلَ رَجُلًا مِنْ عِصَابَةٍ وَفِي تِلْكَ الْعِصَابَةِ مَنْ هُوَ أَرْضَى لِلَّهِ مِنْهُ .. فَقَدْ خَانَ اللَّهَ وخانَ رَسُولَهُ وخانَ الْمُؤْمِنِينَ». (٢)

وقد حذّر النبيّ ﷺ من إسداء الأمر إلى غير أهله والتنبيه على أنه من علامات الساعة ؛ فعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ :

---

(١) مسلم ، كِتَابُ الْإِيمَانَ ، بَابُ اسْتِحْقَاقِ الْوَالِي الْغَاشِّ لِرَعِيَّتِهِ النَّارَ (١/١٢٦ ، ح (١٤٢) وأخرج في الباب أيضا (١/١٢٥ ، ح ٢٢٨ – (١٤٢) عَنِ مَعْقَلٍ، إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَسْتَرْعِي اللهُ عَبْدًا رَعِيَّةً، يَمُوتُ حِينَ يَمُوتُ وَهُوَ غَاشٌّ لَهَا، إِلَّا حَرَّمَ اللهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ».

(٢) الحاكم (٤/١٠٤ ، ح ٧٠٢٣)» وقال: صَحِيحُ الْإِسْنَادِ" وحذفه الذهبي من تلخيصه، ومسدد كما في إتحاف الخيرة (٥/٣٨٨ ، ح ١/٤٨٩٤)، والبيهقي في الكبرى (١٠/٢٠١،ح ٢٠٣٦٤)، وقال الهيثمي في المجمع (٥/٢١٢): رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ، وَفِيهِ أَبُو مُحَمَّدٍ الْجَزَرِيُّ حَمْزَةُ وَلَمْ أَعْرِفْهُ، وَبَقِيَّةُ رِجَالِهِ رِجَالُ الصَّحِيحِ.، وفي الدراية لابن حجر (٢/١٦٥) قَالَ الْعقيلِيّ: إِنَّمَا يعرف من كَلَام عمر انْتَهَى.

« إِذَا ضُيِّعَتِ الأَمَانَةُ .. فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ » قَالَ: كَيْفَ إِضَاعَتُهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «إِذَا أُسْنِدَ الأَمْرُ إِلَى غَيْرِ أَهْلِهِ .. فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ »[(١)].

ـ قلت: ومما ينقد هذا الكلام ويأتي عليه من قواعده بالبطلان ما يلي:

- **أنّ «أبن أم مكتوم» كان مشهورًا بحفظه للقرآن وجمال صوته مما أهّله لأن يجعله النبيّ ﷺ مؤذّنًا له، وأن يأمره النبيّ ﷺ بإقراء القرآن للناس .**
- **ثمّ إنّ هذا الاستخلاف كان على إمامة الصلاة فقط ببقايا الناس في المدينة بعد خروج المسلمين للقتال ؟!! [(٢)]، وهذا ما عليه أكثر العلماء** من جواز إمامة الأعمى إذا كان أعلم الموجودين وأفقههم [(٣)] .

ـ وهذا يبيّن أنّ هذا التقديم في إمامة بقايا الناس بالمدينة؛ إنما كان لكفاءته لا لأمرٍ آخر ؟! .

---

(١) أخرجه البخاري، كِتَابُ الرِّقَاقِ ، بَابُ رَفْعِ الأَمَانَةِ (١٠٤/٨ ، ح ٦٤٩٦) .

(٢) أخرج أحمد (٤٧٣/٢٠ ، ح ١٨٥١٢ – حَدَّثَنَا عَفَّانُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، قَالَ: سَمِعْتُ الْبَرَاءَ، قَالَ: أَوَّلُ مَنْ قَدِمَ عَلَيْنَا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ مُصْعَبُ بْنُ عُمَيْرٍ، وَابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ، قَالَ: فَجَعَلَا يُقْرِئَانِ النَّاسَ الْقُرْآنَ، ثُمَّ جَاءَ عَمَّارٌ، وَبِلَالٌ، وَسَعْدٌ. قَالَ: ثُمَّ جَاءَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فِي عِشْرِينَ، " ثُمَّ جَاءَ رَسُولُ اللهِ ﷺ ...) . وينظر سير أعلام النبلاء(٢١٩/٣، ٨٢ وما بعدها) .

(٣) وينظر الموسوعة الفقهية (٣٦/٦) ، الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف (١٥٢/٤) ، الإجماع لابن المنذر (ص ٣٤) .

قال الخطابي في معالم السنن (٣/٣): قلت إنما ولاه النبيّ ﷺ الصلاة دون القضايا والأحكام ... .

_ كما يظهر لكل متدبر أن الضَّحَّاك وقتادة نقلا أن الاستخلاف كان في غزوتين فقط، بينما المشهور أنّ هذا الاستخلاف كان في أكثر الغزوات أو عامتها، وهذا تضاربٌ ظاهر؟!! . (١)

_ أما إكرام النبيّ ﷺ لابن أم مكتوم .. فهذا لم يختص به ابن أم مكتوم؛ بل كانت سنّةً عامةً للنبيّ ﷺ مع كلّ أصحابه رضي الله عنهم كما هو ثابت وخاصة أولي الأعذار!! . (٢)

_ وبهذا يَثْبُت لنا أيضًا تضارب تلك الآثار واضطرابها، فليتنبّه لهذا، والله أعلم .

****

** **_(ثالثًا): ادّعاء أنّ النبيّ ﷺ ترك التَّصدّي للأغنياء بعد هذا**

جاء عن الحكم قال: «ما رؤي رسول الله ﷺ بعد هذه الآية متصدّيًا لغنيٍّ ولا مُعْرِضًا عن فقيرٍ» .

(١) ينظر: طبقات ابن سعد (١٥٤/٤، ٤٢٦) أخرجه عن الشَّعْبِيّ. وفي أسد الغابة (٢٥١/٤، ٤٠١١) : واستخلفه رَسُول اللَّه ﷺعَلَى المدينة ثلاث عشرة مرة فِي غزواته / قلت: ولعل ابن الأثير أخذه عن خليفة بن خياط في "تاريخه" دار القلم ، مؤسسة الرسالة – دمشق ، بيروت (ص ٩٦) /. وفي الإصابة (٤٩٤/٤، ٥٧٨٠) كان يستخلفه على المدينة في عامّة غزواته يصلّي بالناس؟!.

(٢) وهذه كانت رحمة عامة بالجميع؛ أخرج مسلم، كِتَابُ صَلَاةِ الْمُسَافِرِينَ وَقَصْرِهَا، بَابُ تَخْفِيفِ الصَّلَاةِ وَالْخُطْبَةِ (١٠٤/٨ ، ح ٦٤٩٦) (٥٩٢/٢، ح ٤٣ – (٨٦٧) عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا خَطَبَ احْمَرَّتْ عَيْنَاهُ، وَعَلَا صَوْتُهُ، وَاشْتَدَّ غَضَبُهُ، حَتَّى كَأَنَّهُ مُنْذِرُ جَيْشٍ ثُمَّ يَقُولُ: «أَنَا أَوْلَى بِكُلِّ مُؤْمِنٍ مِنْ نَفْسِهِ، مَنْ تَرَكَ مَالًا فَلِأَهْلِهِ، وَمَنْ تَرَكَ دَيْنًا أَوْ ضَيَاعًا فَإِلَيَّ وَعَلَيَّ».

- **قلت: وهذا الأثر فيه ما فيه؛ فمّما ينقض هذا الأثر من أساسه ويأتي عليه من** قواعده؛ أننا نقول : ماذا يقال إذًا في حرصه ﷺ على جلوسه مع أعمامه حتى نزل في إيمان أبي طالب ما نزل!! .

- عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيِّبِ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: لَمَّا حَضَرَتْ أَبَا طَالِبٍ الْوَفَاةُ جَاءَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَوَجَدَ عِنْدَهُ أَبَا جَهْلٍ، وَعَبْدَ اللهِ بْنَ أَبِي أُمَيَّةَ بْنِ الْمُغِيرَةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: " يَا عَمِّ، قُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، كَلِمَةً أَشْهَدُ لَكَ بِهَا عِنْدَ اللهِ "، فَقَالَ أَبُو جَهْلٍ، وَعَبْدُ اللهِ بْنُ أَبِي أُمَيَّةَ: يَا أَبَا طَالِبٍ، أَتَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ؟ فَلَمْ يَزَلْ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَعْرِضُهَا عَلَيْهِ، وَيُعِيدُ لَهُ تِلْكَ الْمَقَالَةَ حَتَّى قَالَ أَبُو طَالِبٍ آخِرَ مَا كَلَّمَهُمْ: هُوَ عَلَى مِلَّةِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، وَأَبَى أَنْ يَقُولَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَمَا وَاللهِ لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ مَا لَمْ أُنْهَ عَنْكَ» ، فَأَنْزَلَ اللهُ ﷻ: {مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولِي قُرْبَى مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ} [التوبة: ١١٣] ، وَأَنْزَلَ اللهُ تَعَالَى فِي أَبِي طَالِبٍ، فَقَالَ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ: {إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ}. [1]

([1]) مسلم ، كِتَابُ الْإِيمَانَ ، بَابُ أَوَّلُ الْإِيمَانِ قَوْلُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ (١/٥٤ ، ح ٣٩ – (٢٤) سياقه، والبخاري، كِتَابُ تَفْسِيرِ القُرْآنِ، بَابُ قَوْلِهِ: {إِنَّكَ لاَ تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ} [القصص: ٥٦] (٦/١١٢ ، ح ٤٧٧٢) .

ـ وماذا نقول في ذهابه ﷺ إلى الطائف وجلوسه مع سادتها وكبرائها !! .

- جاء عن عُرْوَةَ بْن الزُّبَيْرِ، أَنَّ عَائِشَةَ، زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ حَدَّثَتْهُ، أَنَّهَا قَالَتْ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ: يَا رَسُولَ اللهِ، هَلْ أَتَى عَلَيْكَ يَوْمٌ كَانَ أَشَدَّ مِنْ يَوْمِ أُحُدٍ؟ فَقَالَ: " لَقَدْ لَقِيتُ مِنْ قَوْمِكِ وَكَانَ أَشَدَّ مَا لَقِيتُ مِنْهُمْ يَوْمَ الْعَقَبَةِ، إِذْ عَرَضْتُ نَفْسِي عَلَى ابْنِ عَبْدِ يَالِيلَ بْنِ عَبْدِ كُلَالٍ فَلَمْ يُجِبْنِي إِلَى مَا أَرَدْتُ، فَانْطَلَقْتُ وَأَنَا مَهْمُومٌ عَلَى وَجْهِي، فَلَمْ أَسْتَفِقْ إِلَّا بِقَرْنِ الثَّعَالِبِ، فَرَفَعْتُ رَأْسِي فَإِذَا أَنَا بِسَحَابَةٍ قَدْ أَظَلَّتْنِي فَنَظَرْتُ فَإِذَا فِيهَا جِبْرِيلُ، فَنَادَانِي، فَقَالَ: إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ سَمِعَ قَوْلَ قَوْمِكَ لَكَ، وَمَا رُدُّوا عَلَيْكَ، وَقَدْ بَعَثَ إِلَيْكَ مَلَكَ الْجِبَالِ لِتَأْمُرَهُ بِمَا شِئْتَ فِيهِمْ "، قَالَ: " فَنَادَانِي مَلَكُ الْجِبَالِ وَسَلَّمَ عَلَيَّ، ثُمَّ قَالَ: يَا مُحَمَّدُ، إِنَّ اللهَ قَدْ سَمِعَ قَوْلَ قَوْمِكَ لَكَ، وَأَنَا مَلَكُ الْجِبَالِ وَقَدْ بَعَثَنِي رَبُّكَ إِلَيْكَ لِتَأْمُرَنِي بِأَمْرِكَ، فَمَا شِئْتَ، إِنْ شِئْتَ أَنْ أُطْبِقَ عَلَيْهِمُ الْأَخْشَبَيْنِ "، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «بَلْ أَرْجُو أَنْ يُخْرِجَ اللهُ مِنْ أَصْلَابِهِمْ مَنْ يَعْبُدُ اللهَ وَحْدَهُ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا».[1]

ـ وماذا نقول في حرصه ﷺ على ملاطفة كبار أهل المدينة ممن كان يعلم نفاقهم وصبره على أذاهم، ومن على شاكلتهم ؟!! ، ولو ذهبنا نعدد مثل هذه المواقف من ملاطفته لكبار القبائل وصناديد الشرك .. لناءت عقول أولي

([1]) مسلم، الْجِهَادِ وَالسِّيَرِ ، بَابُ مَا لَقِيَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ أَذَى الْمُشْرِكِينَ وَالْمُنَافِقِينَ (٣/١٤٢٠، ح ١١١(١٧٩٥) سياقه، البخاري ، بَدْءِ الخَلْقِ ، بَابُ إِذَا قَالَ أَحَدُكُمْ: آمِينَ وَالمَلاَئِكَةُ فِي السَّمَاءِ، آمِينَ فَوَافَقَتْ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ (٤/١١٥،ح ٣٢٣١).

الألباب من كثرتها، وقد كان نتيجةً لحرصه هذ أن أنزل اللهُ جل وعلا فيه غير آية تواسيه وتلاطفه، ومنها قوله تعالى : {لَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ أَنْ لَا يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ} [الشعراء: ٣] .

وقَوْلهُ تَعَالَى: «فَلَعَلَّكَ باخِعٌ نَفْسَكَ عَلى آثارِهِمْ إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا بِهذَا الْحَدِيثِ أَسَفاً» الكهف «٦».

أي: فلعك قاتل نفسك أسفًا وحزنًا لعدم إيمانهم بك فلا تحزن كل هذا الحزن؛ {فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ وَعَلَيْنَا الْحِسَابُ (٤٠)} [الرعد: ٤٠]..

وقال تعالى : {فَلا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَراتٍ } [فاطر: ٨] .

وقال تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [القصص:٥٦]. (١)

وكان حرصه هذا ديدنه مع الجميع؛ جاء عَنْ طَارِقٍ الْمُحَارِبِيِّ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ فِي سُوقِ ذِي الْمَجَازِ وَعَلَيْهِ حُلَّةٌ حَمْرَاءُ، وَهُوَ يَقُولُ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، قُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ.. تُفْلِحُوا»(٢).

ولو تتبعنا تلك المواقف النبوية الكريمة المشهورة في السيرة .. لطال البحث، فيراجع في مظانه !!.

---

(١) وقال تعالى أيضا : ﴿ وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ [يوسف:١٠٣] / وقال: ﴿ إِنْ تَحْرِصْ عَلَى هُدَاهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ لا يَهْدِي مَنْ يُضِلُّ ﴾ [النحل:٣٧] وقال: ﴿ وَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ فِتْنَتَهُ فَلَنْ تَمْلِكَ لَهُ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا ... ﴾ [المائدة: ٤١] .

(٢) أخرجه ابن خزيمة ، كِتَابُ الْوُضُوءِ ، بَابُ ذِكْرِ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ الْكَعْبَيْنِ اللَّذَيْنِ أُمِرَ الْمُتَوَضِّئُ بِغَسْلِ الرِّجْلَيْنِ إِلَيْهِمَا الْعَظْمَانِ النَّاتِئَانِ فِي جَانِبَيِ الْقَدَمِ (٨٢/١ ، ح ١٥٩ –) لفظه » ، وابن حبان ، كِتَابُ التَّارِيخِ، بَابُ كُتُبِ النَّبِيِّ ﷺ، ذِكْرُ مُقَاسَاةِ الْمُصْطَفَى ﷺ مَا كَانَ يُقَاسِي مِنْ قَوْمِهِ فِي إِظْهَارِ الْإِسْلَامِ (١٤/ ٥١٧ ، ح ٦٥٦٢). والحاكم (٦٦٨/٢ ، ح ٤٢١٩) وصححه ووافقه الذهبيّ » .

**_ (رابعًا): من باب مجاراة الجمهور في الاحتجاج بتلك الآثار .. نقول: إنه لو جاز لنا الاحتجاج بتلك الآثار.. لوجدنا فيها ما ينقضها ؛

_ كما جاء في أثر «عبد الرحمن بن زيد» بأن قائد «ابن أم مكتوم» كفّه عن التقدم ونبّهه على الانتظار كما أشار النبيّ ﷺ إليه وحثّه على التوقف حتى الانتهاء من دعوة مجالسيه، ولكن «ابن أم مكتوم» لم يرعو ولم يتوقف حتى اقتحم على النبيّ ﷺ مكانًا لم يأذن له بالقدوم عليه فيه؟!! . (١)

• لعمري إن هذا الخبر لهو قاصمة الظهر لمن يحتج بتلك الآثار ولو مجتمعة ؟!!؛

_ إنه ينفي تلك التهمة _ المزعومة _ عن رسول الله ﷺ ويُقْحِم «ابنَ أمّ مكتوم» في مكانة لا تعليق عليها وعلى من آمن وصدق مثل هذه الأخبار_ عند كل ذي فقه ونظر _ ؛ ففيها من الجرأة على رسول الله ﷺ وعدم التزامه بأدني آداب التحدث مع آحاد الناس فضلا عن أن يكون المقصود هو رسول الله ﷺ ؟!! .

_ والسؤال هنا : كيف ينقل الأئمة هذا الخبر في الباب ثم يغفلون عن مضمونه ؟!!

---

(١) أخرج ابن جرير الطبريّ في التفسير (٢١٩/٢٤) حَدَّثَنِي يُونُسُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: قَالَ ابْنُ زَيْدٍ، وَسَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ، عَزَّ وَجَلَّ: {عَبَسَ وَتَوَلَّى أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى} [عبس: ٢] قَالَ: جَاءَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ وَقَائِدُهُ يُبْصِرُ، وَهُوَ لَا يُبْصِرُ، قَالَ: وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُشِيرُ إِلَى قَائِدِهِ يَكُفُّ، وَابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ يَدْفَعُهُ وَلَا يُبْصِرُ؛ قَالَ: حَتَّى عَبَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَعَاتَبَهُ اللَّهُ فِي ذَلِكَ، فَقَالَ: {عَبَسَ وَتَوَلَّى أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى} [عبس: ١] إِلَى قَوْلِهِ: {فَأَنْتَ عَنْهُ تَلَهَّى} [عبس: ١٠] قَالَ ابْنُ زَيْدٍ: كَانَ يُقَالُ: لَوْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺكَتَمَ مِنَ الْوَحْيِ شَيْئًا، كَتَمَ هَذَا عَنْ نَفْسِهِ؛ قَالَ: وَكَانَ يَتَصَدَّى لِهَذَا الشَّرِيفِ فِي جَاهِلِيَّتِهِ، رَجَاءَ أَنْ يُسْلِمَ، وَكَانَ عَنْ هَذَا يَتَلَهَّى.

- بل ويحتجون به على أمرٍ فيه من الإساءة إلى النبيّ ﷺ ما فيه ؟!! .

*****

**_ (خامسًا): استعانة ابن أم مكتوم ﷺ بالكافر!!

**_ قلت: وأصح تلك الآثار سندًا _في الظاهر_ مرسل عروة وفيه ما يشوّش عليه؛

ففيه: عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: أُنْزِلَ: {عَبَسَ وَتَوَلَّى} فِي ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ الأَعْمَى، أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَجَعَلَ يَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرْشِدْنِي، وَعِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَجُلٌ مِنْ عُظَمَاءِ المُشْرِكِينَ، فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعْرِضُ عَنْهُ وَيُقْبِلُ عَلَى الآخَرِ، وَيَقُولُ: «أَتَرَى بِمَا أَقُولُ بَأْسًا؟» فَيَقُولُ: لَا» سياق الترمذيّ ».

ولفظ مالك: « جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَجَعَلَ يَقُولُ: يَا مُحَمَّدُ اسْتَدْنِينِي، وَعِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ رَجُلٌ مِنْ عُظَمَاءِ الْمُشْرِكِينَ، فَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ يُعْرِضُ عَنْهُ، وَيُقْبِلُ عَلَى الْآخَرِ، وَيَقُولُ: يَا أَبَا فُلَانٍ، هَلْ تَرَى بِمَا أَقُولُ بَأْسًا؟ فَيَقُولُ: لا وَالدِّمَاءِ[1] مَا أَرَى بِمَا تَقُولُ بَأْسًا، فَأَنْزَلَ الله تعالى: {عَبَسَ وَتَوَلَّى}».

- قلت: وهذا قول يبطل نفسه ويأتي على بنيانه من القواعد؛ أترى هذا المشركَ الصنديد يقيمُ الحجّةَ على نفسه بشهادته وإقراره بصحة موقف ابن أم مكتوم في طلبه للهداية والنصح دونه ؟!! .

(١) جاء في الاستذكار (٤٩٥/٢) : وَأَمَّا قَوْلُهُ فِي حَدِيثِ مَالِكٍ هَذَا لَا وَالدِّمَاءِ فَإِنَّ الرِّوَايَةَ اخْتَلَفَتْ عَنْ مَالِكٍ فِي ذَلِكَ فَمِنْهُمْ مَنْ يَرْوِيهِ عَنْهُ وَالدِّمَاءِ بِكَسْرِ الدَّالِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَرْوِيهِ بِضَمِّهَا فَمَنْ ضَمَّهَا أَرَادَ الْأَصْنَامَ الَّتِي كَانُوا يَعْبُدُونَ وَيُعَظِّمُونَ وَاحِدَتُهَا دُمْيَةٌ وَمَنْ رَوَاهَا بِكَسْرِ الدَّالِ أَرَادَ دِمَاءَ الْهَدَايَا الَّتِي كَانُوا يَذْبَحُونَ لِآلِهَتِهِمْ.

ثمّ هو _ أي الكافر_ يحلف بآلهتهم أو قرابينها على صحّة موقف ابن أم مكتوم؟!!، بينما في غير موضع من القرآن والسنة لم يكن هؤلاء يجدون فرصة إلا وانتهزوها في صدّ أتباع النبيّ ﷺ عن دينهم؟!.

_** وفي الذي وجّه الكلامَ للكافر «أَتَرَى بِمَا أَقُولُ بَأْسًا؟» احتمالان :

(الأول) : أن يكون ابن أم مكتوم، وهل يعقل أن ابن أم مكتوم يستعين بالمشرك لإقامة حجّته على النبيّ ﷺ وصواب موقفه ؟!! .

- أليس هذا ضربا من العبث والتناقض والشطط ؟!! .

هل كان أصحاب رسول الله ﷺ بهذه المكانة من الجهل وضحالة الفقه ؟!! .

- أليس في الاحتجاج بهذا الأثر مناطحة للأصول الراسخة المتفق عليها من النصوص القطعية والمتواترة من الكتاب العزيز والسنة النبوية التي أطبقت على مدح أصحاب رسول الله والثناء والتنبيه على ذكائهم وفقههم؟!!.

_ وقد نجد من يتبجّح بتصحيح بعض الأئمة لحديث «عروة»، ونحيل هؤلاء وأمثالهم إلى منهجية الترمذيّ في الحكم على الأثر وإخراجه في «العلل» وإقراره لشيخه البخاريّ فضلا عن وصفه بالغرابة، وكذا الدارقطنيّ والحاكم والذهبيّ وابن كثير وابن حجر؛ سبق بيانه !! .

** **(الثاني)** : إن قائل «أَتَرَى بِمَا أَقُولُ بَأْسًا؟» هو النبيّ ﷺ إتمامًا لدعوته للمشرك !!، ثم لو صحّ لكان إقرارُه هذا معارضًا لما يروون؛ لأن قوله هذا يقرّ بقبوله واستحسانه لدعوة النبيّ ﷺ مما كان حافزًا له في استمرار التّصدّي له؟!.. ثمّ كيف يكون هذا إعراضًا عن «ابن أم مكتوم»؛ وقد كفّه ولم يرتدع؟!! ؛ كما في أثر «عبد الرحمن بن زيد» عند الطبري.. ومن ثم .. فأين موضع العتاب هنا ؟!! .

*****

**_ (سادسًا): احتقار النبيّ ﷺ لأتباعه !!

أخرج ابن حميد عن مجاهد قال: كان النبيّ ﷺ مستخليًا بصنديدٍ من صناديد قريش وهو يدعوه إلى الله، وهو يرجو أن يسلم، إذ أقبل ابن أم مكتوم الأعمى، فلما رآه النبيّ ﷺ كره مجيئه، وقال في نفسه: يقول هذا القرشيّ: إنما أتباعه العميان والسفلة والعبيد، فعبس، فنزل:{عَبَسَ }.(١)

_ أقول: هل هذا قول يُقْبَل؟ وحتى ولو كان نقلته ثقات.. لما قبله ذو دينٍ وعقل؟!! .

_ وهل ابن خال خديجة أم المؤمنين _التي كانت مقصد خطاب سادة قريش_ «ابن أم مكتوم القرشي» وهو من بني مخزوم من كبار القبائل وأقواها، من سفلة الناس؟!! ألا من متدبر حصيفٍ؟.

_ ثم من أين لهؤلاء الرواة العلم بما قاله النبي ﷺ في نفسه حينئذ، وأين التصريح بهذا؟! .

_ وبعدما سبق الإشارة إليه لا بد من التنبيه على الضوابط العلمية التي نبّه عليها الأئمة لقبول المتون؛فقد قَالَ ابْن الْجَوْزِيّ رحمه الله : وَمَا أحسن قَول الْقَائِل: إِذا رَأَيْت الحَدِيث يباين الْمَعْقُول، أَو يُخَالف الْمَنْقُول، أَو يُنَاقض الْأُصُول .. فَاعْلَم أَنه مَوْضُوع.(٢)

(١) ذكر هذا السيوطيّ ونقله في "الدر المنثور" (٨/ ٤١٨) عن عبد بن حميد بدون إسناد ؟!! .

(٢) ينظر: تدريب الراوي، دار طيبة (٣٢٧/١) .

• _ ورحم الله الإمام السبكي حين قال : «كل خبر أوهم باطلا ولم يقبل التأويل ..فمكذوب، أو نقص منه ما يزيل الوهم». (١)

**_ (سابعًا): مع التسليم لهم.. يمكن فهم الآيات من منظور آخر ؛

_ نقول: سنسلم لكم بأن فاعل العبوس هو النبيّ ﷺ ؛ ولكن ما الداعي له؟؟

.

• والإجابة التي تليق بهذا المقام هي :

ويكأنّ النبيّ ﷺ يقول: أما لهؤلاء المسلمين قدرٌ من الفقه والنظر حتى يعلموا أنّ نجاة كثيرٍ من العوام والطغام متوقف على إسلام هؤلاء الصناديد ؟!!

• ومن ثمّ .. فيجب عليهم أن لا يقاطعونني أثناء جلوسي معهم لدعوتهم إلى الحق !! .

_ ** إنّ ظاهر سياق الآيات ينفي مضمون تلك الروايات ؛

قال تعالى : { عَبَسَ وَتَوَلَّى (١) أَنْ جاءَهُ الْأَعْمى (٢) وَما يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى(٣) } عبس .

• فالعبس هنا له موضعان :

_الأول: قبل وصول ابن أم مكتوم؛

• فظاهر السياق أنّ النبيّ ﷺ لم يعبس لطلب ابن أم مكتوم التذكرة والنصح؛ بل إنما غضب النبيّ ﷺ بمجرد رؤية قدوم من سيقاطعه عن دعوة وجهاء القوم هؤلاء !! .

---

(١) ينظر: تدريب الراوي، دار طيبة (٣٢٦/١) . / وينظر: الوسيط في علوم ومصطلح الحديث لمحمد بن محمد بن سويلم أبو شُهبة (ص ٣٣٨): فكون الحديث مناقضا دلالة القرآن القطعية أو السنة المتواترة، أو الإجماع القطعي، مع عدم إمكان الجمع والتوفيق في ذلك كله يرده، فكيف بآثار مخارجها كما قد رأيت مع تناقضها ؟!! .

وهذا المعنى واضح في قوله تعالى { وَما يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى (٣) } عبس؛ أي أن ظاهر دلالة النص الكريم توضح أنّ النبيّ ﷺ لم يعلم بعد ما الذي يطلبه ابن أم مكتوم .. فكان العبوس لمجرد رؤيته من سيقاطعه عن الدعوة إلى الله، ولعمري.. إنه لعين المدح عند كل ذي نظر، كما يظهر فيه إعذار ربّ العزة له ؟!! .

_ **الثاني** : أنّ النبيّ ﷺ عبس بعد وصول ابن أم مكتوم وطلبه للتذكرة ؟!! ؛

- وهذا كما في أثر «ابن زيد» إذ نبّهه للانتظار، جرأةٌ من ابن أم مكتوم، ومن ثم.. فلا عتاب ؛

لأنّ هذا يريد الزيادة في التطهر، وإذا وضع هذا وما يماثله في مقابل نجاة من لم يسلم بعد.. قدّم الأخيرُ بلا نزاع.

_ **وقد يقال: إنّ هذا الكافر كان من المستغنيين عن الدعوة .

- ونجيب عنه فنقول: متى علم النبيّ ﷺ بهذا ؟

أكان النبيّ ﷺ يعلم الغيب؟؟ .

- كما أن ظاهر مرسل «عروة» يبيّن أن الكافرَ كان يستحسن قولَ النبيّ ﷺ؛كما سبق؛ مما ينقض ظاهر الآيات لو قلنا بصحة هذا الأثر ؟!! هل من متدبّر ؟!! .

- فهل نقدم تلك الآثار التي لم يخل طريق منها من خلل على القرآن الكريم أو الأصول والقواعد الراسخة التي تظهر فضلَ النبيّ ﷺ وتفنّد دلالةَ تلك الروايات ؟! .

_ ثم كيف يكون الله جل وعلا هو من يبيّن عدمَ فقه نبيه ﷺ بأولويات الدعوة مع وصفه _جل وعلا_ له ﷺ في سائر مواضع حديثه عنه بأسمى الأوصاف ؟!! .

- أليس هذا _ لو كان _ ضربًا من التناقض والعبث ؟!!.

** **الرأي الثاني: فاعل العبوس هو الكافر** :

_ قال ابن حجر: ...فَاعِل عَبَسَ هُوَ النَّبِيُّ ﷺ، وَأَغْرَبَ الدَّاوُدِيُّ فَقَالَ هُوَ الْكَافِرُ...» (١)

_ قلت: ولعمري إنّ ما حكم عليه الحافظُ ابنُ حجر بالغرابة .. له من الوجاهة والقبول _ مما أيده غير دليل _ ما يقدّمه على الآراء الأخرى؛

• ومما يدل عليه ما ورد في القرآن والسنة في غير موضع أنّ هؤلاء الصناديد كانوا يأنفون من رؤية هؤلاء السابقين للإسلام، فضلا عن مجالستهم!، بل كانوا يطلبون من النبيّ ﷺ أن يخصّص لهم مجلسًا دونهم؛

_ قال الله سبحانه وتعالى: { وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ الظَّالِمِينَ (٥٢) وَكَذَلِكَ فَتَنَّا بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لِيَقُولُوا أَهَؤُلَاءِ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنْ بَيْنِنَا أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ (٥٣) } [الأنعام] .. وأنزل: {وَاصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا، وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطًا} [الكهف: ٢٨] .

_ وعَنْ سَعْدٍ ﷺ قَالَ: «كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ سِتَّةَ نَفَرٍ، فَقَالَ الْمُشْرِكُونَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: اطْرُدْ هَؤُلَاءِ لَا يَجْتَرِئُونَ عَلَيْنَا، قَالَ وَكُنْتُ أَنَا وَابْنُ مَسْعُودٍ، وَرَجُلٌ مِنْ هُذَيْلٍ، وَبِلَالٌ، وَرَجُلَانِ لَسْتُ أُسَمِّيهِمَا، فَوَقَعَ فِي نَفْسِ رَسُولِ اللهِ ﷺ مَا شَاءَ اللهُ أَنْ يَقَعَ فَأَنْزَلَ اللهُ ﷻ: وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ...» (٢)

---

(١) ينظر : فتح الباري (٦٩٢/٨).

(٢) مسلم ، كتاب فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُمْ، بَابٌ فِي فَضْلِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ ﷺ (١٨٧٨/٤ ، ح ٤٦ -(٢٤١٣).

_ وهذا المعنى قد ذكر بعضَه الشيخ الشعراوي أيضا ثم قال بمضمون قول الجمهور؟! ؛ سبق.

** _ وعلى هذا .. فالآية تقريعٌ شديد وتوبيخٌ للكافر؛ وهذا ظاهرٌ في أسلوب الغيبة في قوله تعالى: { عَبَسَ وَتَوَلَّى (١) أَنْ جاءَهُ الْأَعْمى (٢) } ؛ ثم انتقل إلى خطابه مباشرة بقوله {وَما يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى (٣) أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرى (٤)}

_ وقد لاح لي في هذا التقريع الشديد أنّ ربّ العزّة ﷻ يكمل عملَ نبيّه ﷺ في دعوته للهداية؛ كأنه يقول له: ألا تتفكر وترعوي عن غيّك وعنادك وقد رأيت بعيني رأسك سعيَ هذا الأعمى إلى مصدر الهداية والبحث عنه؛ لكي يخرجه من الظلمات إلى النور ومن الضلال إلى الهدى، وكأنّ المعنى على هذا التوجيه .. ألست أنت أولى بالتطهر والتذكر وقد جاءك رسول الله ﷺ بنفسه يتودّد إليك ويلاطفك ويعرض عليك نجاتَك؟!! .

_ ثم انتقل ربّ العزة جل وعلا لمخاطبة نبيه ﷺ وملاطفته ورفع الحرج عنه ببيان أنّ هؤلاء الصناديد _ جماعة كانوا أو فردًا على الخلاف في تعيينهم _ ممن استغنوا بغيّهم وضلالهم عن الهداية؛أَمَّا مَنِ اسْتَغْنى (٥) فَأَنْتَ لَهُ تَصَدَّى (٦) وَما عَلَيْكَ أَلاَّ يَزَّكَّى (٧) وَأَمَّا مَنْ جاءَكَ يَسْعى (٨) وَهُوَ يَخْشى (٩) فَأَنْتَ عَنْهُ تَلَهَّى (١٠) كَلاَّ إِنَّها تَذْكِرَةٌ (١١) فَمَنْ شاءَ ذَكَرَهُ (١٢) ... .

- **وهنا سؤال.. كيف يعلم النبيّ ﷺ أنّ هؤلاء ممن استغنوا ؟ هل كان يعلم الغيب ؟؟** [1]

(١) وقد صرّح بزعم وضوح العتاب هنا غير واحد من المفسرين؛ ففي تفسير أبي السعود(المتوفى: ٩٨٢هـ): دار إحياء التراث العربي – بيروت (١٠٧/٩): والتعرضُ لعنوانِ عماهُ إمَّا لتمهيدِ عُذرِه في الإقدامِ على قطعِ كلامِه ﷺ بالقومِ والإيذانِ باستحقاقه ==

_ كان يصح العتاب _ المزعوم هذا لو ثبت له دليل!! _ لو أنّ الله جل وعلا أخبره بأنهم لن يسلموا ثم تصدّى لهم وتشاغل عن غيرهم !!

_ جاء في الجواهر الحسان في تفسير القرآن، للثعالبي (٥/٥٥٢) : وقوله: تَلَهَّى أي تَشْتَغِلُ، تَقُولُ: لَهِيتُ عن الشيء أَلْهَى إذا اشْتَغَلْتُ عنه، ولَيْسَ من اللَّهْوِ، قال عياضٌ: وليسَ في قوله تعالى: عَبَسَ وَتَوَلَّى الآيةَ، ما يَقْتَضِي إثبات ذنب للنبي ﷺ ، أو أنه خَالفَ أمْرَ ربّه سبحانه، وإنَّما في الآية الإعلام بحال الرجلين، وتَوْهِينِ أَمْرِ الكافرِ، والإشارةُ إلى الإعراضِ عنه، انتهى.

_ ومع ذلك .. فقد كان النبيّ ﷺ يغلّب جانبَ الرحمة ويتصدى بالدعوة لمن عُلِم عنادُه وكفرُه لدي العامة؛ كأعمامه وكبار المنافقين، بل صلّى عليهم واستغفر لهم وكفّن بعضهم في قميصه مع علمه بنفاقهم؟!

_ وإذا تدبرنا جيدًا .. وجدناه في القرآن قاله تعالى : {لَقَدْ جاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ ما عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَؤُفٌ رَحِيمٌ (١٢٨) فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ...(١٢٩)}التوبة.

وقوله:{ فَلَعَلَّكَ باخِعٌ نَفْسَكَ عَلى آثارِهِمْ إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا بِهذَا الْحَدِيثِ أَسَفاً (٦)} الكهف.

==

بالرفق والرأفة، وإما لزيادةِ الإنكارِ كأنَّه قيلَ: تولَّى لكونِه أَعْمى، كما أنَّ الالتفاتَ في قولِه تعالى وَمَا يُدْرِيكَ لذلكَ فإنَّ المشافهةَ أدخلُ في تشديدِ العتابِ، وقولُه تعالى (لَعَلَّهُ يزكى) استئنافٌ واردٌ لبيانِ ما يلوحُ به ما قبلَه فإنه معَ إشعارِه بأنَّ له شأناً منافياً للإعراضِ عنه خارجاً عن درايةِ الغيرِ وادرائِه مؤذنٌ بأنه تعالَى يُدريه ذلكَ ... وكلمةُ لعلَّ مع تحققِ التزكِّي ؛ للتنبيه على أن الإعراضَ عنه عند كونِه مرجوَّ التزكِّي مما لا يجوزُ فكيفَ إذا كان مقطوعاً بالتزكِّي، وفيه إشارةٌ إلى أنَّ من تصدَّى لتزكيتهم من الكفرة لا يُرجى منهم التزكِّي والتذكر أصلا . وينظر التفاسير السابقة.

وقوله: { لَعَلَّكَ باخِعٌ نَفْسَكَ أَلاَّ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ (٣) } الشعراء .

_ وعلى هذا فالآيات مواساةٌ للنبيّ ﷺ وإبراءٌ لذمّته من عهدتهم بشهادة ربّ العزة جل وعلا، وبيان أنّه قد بلّغ، وما على الرسول إلا البلاغ المعروف المعقول، وليس مما كُلّف به أن يهلك نفسَه طمعًا في هداية المعرضين فيطيل الجلوس معهم والتصدّي لهم أكثر من المعقول ؟!! ..

_ ثم قال له : إذا أدّيت واجبَك تجاه هؤلاء .. فولّ وجهك قِبَلَ الحريصين على الهداية _ وإن كانوا مسلمين ممّن ضمنوا نجاتهم وفلاحهم _، ومثل هؤلاء لا يُتَلهّى عنهم إذا لم يكن هناك أولى منهم بالدعوة؛ كمن لم يُدع قبل ذلك البتّة ؟؟! .

_ وعلى هذا .. فهذه السورة الكريمة متّسقة تمامًا مع غيرها من الآيات والأحاديث والآثار التي وردت في باب بيان شدّة حرصِ النبيّ ﷺ على هداية الناس حتى بلغ به مبلغًا من الحزن والحسرة كاد يودي به إلى الهلاك، وكان نتيجة لذلك أن أنزل الله عز وجل غيرَ آيةٍ يواسيه فيها ويبيّن له أنّ مثل هؤلاء لا يُحْزَن عليهم؛ فقد ظهر لهم الحقّ وبالغوا في غيّهم وعتوّهم !!

ومع ذلك كان حزن النبيّ ﷺ عليهم باقيًا، وما قال أحدٌ بأنّ بقاء حزنه يستوجب العتاب !!.

وليس لهذا مسمّى غير ما وصفه الله _جل وعلا_ ومدحه في كتابه بأنه رحمة للعالمين!!.

فانظر ،رحمني الله وإياك ، كيف يمدحه ربّ العزة جل وعلا بكونه رحمةً مع وصفه لفعله (إصراره على دعوته والاستغفار لهم) بأنّه مما لم يُكَلّف به!!.

_ ثم إنّ قولهم: بأنّ العتاب هنا من باب خلاف الأولى يحتاج لتوضيح؛ إذ هذه المرتبة عندهم من درجات الكراهة ؛ فكيف يقع في أفعال تلك المرتبة خيرُ الخلق وأعلمهم ﷺ ؟!.[1]

****

*** رأي غريب في فهم الآيات ***

- _ ذهب الإمام الصنعاني _ رحمه الله_ في التماسه عذرًا للنبيّ ﷺ في إعراضه عن «ابن أم مكتوم»، أنّ «ابن أم مكتوم» لم يكن قد صحّ إيمانه بعد، ولذا عاتبه رب العزة ﷻ عتابًا خفيفًا، ولو كان صح إيمان «ابن أم مكتوم».. لعاتب رب العزة ﷻ نبيه ﷺ عتابا شديدا ؟!!.
- _ قال الصنعاني: هذا مع أنه لم يكن «ابن أم مكتوم» آمن بعد؛ ألا تراه يقول: {وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى (٣)} [عبس: ٣] ولو كان قد صح إيمانه لم يعرض عنه ﷺ، ولو أعرض عنه لكان العتب أشد، وكذلك لم يكن ليخبر عنه ويسميه بالاسم المشتق من العمى دون الاسم المشتق من الإيمان والإسلام، لو كان قد دخل في الإيمان ؟!! .[2] (قلت) : ولعل مَرَدّ هذا

---

(١) جاء في البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي (المتوفى: ٧٩٤هـ): دار الكتبي ط: الأولى، ١٤١٤ - (٤٠٠/١): [فَصْلٌ فِي خِلَافِ الْأَوْلَى] هَذَا النَّوْعُ أَهْمَلَهُ الْأُصُولِيُّونَ، وَإِنَّمَا ذَكَرَهُ الْفُقَهَاءُ وَهُوَ وَاسِطَةٌ بَيْنَ الْكَرَاهَةِ وَالْإِبَاحَةِ، وَاخْتَلَفُوا فِي أَشْيَاءَ كَثِيرَةٍ هَلْ هُوَ مَكْرُوهٌ، أَوْ خِلَافُ الْأَوْلَى؟ وَالتَّحْقِيقُ: أَنَّ خِلَافَ الْأَوْلَى قِسْمٌ مِنْ الْمَكْرُوهِ، وَدَرَجَاتُ الْمَكْرُوهِ تَتَفَاوَتُ كَمَا فِي السُّنَّةِ .

(٢) ينظر: التَّحبير لإيضَاح مَعَاني التَّيسير للصنعاني: مَكتَبَةُ الرُّشد، الرياض – السعودية، ط: الأولى، ١٤٣٣ (٤٣٥/٢) .

الفهم؛ لما نُقِل في المراد من قوله تعالى : (وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى)، هل المراد بالزكاة هنا :

(أ) _ التطهر والترقي . (ب) _ أم الإسلام . نقل القولين الطبريّ [1].

****

- _ **<u>هذا وإن كان لابد من الترجيح</u>** .. فأميل إلى الرأي الثاني؛ لما فيه من الموافقة للأصول الثابتة من جلالة علم النبيّ ﷺ وعمق فقهه وسعة رحمته وكذا أصحابه الكرام، والله أعلم.
- _ وإن قلنا بأنّ للرأي الأول أصلا، لكن بعد التدقيق وجدنا أصوله كلها إما مختلفا فيها ، أو مضطربة!!، ومع ذا.. يمكن توجيهه بما يوافق منزلة النبيّ ﷺ كما سبق .

****

(١) قال الطبري _رحمه الله _ في تفسيره ، مؤسسة الرسالة (٢١٩/٢٤) وقوله: (وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى) يقول تعالى ذكره لنبيه محمد ﷺ : وما يدريك يا محمد لعلّ هذا الأعمى الذي عَبَست في وجهه يَزَّكَّى: يقول: يتطهَّر من ذنوبه.
وكان ابن زيد يقول في ذلك ما حدثني يونس قال: أخبرنا ابن وهب، قال: قال ابن زيد، في قوله: (لَعَلَّهُ يَزَّكَّى) يسلم .

الخاتمة

** الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، وبتوفيقه تستنبط دقيق المسائل والنكات ، والصلاة والسلام على خير الخلق ومن ختمت به النبوة والرسالات ، وعلى أصحابه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين والتناد .

** فبعد رحلة شيّقة في إعداد هذا البحث أفدت منه أيّما إفادة ، وتوصلت فيه إلى نتائج عدة ، منها :

** _ أن القول بأن فاتحة سورة عبس عتابٌ للنبيّ ﷺ إنما هو ادعاءٌ وزعم لا أصل له ، وما ثبت في القرآن الكريم وصحيح السنة والسيرة النبويّة وآثار الصحابة ﷺ يدفعه ويدحضه.

** _ لم يثبت في هذا الباب كبير شيءٍ يعتمد عليه؛ إذ كل الروايات إمّا مرسلة أو مطعون في نقلتها ، فضلا عما في متونها من تناقضات شتى يترتب على قبولها الإساءة إلى النبيّ ﷺ والصحابة الكرام ﷺ .

** _ أن المتون المعتبرة إنما هي « قرآن كريم » أو « سنة عن النبيّ المعصوم ﷺ » ، وما سواهما إما نقل لهما ، أو فهم عنهما ، أو اجتهادات لأصحابها .

** _ قول غير المتخصصين غير ملزم عند كافة الأئمة المعتبرين .

** _ أن النظر في المتون وعرضها على القواعد الكلية واجب شرعيٌّ، وهو عمل جهابذة الأئمة.

** _ ما يسمى : « نقد المتن » إنما هو في حقيقة الأمر عرض المسائل الجزئية والوقائع العينية على القواعد الكلية والآيات المحكمة التي تلقتها الأمّة عن أوامرِ ربّ العزة جل وعلا في كتابه العزيز بالنظر والتدبر، وبيان النبيّ ﷺ لها، ومراعاة مقاصد الشريعة العامة التي اتّفق على الرجوع لها والاحتكام إليها.

** _ أن نقد المتون إنما هو نقد للناقل « الراوي » وضبطه أو فهمه ليس إلا ،

أما المتون الثابتة .. فليس لمسلم صادق الإيمان أن يردها أو يطعن فيها وإن خفيت على العقول إدراك عللها أو استيعاب معانيها.. ولم يثبت في الباب شيءٌ حتى نسلّم به كما سبق .

** _ أنّ الدين إنما يحفظ ببذل الجهد وإعمال العقل وتطبيق القواعد العلمية الصحيحة .

وصلّى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه والتابعين لهم بإحسان وسلم تسليما كثيرا .

****

ثبت المصادر والمراجع

_ القرآن الكريم .

_ إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، المؤلف: أبو العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري الكناني الشافعي (ت: ٨٤٠هـ) المحقق: دار المشكاة: دار الوطن للنشر، الرياض، ط: الأولى، ١٤٢٠.

_ أحكام القرآن، المؤلف: القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي الاشبيلي المالكي (المتوفى: ٥٤٣هـ)، راجعه: محمد عبد القادر عطا: دار الكتب العلمية، بيروت –، ط: الثالثة، ١٤٢٤ – ٢٠٠٣.

_ أحوال الرجال، المؤلف: إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي الجوزجاني، أبو إسحاق (المتوفى: ٢٥٩هـ)، المحقق: عبد العليم عبد العظيم البَستوي، دار النشر: حديث اكادمي – فيصل آباد، باكستان.

_ أدب الاملاء والاستملاء، المؤلف: عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، أبو سعد (المتوفى: ٥٦٢هـ)، المحقق: ماكس فايسفايلر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى، ١٤٠١ .

_ أسباب نزول القرآن، المؤلف: أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (المتوفى: ٤٦٨هـ)، المحقق: كمال بسيوني زغلول: دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى، ١٤١١.

_ إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول، المؤلف: محمد بن علي بن محمد الشوكاني اليمني (توفى: ١٢٥٠هـ)، المحقق: الشيخ أحمد عزو: دار الكتاب العربي، ط: الأولى ١٤١٩– ١٩٩٩، الأجزاء: ٢ .

_ أنِيسُ السَّاري في تخريج وَتحقيق الأحاديث التي ذكرها الحَافظ ابن حَجر العسقلاني في فَتح البَاري، المؤلف: أبو حذيفة، نبيل بن منصور بن يعقوب

البصارة الكويتي: مؤسَّسَة السَّماحة، مؤسَّسَة الريَّان، بيروت –، ط: الأولى، ١٤٢٦– ٢٠٠٥ ، أجزاء: ١١.

_ الإتقان في علوم القرآن، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط: ١٣٩٤/ ١٩٧٤، الأجزاء: ٤ .

_ الإجماع في الشريعة الإسلامية، المؤلف: رشدي عليان، الناشر: الجامعة الإسلامية، الطبعة: السنة العاشرة، العدد الأول، جمادى الأخرة ١٣٩٧هـ مايو – يونية ١٩٧٧ م، عدد الأجزاء: ١

_ الإجماع، المؤلف : أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (المتوفى : ٣١٩هـ) المحقق : فؤاد عبد المنعم أحمد: دار المسلم للنشر: ط الأولى ١٤٢٥/ ٢٠٠٤، الأجزاء: ١.

_ الأحاديث المختارة أو المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما، لـ: ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي (ت: ٦٤٣هـ)، حققه:أ د عبد الملك دهيش: دار خضر، بيروت – ط: الثالثة، ١٤٢٠– ٢٠٠٠.

_ الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (المتوفى: ٧٣٩ هـ)، حققه: شعيب الأرنؤوط: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٨ – ١٩٨٨.

_ الإرشاد في معرفة علماء الحديث، المؤلف: أبو يعلى الخليلي، خليل بن عبد الله بن أحمد القزويني (المتوفى: ٤٤٦هـ)، المحقق: د. محمد سعيد عمر: مكتبة الرشد – الرياض، ط: الأولى، ١٤٠٩، الأجزاء: ٣ .

_ الاستذكار، المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: سالم محمد عطا: دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى، ١٤٢١ – ٢٠٠٠، الأجزاء: ٩ .

_ الإصابة في تمييز الصحابة، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض: دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى – ١٤١٥، الأجزاء: ٨

_ الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف، لابن المنذر (ت: ٣١٩هـ): دار طيبة– الرياض– السعودية، ط: الأولى – ١٤٠٥.

_ بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، المؤلف : علي بن محمد بن عبد الملك الحميري الفاسي، أبو الحسن ابن القطان (ت : ٦٢٨هـ)، حققه د. الحسين آيت سعيد: دار طيبة – الرياض، ط: الأولى ، ١٤١٨–١٩٩٧، الأجزاء : ٦.

_ البحر المحيط في أصول الفقه، المؤلف: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (المتوفى: ٧٩٤هـ)، الناشر: دار الكتبي، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م، عدد الأجزاء: ٨ .

_ البداية والنهاية، المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، الناشر: دار الفكر، عام النشر: ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٦ م، الأجزاء: ١٥

_ تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، المؤلف: أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد المري بالولاء، البغدادي (المتوفى: ٢٣٣هـ)، المحقق: د. أحمد محمد نور سيف، الناشر: مركز البحث العلمي – مكة، ط: الأولى، ١٣٩٩، الأجزاء: ٤ .

_ تاريخ دمشق، المؤلف: أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف

بابن عساكر (المتوفى: ٥٧١هـ)، المحقق: عمرو بن غرامة العمروي، الناشر: دار الفكر: ١٤١٥ – ١٩٩٥، الأجزاء: ٨٠.

_ تاريخ علماء الأندلس، المؤلف: عبد الله بن محمد بن يوسف بن نصر الأزدي، أبو الوليد، ابن الفرضي (المتوفى: ٤٠٣هـ)، عنى بنشره: السيد عزت العطار الحسيني: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: الثانية، ١٤٠٨-١٩٨٨، الأجزاء: ٢ .

_ تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: عمر عبد السلام التدمري: دار الكتاب العربي، بيروت، ط: الثانية، ١٤١٣-١٩٩٣، الأجزاء: ٥٢ .

_ تاريخ بغداد وذيوله، ١- تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ٢- المختصر المحتاج إليه من تاريخ ابن الدبيثي، للذهبي، ٣ – ذيل تاريخ بغداد، لابن النجار، ٤ – المستفاد من تاريخ بغداد، لابن الدمياطي، ٥- الرّد على أبي بكر الخطيب البغدادي، لابن النجار، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، تحقيق: مصطفى عطا، ط: الأولى، ١٤١٧، الأجزاء: ٢٤

_ تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، المؤلف: أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين الكردي الرازياني ثم المصري، أبو زرعة ولي الدين، ابن العراقي (المتوفى: ٨٢٦هـ)، المحقق: عبد الله نوارة: مكتبة الرشد – الرياض: الأجزاء: ١ .

_ تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري، المؤلف: جمال الدين عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي (ت: ٧٦٢هـ)، حققه: عبد

الله بن عبد الرحمن السعد: دار ابن خزيمة – الرياض، ط: الأولى، ١٤١٤، الأجزاء: ٤.

_ تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، للسيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، حققه: نظر محمد الفاريابي: دار طيبة، أجزاء: ٢ .

_ تذكرة الحفاظ، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ) : دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، ط: الأولى، ١٤١٩– ١٩٩٨م، الأجزاء: ٤ .

_ تسمية مشايخ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي وذكر المدلسين (وغير ذلك من الفوائد)، المؤلف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، المحقق: حاتم العوني: دار عالم الفوائد – مكة، ط: الأولى ١٤٢٣.

_ تشنيف المسامع بجمع الجوامع لتاج الدين السبكي، المؤلف: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي (المتوفى: ٧٩٤هـ)، تحقيق: د سيد عبد العزيز – د عبد الله ربيع: مكتبة قرطبة – ط: الأولى، ١٤١٨– ١٩٩٨، الأجزاء: ٤ .

_ تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: د. عاصم بن عبدالله القريوتي: مكتبة المنار – عمان، ط: الأولى، ١٤٠٣ – ١٩٨٣، الأجزاء: ١ .

_ تفسير أبي السعود = إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، المؤلف: أبو السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى (المتوفى: ٩٨٢هـ): دار إحياء التراث العربي – بيروت.

_ تفسير عبد الرزاق، المؤلف: أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع

الحميري اليماني الصنعاني (المتوفى: ٢١١هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، تحقيق: د. محمود محمد عبده. ط: الأولى، ١٤١٩، الأجزاء: ٣ .

_ تفسير الشعراوي– الخواطر، المؤلف: محمد متولي الشعراوي (المتوفى: ١٤١٨هـ): مطابع أخبار اليوم .

_ تفسير القرآن، المؤلف: أبو المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار المروزى السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي (ت: ٤٨٩هـ)، المحقق: ياسر بن إبراهيم: دار الوطن، الرياض – السعودية، ط: الأولى، ١٤١٨– ١٩٩٧.

_ تفسير القرآن (وهو اختصار لتفسير الماوردي)، المؤلف: أبو محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام السلمي الدمشقي، سلطان العلماء (ت: ٦٦٠هـ)حققه: د عبد الله بن إبراهيم الوهبي: دار ابن حزم – بيروت، ط: الأولى، ١٤١٦/ ١٩٩٦، الأجزاء: ٣ .

_ تفسير القرآن العظيم (ابن كثير)، المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، المحقق: محمد حسين شمس الدين: دار الكتب العلمية– بيروت، ط: الأولى – ١٤١٩ هـ .

_ تقريب التهذيب، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: محمد عوامة، الناشر: دار الرشيد – سوريا، ط: الأولى، ١٤٠٦ – ١٩٨٦، الأجزاء: ١ .

_ تهذيب الأسماء واللغات، المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، عنيت بنشره: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، يطلب من: دار الكتب العلمية، بيروت –الأجزاء: ٤ .

_ تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢): مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط: الأولى، ١٣٢٦، أجزاء:١٢ .

_ تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المؤلف: يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي (ت: ٧٤٢هـ)، حققه د. بشار عواد: مؤسسة الرسالة – بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٠ – ١٩٨٠، أجزاء: ٣٥.

_ توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، لـ: محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، الأمير (ت: ١١٨٢هـ)، حققه: صلاح عويضة: دار الكتب العلمية، ط: الأولى ١٤١٧/١٩٩٧، أجزاء: ٢ .

_ التاريخ الكبير، المؤلف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: ٢٥٦هـ)، ط: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن، تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان، الأجزاء: ٨ .

_ التَّحبير لإيضَاح مَعَاني التَّيسير، لـ: محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، الأمير (المتوفى: ١١٨٢هـ)، حققه: محَمَّد صُبْحي حَلّاق: مَكتَبَةُ الرُّشد، الرياض –، ط: الأولى، ١٤٣٣ – الأجزاء: ٧ .

_ التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، المؤلف : محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت : ١٣٩٣هـ): الدار التونسية للنشر – تونس: ١٩٨٤، الأجزاء : ٣٠ .

_ التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى العلوي ، محمد عبد الكبير: وزارة عموم الأوقاف– المغرب: ١٣٨٧، الأجزاء: ٢٤ .

_ الثقات، المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ): دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، الطبعة: الأولى، ١٣٩٣ هـ = ١٩٧٣ .

_ جامع البيان في تأويل القرآن، المؤلف: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر: مؤسسة الرسالة، ط: الأولى، ١٤٢٠- ٢٠٠٠ .

_ جامع التحصيل في أحكام المراسيل، المؤلف: صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي الدمشقي العلائي (المتوفى: ٧٦١هـ)، حققه: حمدي عبد المجيد السلفي: عالم الكتب – بيروت، ط: الثانية، ١٤٠٧ – ١٩٨٦، الأجزاء: ١ .

_ الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه = صحيح البخاري، المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، حققه محمد زهير: دار طوق النجاة (صور عن السلطانية ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، ط: الأولى، ١٤٢٢.

_ الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري شمس الدين القرطبي (المتوفى: ٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني: دار الكتب المصرية – القاهرة، ط: الثانية، ١٣٨٤- الأجزاء: ٢٠.

_ الجرح والتعديل، المؤلف: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (ت: ٣٢٧هـ): طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية- الهند، دار إحياء التراث العربي- بيروت، ط: الأولى، ١٢٧. ١٩٥٢.

_ الجواهر الحسان في تفسير القرآن، المؤلف: أبو زيد عبد الرحمن بن محمد

بن مخلوف الثعالبي (المتوفى: ٨٧٥هـ)، المحقق: الشيخ محمد علي معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود: دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط: الأولى – ١٤١٨ هـ .

_ الدر المنثور، لعبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ): دار الفكر – بيروت، الأجزاء: ٨ .

_ ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، حققه: محمد شكور الميادِيني: مكتبة المنار – الزرقاء، ط: الأولى، ١٤٠٦– ١٩٨٦، الأجزاء: ١.

_ زاد المسير في علم التفسير، المؤلف: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، المحقق: عبد الرزاق المهدي، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الأولى – ١٤٢٢ هـ .

_ سنن الترمذي، المؤلف: محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)، تحقيق وتعليق: أحمد شاكر وآخرين : شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، ط: الثانية، ١٣٩٥ – ١٩٧٥ .

_ سؤالات مسعود بن علي السجزي (مع أسئلة البغداديين عن أحوال الرواة للإمام الحاكم)، المؤلف: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري ابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ)، المحقق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م، الأجزاء: ١ .

_ سؤالات البرقاني للدارقطني رواية الكرجي عنه، المؤلف: أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب، أبو بكر المعروف بالبرقاني (المتوفى: ٤٢٥هـ)، المحقق:

عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، الناشر: كتب خانه جميلي – لاهور، باكستان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ .

_ سؤالات السلمي للدارقطني، المؤلف: محمد بن الحسين بن محمد بن موسى بن خالد النيسابوري، أبو عبد الرحمن السلمي (المتوفى: ٤١٢هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف د/ سعد بن عبد الله الحميد، ط: الأولى، ١٤٢٧هـ.

_ سير أعلام النبلاء، المؤلف : شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى : ٧٤٨هـ)، المحقق : مجموعة من المحققين بإشراف شعيب الأرناؤوط،: مؤسسة الرسالة، ط: الثالثة ، ١٤٠٥/ ١٩٨٥.

_ السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير، المؤلف: شمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي (المتوفى: ٩٧٧هـ) : مطبعة بولاق (الأميرية) – القاهرة: ١٢٨٥ هـ، الأجزاء: ٤ .

_ السنن الكبرى، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، المحقق: محمد عبد القادر عطا: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م

_ شرح (التبصرة والتذكرة = ألفية العراقي)، المؤلف: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ)، المحقق: عبد اللطيف الهميم– ماهر ياسين فحل: دار الكتب العلمية– ط: الأولى، ١٤٢٣– ٢٠٠٢، أجزاء: ٢ .

_ شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، المؤلف: محمد بن عبد الباقي بن

يوسف الزرقاني المصري الأزهري، تحقيق: طه عبد الرءوف سعد: مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة، ط: الأولى، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م، الأجزاء: ٤ .

_ شرح مشكل الآثار، المؤلف: أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (المتوفى: ٣٢١هـ) ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط: مؤسسة الرسالة، ط: الأولى – ١٤١٥، ١٤٩٤ م، الأجزاء: ١٦ .

_ شعب الإيمان، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت: ٤٥٨هـ)، حققه: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد: مكتبة الرشد بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية بالهند، ط: الأولى، ١٤٢٣– ٢٠٠٣ .

_ صحيح ابن خزيمة، المؤلف: أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري (المتوفى: ٣١١هـ)، المحقق: د. محمد مصطفى الأعظمي: المكتب الإسلامي – بيروت، الأجزاء: ٤ .

_ الضعفاء، المؤلف: أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى: ٤٣٠هـ)، المحقق: فاروق حمادة: دار الثقافة – الدار البيضاء، ط: الأولى، ١٤٠٥ –الأجزاء: ١ .

_ الضعفاء الكبير، المؤلف: أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي (المتوفى: ٣٢٢هـ)، المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي، الناشر: دار المكتبة العلمية – بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م،الأجزاء: ٤ .

_ الضعفاء والمتروكون، المؤلف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ) ، المحقق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي – حلب، ط: الأولى، ١٣٩٦، الأجزاء: ١ .

_ الضعفاء والمتروكون، المؤلف: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن

علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، المحقق: عبد الله القاضي: دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٦.

_ الطب النبوي، المؤلف: أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى: ٤٣٠هـ)، المحقق: مصطفى خضر دونمز التركي: دار ابن حزم، ط: الأولى، ٢٠٠٦ ، الأجزاء: ٢ .

_ الطبقات الكبرى، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي ابن سعد (ت: ٢٣٠هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا: دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى، ١٤١٠- ١٩٩٠، الأجزاء:٨ .

_ العلل الواردة في الأحاديث النبوية.، المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ) ، حققه: محفوظ الرحمن زين الله السلفي: دار طيبة – الرياض. الطبعة: الأولى ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥م.

_ العلل لابن أبي حاتم، المؤلف: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ) ، تحقيق: فريق من الباحثين: مطابع الحميضي، ط: الأولى،١٤٢٧- ٢٠٠٦.

_ العلل، المؤلف: علي بن عبد الله بن جعفر السعدي بالولاء المديني، البصري، أبو الحسن (المتوفى: ٢٣٤هـ)، المحقق: محمد مصطفى الأعظمي: المكتب الإسلامي – بيروت، ط: الثانية، ١٩٨٠، الأجزاء: ١ .

_ العلل ومعرفة الرجال، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق: وصي الله بن محمد عباس، الناشر: دار الخاني ، الرياض، ط: الثانية، ١٤٢٢ ، الأجزاء: ٣ .

_ علم أصول الفقه، المؤلف : عبد الوهاب خلاف (المتوفى : ١٣٧٥هـ) :

مكتبة الدعوة – الأجزاء : ١ .

_ غرائب القرآن ورغائب الفرقان: لنظام الدين الحسن بن محمد القمي النيسابوري(ت: ٨٥٠هـ): الكتب العلميه– ط: ١٤١٦/١.

_ فتح الباري شرح صحيح البخاري، المؤلف: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (ت: ٧٩٥هـ)،حققه: محمود بن شعبان وآخرين : مكتبة الغرباء – المدينة النبوية، ط: الأولى، ١٤١٧– ١٩٩٦.

_ فتح القدير، المؤلف: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى: ١٢٥٠هـ)، الناشر: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب – دمشق، بيروت، ط: الأولى – ١٤١٤ .

_ فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، المؤلف: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر السخاوي (ت: ٩٠٢هـ)، حققه: علي حسين علي: مكتبة السنة – مصر، ط: الأولى، ١٤٢٤/ ٢٠٠٣، الأجزاء:٤.

_ الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان: لابن تيمية الحنبلي (ت: ٧٢٨هـ) : مكتبة دار البيان، دمشق: ١٤٠٥.

_ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، المؤلف: مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (المتوفى: ١٠٦٧هـ): مكتبة المثنى – بغداد: ١٩٤١م .

_ الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، حققه: محمد عوامة: دار القبلة – مؤسسة علوم القرآن، جدة، ط: الأولى، ١٤١٣– ١٩٩٢ .

_ الكامل في ضعفاء الرجال، المؤلف: أبو أحمد بن عدي الجرجاني (المتوفى: ٣٦٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود- وآخرون : الكتب العلمية – بيروت- ط: الأولى، ١٤١٨هـ١٩٩٧م .

_ الكشف والبيان عن تفسير القرآن، المؤلف: أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، أبو إسحاق (المتوفى: ٤٢٧هـ)، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور: دار إحياء التراث العربي، بيروت – ط: الأولى ١٤٢٢- ٢٠٠٢، أجزاء: ١٠ .

_ الكفاية في علم الرواية، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: أبو عبدالله السورقي : المكتبة العلمية – المدينة المنورة، عدد الأجزاء: ١ .

_ الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري، المؤلف: أحمد بن إسماعيل بن عثمان الكوراني الشافعي ثم الحنفي ت ٨٩٣ هـ، حققه الشيخ أحمد عزو: دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: الأولى، ١٤٢٩ – ٢٠٠٨.

_ لسان الميزان، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: دائرة المعرف النظامية – الهند: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت – ط: الثانية، ١٣٩٠/الأجزاء: ٧ .

_ اللباب في علوم الكتاب، المؤلف: أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي (ت: ٧٧٥هـ)، المحقق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود: دار الكتب العلمية – بيروت / ط: الأولى، ١٤١٩ –١٩٩٨، أجزاء: ٢٠.

_ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، المؤلف: أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (المتوفى: ٨٠٧هـ)، المحقق: حسام الدين القدسي: مكتبة القدسي، القاهرة: ١٤١٤، ١٩٩٤، الأجزاء: ١٠ .

_ مختار الصحاح، المؤلف: زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (ت: ٦٦٦هـ)، حققه يوسف الشيخ: المكتبة العصرية – الدار النموذجية، بيروت – صيدا، ط: الخامسة، ١٤٢٠/ ١٩٩٩.

_ مستخرج أبي عوانة، المؤلف: أبو عوانة يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم النيسابوري الإسفراييني (المتوفى: ٣١٦هـ)، تحقيق: أيمن بن عارف: دار المعرفة – بيروت، ط: الأولى، ١٤١٩– ١٩٩٨. الأجزاء: ٥.

_ مسند أبي يعلى، المؤلف: أبو يعلى أحمد بن علي بن المثُنى التميمي، الموصلي (المتوفى: ٣٠٧هـ)، المحقق: حسين سليم أسد: دار المأمون للتراث – دمشق، ط: الأولى، ١٤٠٤ – ١٩٨٤، الأجزاء: ١٣ .

_ مسند الإمام أحمد بن حنبل، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن: مؤسسة الرسالة .

_ مسند البزار (البحر الزخار) لـ: أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق العتكي المعروف بالبزار (ت: ٢٩٢هـ)، المحقق: محفوظ الرحمن زين الله وآخرون : مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة، ط: الأولى، الأجزاء: ١٨.

_ مسند الدارمي (السنن)، لـ: أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بَهرام الدارمي، التميمي السمرقندي (ت: ٢٥٥هـ)، تحقيق: حسين أسد: دار المغني، السعودية، ط: الأولى، ١٤١٢ – الأجزاء: ٤ .

_ مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار، المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، حققه: مرزوق على ابراهيم: دار الوفاء– المنصورة، ط: الأولى ١٤١١ – ١٩٩١.

_ معالم التنزيل في تفسير القرآن = تفسير البغوي، المؤلف: محيي السنة،

أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي (المتوفى: ٥١٠هـ): حققه محمد عبد الله النمر: دار طيبة، ط: الرابعة، ١٤١٧- ١٩٩٧، الأجزاء: ٨ .

_ معالم السنن، وهو شرح سنن أبي داود، المؤلف: أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (المتوفى: ٣٨٨هـ): المطبعة العلمية – حلب، ط: الأولى ١٣٥١ – ١٩٣٢.

_ معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم، المؤلف: أحمد بن عبد الله بن صالح العجلى الكوفى (المتوفى: ٢٦١هـ)، حققه عبد العليم البستوي: مكتبة الدار: السعودية، ط: الأولى ١٤٠٥- ١٩٨٥.

_ معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، المؤلف: عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين ابن الصلاح (ت: ٦٤٣هـ)، حققه: نور الدين عتر: دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر – بيروت: ١٤٠٦- ١٩٨٦.

_ مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي (المتوفى: ٦٠٦هـ): دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط: الثالثة – ١٤٢٠.

_ موطأ الإمام مالك، المؤلف: مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (المتوفى: ١٧٩هـ)، المحقق: بشار عواد معروف – محمود خليل: مؤسسة الرسالة: ١٤١٢ هـ، الأجزاء: ٢ .

_ ميزان الاعتدال في نقد الرجال، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي: دار المعرفة ، بيروت – لبنان، ط: الأولى، ١٣٨٢ – ١٩٦٣، الأجزاء: ٤ .

_ المجتبى من السنن = السنن الصغرى، المؤلف: أبو عبد الرحمن أحمد بن

شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة: مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، ط: الثانية، ١٤٠٦ – ١٩٨٦.

_ المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، حققه محمود إبراهيم زايد: دار الوعي – حلب، ط: الأولى، ١٣٩٦، الأجزاء: ٣ .

_ المختلطين، المؤلف: صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي الدمشقي العلائي (المتوفى: ٧٦١هـ)، المحقق: د. رفعت فوزي عبد المطلب،: مكتبة الخانجي – القاهرة، ط: الأولى، ١٤١٧– ١٩٩٦، الأجزاء: ١ .

_ المراسيل، المؤلف: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس التميمي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، المحقق: شكر الله نعمة الله قوجاني: مؤسسة الرسالة – بيروت، ط: الأولى، ١٣٩٧، الأجزاء: ١ .

_ المستدرك على الصحيحين، المؤلف: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه الضبي النيسابوري ابن البيع (ت: ٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عطا: دار الكتب العلمية – ط: الأولى، ١٤١١ – ١٩٩٠.

_ المستصفى، المؤلف: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (المتوفى: ٥٠٥هـ)، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م، عدد الأجزاء: ١ .

_ المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت: ٢٦١هـ)، حققه: محمد فؤاد عبد الباقي: دار إحياء التراث العربي – بيروت.

_ المعجم الأوسط، المؤلف: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي

الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، حققه: طارق بن عوض الله، عبد المحسن بن إبراهيم: دار الحرمين – القاهرة، الأجزاء: ١٠ .

_ المعجم الكبير، المؤلف: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المحقق: حمدي السلفي: مكتبة ابن تيمية – القاهرة، ط: الثانية، الأجزاء:٢٥ .

_ المعرفة والتاريخ، المؤلف: يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي الفسوي، أبو يوسف (المتوفى: ٢٧٧هـ)، المحقق: أكرم ضياء العمري: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: الثانية، ١٤٠١ – ١٩٨١، الأجزاء: ٣ .

_ المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، لابن الجوزي (ت: ٥٩٧) حققه محمد عبد القادر عطا: الكتب العلمية، ط: الأولى، ١٤١٢.

_ الموافقات، المؤلف: إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشاطبي (المتوفى: ٧٩٠هـ)، المحقق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان: دار ابن عفان، ط: الأولى ١٤١٧/ ١٩٩٧، الأجزاء: ٧ .

_ الموسوعة الفقهية الكويتية، صادر عن: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية – الكويت، الأجزاء: ٤٥ جزءا.

_ المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ): دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط: الثانية، ١٣٩٢، الأجزاء: ١٨.

_ نظم الدرر في تناسب الآيات والسور لإبراهيم بن عمر بن حسن البقاعي (ت: ٨٨٥هـ): دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.

_ نهاية الوصول في دراية الأصول، المؤلف: صفي الدين محمد بن عبد الرحيم الأرموي الهندي (٧١٥ هـ)، المحقق: د. صالح بن سليمان اليوسف وآخرون– : المكتبة التجارية بمكة، ط: الأولى، ١٤١٦ – ١٩٩٦ .

_ النكت على كتاب ابن الصلاح، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: ربيع المدخلي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، السعودية، ط: الأولى، ١٤٠٤/١٩٨٤.

_ الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، المؤلف: أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش القيرواني القرطبي المالكي (ت: ٤٣٧هـ): مجموعة بحوث الكتاب والسنة – كلية الشريعة– جامعة الشارقة، ط: الأولى، ١٤٢٩ .

_ الوجيز في أصول الفقه الإسلامي لـ: أد محمد مصطفى الزحيلي: دار الخير: دمشق، ط:ثانية،١٤٢٧– أجزاء: ٢.

_ الوسيط في تفسير القرآن المجيد، المؤلف: أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (توفى: ٤٦٨هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود: دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى، ١٤١٥، أجزاء:٤.

_ الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، لـ: محمد بن محمد بن سويلم أبو شُهبة (ت: ١٤٠٣هـ): دار الفكر العربي.

&&&&&

فهرس الموضوعات

مقدمة
المطلب الأول : **تنزيه الأنبياء أمرٌ شرعيٌ ..**
المطلب الثاني : **روايات الباب في الميزان ..**
المطلب الثالث : **وقفات مع متون الروايات ..**
الخاتمة
ثبت المصادر والمراجع
فهرس الموضوعات

****

فهرس المجلة

م	البحث	رقم الصفحة
١	مقصد التزكية في السنة النبوية دراسة موضوعية إعداد الباحث أحمد رزق درويش محمد	١-٧٢
٢	دار الحديث الكاملية ودورها في خدمة السنة النبوية بقلم الدكتور/ أحمد نبوي أحمد مخلوف	٧٣-١٤٢
٣	حديث « أَنْتُمْ أَعْلَمُ بِأَمْرِ دُنْيَاكُمْ »« رَاسَةٌ تَحْلِيلِيَّةٌ » الدكتور أحمد أحمد حسن واكد	١٤٣-٢٥٠
٤	مدلول مصطلح «صدوق» عند الإمام العجلي في كتابه: «معرفة الثقات» .. دراسة تأصيلية تطبيقية إعداد الباحث أسامة إبراهيم محمد محمد مهدي	٢٥١-٤٤٠
٥	"سورة التكاثر ومنهجها في تربية النفس البشرية" مقدم من الدكتورة حنان فتحي أحمد محمد رفاعي	٤٤١-٥٢٤

٦	دلالات حول الحداثة وما بعد الحداثة دكتور **خالد عبد الموجود مصطفي محمد دويدار**	٥٢٥-٦٠٦
٧	لطائف الأسانيد وفوائد معرفتها **دراسة تأصيلية ونماذج تطبيقية** **د / خالد عبد النبي عبد الرازق**	٦٠٧-٦٥٦
٨	دراسة نقدية لكتاب "الأثر المشهور عن الإمام مالك رحمه الله دراسة تحليلية" إعداد: **د. رجب محمود خضر سعيد**	٦٥٧-٧٥٠
٩	الأسس المنهجية عند المحدثين إعداد **د/ سامح عبدالله عبدالقوي متبولي**	٧٥١-٨٣٨
١٠	رسالة إلى الراغبين في عفو رب العالمين **﴿ وَلْيَعْفُوا ﴾دراسة موضوعية** إعداد **عائشة السيد محمد السيد حسن**	٨٣٩-٩٢٤
١١	كيف عالج القرآن الكريم حادثة الإفك. بحث مقدم من **د/ فادى محمود محمد الرفاعى**	٩٢٥-١٠١٦

١٢	المنتقى من كتاب الوسوسة لابن أبي داود السجستاني (ت ٣١٦هـ)انتقاء الحافظ أبي نصر المؤتمن بن أحمد بن علي الساجي(ت ٥٠٧هـ) دراسة وتحقيق: د .كمال بن محمد قالمي	١٠١٧-١٠٧٨
١٣	مُخْتَلِفُ الحَدِيثِ عِنْدَ الإِمَامِ النَّسَائِيِّ (ت:٣٠٣هـ) دِرَاسَةٌ تَطْبِيقِيَّةٌ عَلَى سُنَنِه الصُّغْرَى (المُجْتَبَى) إعداد د/ محمد عبد الفتاح حافظ الدسوقي	١٠٧٩-١٢٠٦
١٤	القرائن وأهميتها في الكشف عن العلل د. محمد عزيز العازمي	١٢٠٧-١٢٦٢
١٥	الصور البلاغية في الربع الثاني من سورة النحل من الآية الثلاثين إلى نهاية الآية الخمسين إعداد الدكتور/ محمود خليفة محمود حفناوي	١٢٦٣-١٤٥٤
١٦	روايات فاتحة «عبس» في الميزان دراسة حديثية نقدية إعداد الدكتور / وليد عبد الرحيم إبراهيم عبد الرحيم	١٤٥٥-١٥٩٠

١٧	حديث القرآن الكريم عن الغفلة وعلاجه لدائها إعداد الدكتورة/ فحياء محمود محمد الرفاعي	١٥٩١-١٦٧٠
١٨	فهرس المجلة	١٦٧١-١٦٧٦